الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان -
كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية وعلوم التسيير

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم
العلوم اقتصادية تخصص : نقود بنوك و مالية

تقييم أداء البنوك الجزائرية باستخدام معيار CAMELS

إعداد الطالبة:
قوال زواوية إيمان

إشراف الأستاذ:
د. أونان بومدين

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د بن بوزيان محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
د. أونان بومدين	أستاذ محاضر	جامعة سيدي بلعباس	مشرفا
أ.د بن سعيد محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس	ممتحنا
أ.د صوار يوسف	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة	ممتحنا
د.بن لدغم فتحي	أستاذ محاضر	جامعة تلمسان	ممتحنا
د.بلحرش عائشة	أستاذ محاضر	جامعة تلمسان	ممتحنا

السنة الجامعية: **2017-2018**

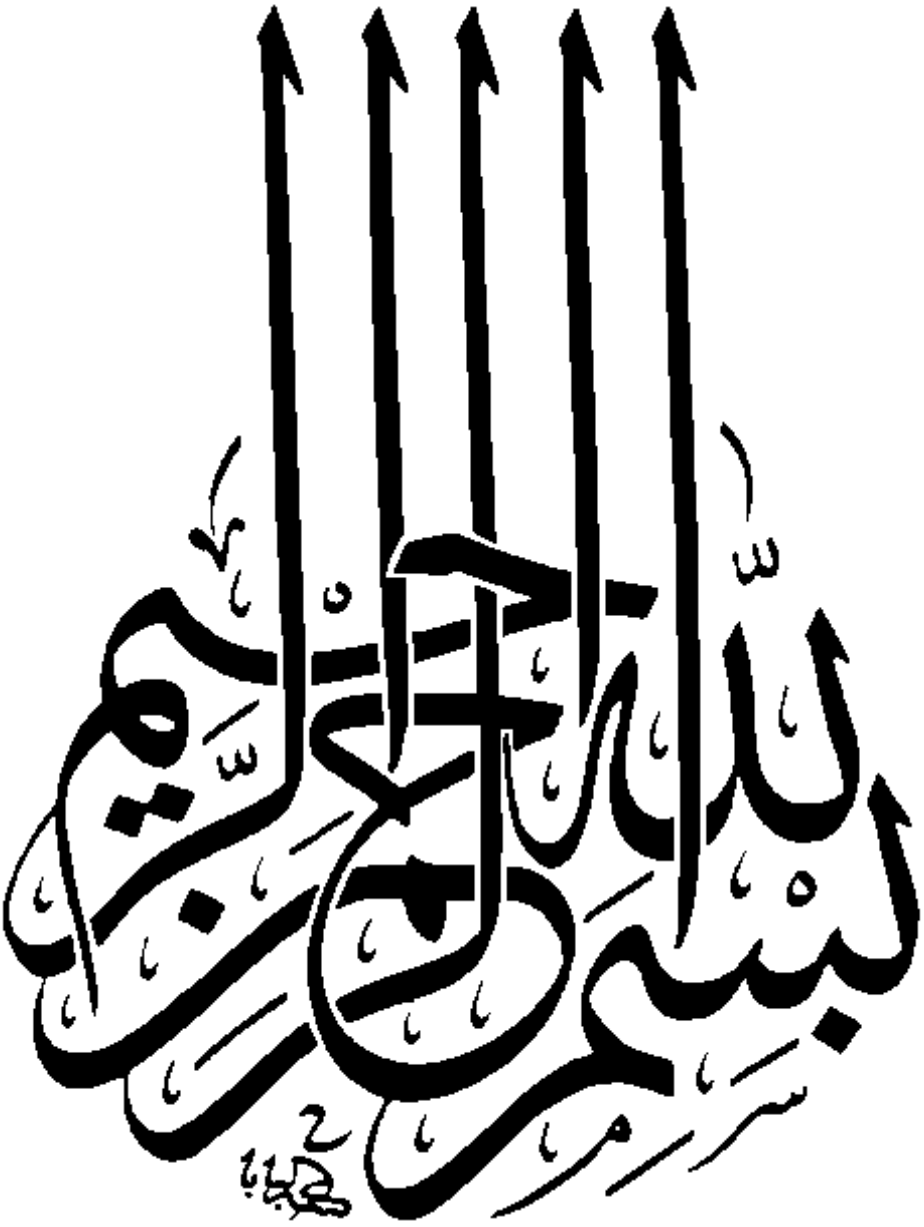
بسم الله الرحمن الرحيم

«فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ »

سورة النمل الآية 19

شكر و عرفان:

أحمد الله عز وجل على نعمه و توفيقه لي لإتمام هذا العمل، فلك الحمد ربي حتى ترضى و لك الحمد اذا رضيت و لك الحمد بعد ان ترضى.

وعملا بقول الرسول صلى الله عليه و سلم

« من صنع اليكم معروفا فكافئوه، فان لم تجدوا ما تكافئونه به فادعوا له حتى تروا انكم كافأتموه »

رواه احمد

أتقدم بجزيل شكري الى:

✓ أساتذي بن بوزيان محمد أونان و بومدين على متابعتهم هذا العمل و اثرائه بتوجيهاتهم القيمة داعية الله ان يجعلهم للعلم ذخرا و للباحثين سندا.

✓ السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا العمل و اثرائه بتوجيهاتهم و ملاحظاتهم فجزاكم الله خيرا

✓السادة: بورنان شريف، سليمان ناصر، سيب مراد، معلاش عبد الرزاق، حدوش و السيدة جواب، لكم خالص الشكر و جزاكم الله خير جزاء.

✓كل من قدم لي المساعدة.

ايمان زواوية

إهداء

اهدي هذا الجهد الى اغلى الناس:

- ✓ امي و ابي حفظهما الله .
- ✓ زوجي الياس.
- ✓ ابنتي مريم اسراء.
- ✓ اخوتي و اخواتي.

زواوية ايـــمان

الملخص: تشير الدراسة الى معرفة مدى ملاءة معيار CAMELS في تقييم أداء البنوك الجزائرية، و تحديد نقاط الضعف و القوة في كل مكون من مكونات النموذج، بأخذ البنك الخارجي الجزائري كعينة في الفترة الممتدة من 2014-2016، كونه الوحيد الذي وفر لنا المعلومات اللازمة.

خلصت الدراسة الى ان طبيعة عمل البنوك الجزائرية لا تسمح باستخدام معيار CAMELS كآلية لتقييم أدائها، اذ لم نتمكن من اختبار المكون السادس المتمثل في الحساسية اتجاه مخاطر السوق، اما عن تقييم أداء البنك باستخدام معيار CAMEL دون الحساسية لمخاطر السوق فقد تحصل البنك على الدرجة الثانية ليصنف بأدائه المرضي.

الكلمات المفتاحية: تقييم الاداء، معيار CAMELS، البنوك الجزائرية، كفاية راس المال، جودة الأصول، الإدارة، الربحية، السيولة، الحساسية لمخاطر السوق.

Résumé :

L'étude se réfère à la connaissance de la solvabilité du standard CAMELS pour évaluer la performance des banques algériennes et identifier les points faibles et forts de chaque élément des composants du modèle en prenant comme échantillon la banque extérieur d'Algérie dans la période 2014 _2016 car c'est la seule banque qui fourni des informations nécessaires.

L'étude a conclu que la nature du travail des banques algériennes ne permettent pas l'utilisation du standard CAMELS comme mécanisme d'évaluation de leur performance parce que nous ne pouvons pas tester la sixième composante qu'est la sensibilité contre les risques de marché. En ce qui concerne l'évaluation du rendement de la banque tout en utilisant le standard CAMELS sans sensibilité du risque de marché, là, la banque prend la deuxième place pour qu'elle soit classée pour sa performance satisfaisante.

Mots clés : Evaluation de la performance, standard CAMELS, banques algériennes, adéquation du capital, qualité des actifs, gestion, rentabilité, liquidité, sensibilité du risque de marché.

Abstract:

The study refers to the knowledge of the solvency of standard CAMELS to evaluate the performance of the Algerian banks and to identify the weak points and strong of each element of the components of the model while taking as sample the bank external of Algeria during the time 2014 _2016 because it is the only bank which provided necessary information.

The study concluded that the nature of the work of the Algerian banks don't allow the use of standard CAMELS as mechanism of evaluation of their performance because we cannot test the sixth component which is the sensitivity against the risks of market. With regard to the evaluation of the output of the bank while using standard CAMELS without sensitivity of the risk of market, there, the bank takes the second place so that it is classified for its satisfactory performance.

Key words: Performance evaluation, standard CAMELS, Algerian banks, adequacy of the capital, quality of the credits, management, profitability, liquidity, sensitivity of the risk of market.

قائمة المحتويات

فهرس المحتويات

إهداء

تشكرات

ملخص

فهرس المحتويات

قائمة الأشكال

قائمة الجداول

قائمة الملاحق

مقدمة عامة.....أ

الجزء الأول: الجانب النظري للدراسة

الفصل الأول : الادبيات النظرية الخاصة بالأداء و تقييم الأداء

تمهيد.....**19**

المبحث الأول: لمحة عن الأداء **20**

المطلب الأول: تعريف الأداء و مكوناته 20

المطلب الثاني: أنواع الأداء 29

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في أداء المؤسسات.....31

المبحث الثاني: تقييم الأداء **33**

المطلب الأول: تقييم الأداء ، المفهوم ، الأهمية و الأهداف 33

المطلب الثاني: خطوات عملية تقييم الأداء.....38

المطلب الثالث: معالجة مشاكل تقييم الأداء.....40

المبحث الثالث: معايير تقييم الأداء **41**

المطلب الأول: تقييم أداء المؤسسات باستخدام النسب المالية.....41

المطلب الثاني : تقييم أداء المؤسسات باستخدام بطاقة الأداء المتوازن.....48
المطلب الثالث: تقييم أداء المؤسسات باستخدام القيمة الاقتصادية المضافة 59

الفصل الثاني: تحليل نظام التقييم الأمريكي CAMELS

تمهيد.....68
المبحث الأول : مدخل عام الى معيار التقييم CAMELS.....69
المطلب الأول: التعريف بمعيار CAMELS 69
المطلب الثاني: نشأة و تطور معيار CAMELS 71
المطلب الثالث: مميزات معيار CAMELS 75
المبحث الثاني : تحليل مكونات معيار CAMELS 76
المطلب الأول: كفاية راس المال و جودة الأصول 76
المطلب الثاني: جودة الإدارة و إدارة الربحية 104
المطلب الثالث: إدارة السيولة و الحساسية تجاه مخاطر السوق 112
المبحث الثالث: طريقة استخدام معيار CAMELS.....128
المطلب الأول: كيفية استخدام معيار CAMELS في قياس أداء الفروع و تصنيفها ...128
المطلب الثاني: مؤشرات التصنيف الكلي لأداء البنك وفق معيار CAMELS 133
المطلب الثالث: الانتقادات الموجهة الى معيار CAMELS.....138
خلاصة.....140

<u>الجزء الثاني: الجانب التطبيقي للدراسة</u>

الفصل الاول : طبيعة عمل البنوك الجزائرية

تمهيد.....143
المبحث الأول: البنية التحتية للنظام المصرفي الجزائري و اهم خصائصه.....145
المطلب الأول: البنية التحتية للنظام المصرفي الجزائري.....145

المطلب الثاني: خصائص النظام المصرفي الجزائري.....152
المبحث الثاني: اهم الاحداث التي عرفها النظام المصرفي الجزائري بعد قانون النقد والقرض 10/90.....156
المطلب الأول: الإصلاحات التي مست النظام المصرفي الجزائري من 1990-2015 156
المطلب الثاني: الأنشطة الحديثة التي مارستها البنوك الجزائرية.....161
المبحث الثالث: الاطار الرقابي للجهاز المصرفي الجزائري.....169
المطلب الأول: الرقابة المصرفية (مفهوم و الاهداف).....169
المطلب الثاني: الرقابة في البنوك الجزائرية.....173
خلاصة.....184
الفصل الثاني: تقييم أداء البنك الخارجي الجزائري باستخدام معيار CAMELS
تمهيد.....186
المبحث الاول: البطاقة تعريفية بالبنك الخارجي الجزائري BEA 187
المطلب الأول: البنك الجزائر الخارجي (التعريف، الهيكل التنظيمي).....187
المطلب الثاني: وظائف البنك الخارجي الجزائري:.....191
المبحث الثاني: تقييم الأداء الجزئي للبنك الخارجي الجزائري باستخدام مكونات معيار CAMELS.....192
المطلب الأول: تقييم كفاية راس المال و جودة الاصول و السيولة و الربحية.....192
المطلب الثاني: تقييم الإدارة و الحساسية لمخاطر السوق 219
المبحث الثالث: التقييم الكلي لأداء البنك الخارجي الجزائري وفق معيار CAMELS

.....

228

المطلب الأول: مرجعية التصنيف الكلي للبنك حسب معيار CAMELS

.....

228

المطلب الثاني: التصنيف الكلي للبنك الخارجي الجزائري

.....

228

خلاصة .....

231

خاتمة عامة.....233

قائمة المراجع 238

الملاحق

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	الأداء= الكفاءة + الفعالية	23
(2-1)	شجرة الأداء	25
(3-1)	مفاهيم عن بطاقة الأداء المتوازن	51
(1-2)	مكونات معيار CAMELS	70
(2-2)	مضمون اتفاقية بازل 2	88
(3-2)	المخاطر الإضافية التي تم اضافتها طبقا للمعايير المقترحة الى جانب المخاطر الائتمانية	90
(4-2)	ملخص تقرير التفتيش للفرع وفق تصنيف CAMELS	129
(1-2)	الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر الخارجي	190
(2-2)	ملاءمة راس المال البنك	201
(3-2)	تطور نسبة WCR للبنك الخارجي الجزائري	206
(4-2)	تطور نسبة TCR للبنك الخارجي الجزائري	206
(5-2)	تطور نسبة ROA للبنك الخارجي الجزائري	211
(6-2)	تطور نسبة ROE للبنك الخارجي الجزائري	211
(7-2)	تطور نسبة القروض الى اجمالي الودائع للبنك الخارجي الجزائري	216
(8-2)	تطور نسبة الأصول السائلة الى اجمالي الودائع للبنك الخارجي الجزائري	217
(9-2)	تطور نسبة المصاريف على متوسط الاصول للبنك الخارجي الجزائري	222
(10-2)	تطور نسبة GAP للبنك الخارجي الجزائري	225
(11-2)	تطور نسبة مجموع الأصول/GAP للبنك الخارجي الجزائري	227

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	أبعاد مقياس بطاقة الأداء المتوازن و مؤشرات الأداء المرتبطة بها	55
(1-2)	اوزان المخاطرة المرجحة للأصول حسب نسبة بازل I	82
(2-2)	اوزان المخاطرة المرجحة لعناصر خارج الميزانية	83
(3-2)	متطلبات راس المال و الاحتياطات	92
(4-2)	الترتيبات المرحلية لتطبيق تعديلات بازل III	94
(5-2)	تصنيف جودة الأصول وفق التصنيف المرجحWCR	100
(6-2)	تصنيف جودة الأصول وفق نسبة اجمالي التصنيف TCR	101
(7-2)	معيار ليكارت الخماسي	108
(8-2)	تصنيف ربحية الفرع	132
(9-2)	نسب السيولة و درجة تصنيفها	133
(10-2)	نسب تصنيف مكونات معيار CAMELS	134
(11-2)	نوع و نسبة التصنيف حسب كل درجة	135
(12-2)	حالة البنك حسب درجة تصنيفه	136
(13-2)	التصنيف النهائي للبنك و الاجراء الوقائي اللازم لكل حالة	137
(1-1)	تطور الموارد المجمعة لدى البنوك العمومية (صندوق التوفير) والبنوك الخاصة (الوحدة مليار دينار)	150
(2-1)	البنوك الجزائرية المساهمة في نشاط تمويل الإيجاري	162
(3-1)	الاتفاقيات المبرمة بين البنوك و شركات التامين	163
(4-1)	منتجات صيرفة التجزئة لدى البنوك الجزائرية	166
(5-1)	حالات عدم الامتثال للأنظمة حسب النوع	177
(1-2)	خلاصة تقييم ملاءمة راس المال البنك الخارجي الجزائري.	201
(2-2)	تصنيف كفاية رأسمال البنك الخارجي الجزائري	203

(2-3)	النسب المتعلقة بتقييم جودة أصول البنك من (2014-2016)	205
(2-4)	تصنيف جودة الأصول اعتمادا على النسب WCR و TCR للسنوات من 2014-2016.	208
(2-5)	نسب ROA و ROE للسنوات من (2014-2016)	210
(2-6)	تصنيف ROA و ROE للسنوات من 2014-2016	213
(2-7)	مرجعية تصنيف سيولة البنك	215
(2-8)	نسب السيولة في البنك الخارجي الجزائري للسنوات محل الدراسة	216
(2-9)	تصنيف سيولة البنك الخارجي للسنوات من 2014-2016	218
(2-10)	معيار تصنيف نسبة المصاريف الفردية الى متوسط الأصول	220
(2-11)	نسب تقييم الإدارة و تصنيفها للسنوات من 2014-2016	221
(2-12)	الفجوة بين أصول و خصوم البنك الحساسية لأسعار الفائدة	224
(2-13)	الفجوة بين الأصول و الخصوم الحساسية لسعر الفائدة	225
(2-14)	النسبة المطلقة للفجوة (GAP) على إجمالي الأصول	226
(2-15)	درجة تصنيف كل مكون من مكونات المعيار	229
(2-16)	درجة التصنيف و الوضعية مع الاجراء اللازم.	230

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق
01	النموذج S1000 كيفية حساب راس المال التنظيمي المحسوب على اساس فردي
02	النموذج S2000 متعلق بالمخاطر المرجحة و مخاطر الائتمان
03	النموذج S3000 متعلق بكيفية حساب مخاطر التشغيل
04	النموذج S4000/A , S4000/B , S4000/C متعلق بحساب العناصر المرجعة بمخاطر السوق
05	نموذج S5000 متعلق بطريقة حساب الملاءمة المالية
06	طريقة حساب نسبة ملاءمة رأسمال البنك باختصار
07	ميزانية البنك الخارجي الجزائري و جدول حسابات النتائج للسنوات الثلاث على التوالي 2016/2015/2014
08	نسبة ملاءمة راس مال البنك الخارجي الجزائري

مقدمة عامة

تمهيد:

تعد البنوك من أقدم المؤسسات المالية التي تعنى بالربط بين وحدات الفائض المالي ووحدات العجز المالي، كما انها تمثل عصب الاقتصاد فلا يمكن تصور أي اقتصاد دون الخدمات البنكية، وهذا ما يؤكد ان عملية التنمية الاقتصادية في أي بلد تعتمد على وجود قطاع بنكي يتسم بالسلامة والتنظيم.

فبعد الازمة المالية العالمية وما نتج عنها من انخفاض كبير في معدل النمو الاقتصادي، وارتفاع لمعدلات البطالة وغيرها من المشاكل اظهر صندوق النقد الدولي العديد من نقاط الضعف في النظام المالي في جميع انحاء العالم، هذا ما اثار العديد من القضايا التي تربط بين حماية المؤسسات المالية والمخاطر المحتملة والغير متوقعة في المستقبل، والتي ارتبطت بفترات انعدام الأمان، كما ارجع السبب الى ضعف وعدم كفاءة السلطات الإشراقية.

فالسلطات الرقابية للبنوك مسؤولة مباشرة عن تقييم أداء كل عمل مصرفي لمعرفة نقاط الضعف و القوة و التنبؤ بالمخاطر قبل وقوعها، و لهذا الغرض على الهيئة التنظيمية في أي بلد تقديم بيانات محددة تسلط الضوء على أداء البنوك حيث توفر كل المعلومات اللازمة التي تعكس الأداء، بالإضافة الى الرقابة الميدانية التي تسمح بمعرفة مدى التزام إدارة البنوك في اتباع القوانين و تعاليم السلطات المصرفية، و بالتالي الحفاظ على سلامة المراكز المالية للبنوك من اجل التوصل الى قطاع بنكي سليم، يحافظ على حقوق المودعين و المستثمرين، و يضمن سلامة تنفيذ السياسة النقدية للدول بالشكل المناسب.

ولما اعتبرت عملية تقييم الأداء مهمة لابد من إنجازها فان كل المسوحات و الاحصائيات و المحاسبة و تحليل السياسة و الإدارة العلمية مهدت الطريق لتطوير مفاهيم اكثر دقة للتعبير عن الأداء و طرق قياسه و المؤشرات المناسبة للقيام بذلك، فانطلقت محاولات التطوير من اتجاهات عديدة ساهم فيها باحثون و رجال اعمال و إدارة من دول مختلفة، فقياس الأداء هو

عبارة عن تقنية معينة و أسلوب فني محدد، مع كيفية استخدام التقنية المناسبة، و منه فقد وجدت معظم دول العالم ان معيار CAMELS هو النموذج المناسب لتقييم أداء البنوك باعتباره مؤشر سريع الإحاطة بالوضعية المالية لأي بنك و معرفة درجة تصنيفه، كما يعتبر احد الوسائل الرقابية التي تتم عن طريق التفتيش الميداني بسبب مكوناته الستة المتنوعة بين مؤشرات مالية و غير مالية عكس بعض النماذج التي تعتمد في عملها على التقييم بالمؤشرات المالية فقط.

اشكالية الدراسة:

يتميز العمل المصرفي بالتغير والتجدد المستمر سواء على مستوى آليات العمل الداخلي أو على مستوى البيئة والمحيط، لذا يعتبر تقييم أداء المؤسسات البنكية عملية أساسية وضرورية لاستمرار نشاط البنك ومواجهته للتغيرات والتحديات المستمرة.

كما أن البنوك تتحوط بعدة وسائل من أهمها تدعيم رأس المال والاحتياطات، أي ملاءة رأس المال بما يتناسب مع المخاطر التي تتعرض لها، وكون أن معيار التقييم الامريكي CAMELS يعتبر مؤشر سريع الإحاطة بالوضعية المالية لأي بنك ومعرفة درجة تصنيفه، بالإضافة إلى كونه أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني رأينا ضرورة دراسة وتقييم أداء البنوك الجزائرية من خلاله، وفي هذا الإطار تدور مشكلة البحث حول:

ما مدى ملاءة نموذج CAMELS في تقييم أداء البنوك الجزائرية؟

وتندرج تحت السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف يمكن استخدام هذه الطريقة وماهي متطلبات الالتزام بمعاييرها؟

– ما مدى أهمية ونجاعة هذه الطريقة في تحقيق السلامة المصرفية في ظل تزايد حجم المخاطر المصرفية؟

– هل يمكن أن تتلاءم هذه الطريقة مع طبيعة عمل البنوك الجزائرية؟

فرضيات الدراسة:

حتى نستطيع الإجابة على الإشكالية المطروحة لابد من صياغة الفرضيات التي قسمناها الى فرضية رئيسية وفرضيات ثانوية

الفرضية الرئيسية:

طبيعة عمل البنوك الجزائرية تسمح بتطبيق معيار CAMELS كآلية لتقييم أدائها.

الفرضيات الثانوية:

تندرج تحت الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

1– يملك البنك راس مال و أصول ذات جودة عالية تمكنه من مواجهة المخاطر المرتبطة بنشاطه.

2– يستطيع البنك التحكم في إدارة سيولته و تحقيق معدل ربح كافي لاستقراره.

3– يتمتع البنك بوجود إدارة ذات كفاءة في تسيير موجوداته و التزاماته.

4– يمتاز البنك بوجود أصول و خصوم ضعيفة الحساسية لمخاطر السوق.

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من أهمية القطاع البنكي الذي يعتبر مؤشر من مؤشرات التطور الاقتصادي.

ثم أتت من اجل تسليط الضوء على نموذج CAMELS كأداة فعالة وكفؤة ودقيقة لاستخدامها في تقييم أداء البنوك.

وبما ان البنوك الجزائرية كغيرها من بنوك العالم محيطة بعدة مخاطر عند ممارستها لنشاطها، راينا ضرورة نقل النموذج الأمريكي، وتجارب الدول التي حظيت باستخدامه لتقييم أداء بنوكها من اجل الاستفادة من خصائصه خاصة في مجال تحديد و قياس المخاطر البنكية، و الإحاطة بالوضعية المالية للبنك و معرفة درجة تصنيفه، و هذا من شانه ان يعزز وضعية القطاع البنكي في الجزائر و يساهم في دعم ثقة المودعين و المتعاملين معه، الامر الذي يحقق الأهداف الاستراتيجية للبنك و يقوي دوره كدعامة للاقتصاد المحلي.

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- دراسة وتحليل نموذج CAMELS.

- تحديد المؤشرات و النسب المالية اللازمة لتطبيق نظام CAMELS .

- تحليل النسب المالية للبنك الخارجي الجزائري كمثال عن البنوك العمومية الجزائرية وفق مكونات معيار CAMELS .

- الخروج بنتائج من شأنها مساعدة إدارة البنوك الجزائرية في قياس المخاطر المصرفية بدقة و التنبؤ بها في وقت مبكر ما يعطي إنذارا لها بالتدخل و اتخاذ الإجراءات اللازمة، و تجسيد الرقابة الميدانية من خلال تبنيها للنموذج محل الدراسة.

- اثراء مكتبة الاقتصاد ببحث جديد عن موضوع ذو أهمية بالغة وهو الأداء وكيفية قياسه بطرق حديثة.

مجتمع وعينة وأدوات الدراسة

العينة: تمثل جميع البنوك العمومية الجزائرية مجتمع وعينة البحث وهي:

- البنك الخارجي الجزائري BEA
- بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR .
- بنك التنمية المحلية BDL .
- البنك الوطني الجزائري BNA.
- القرض الشعبي الجزائري CPA.
- صندوق التوفير والاحتياط CNEP

تم استبعاد خمس بنوك عمومية (CNEP.BDL.BNA.BADR.CPA) نظرا لرفض هذه الأخيرة استقبالنا وتزويدنا بجزء من المعلومات التي لا يمكن لنا الحصول عليها الا من داخل البنك (كالميزانية المفصلة والإجابة على الاستبيان المعد لتحليل المكون السادس المتمثل في الحساسية لمخاطر السوق، فقمنا بتطبيق النموذج على بنك واحد هو البنك الخارجي الجزائري BEA.

- أما عن فترة الدراسة كانت من سنة 2014 الى سنة 2016.

الأدوات المستعملة: حتى نتمكن من تطبيق نموذج CAMELS نحتاج الى الميزانية التفصيلية للبنك وجدول حسابات النتائج للثلاث سنوات الأخيرة 2014-2015-2016

كما سنعتمد على برنامج Excel لاستخراج النتائج وتحويلها الى اشكال بيانية.

حدود الدراسة: حتى يتم معالجة الإشكالية المطروحة لموضوع البحث سنركز على دراسة معيار CAMELS كأداة حديثة من أدوات تقييم الأداء، و عليه تقسيم الدراسة الى جزئين:

الجزء الأول: خاص بالجانب النظري للدراسة وقسم بدوره الى فصلين

الفصل الأول: خصصناه للأداء وتقييم الأداء والأساليب الحديثة لتقييم الأداء المتعارف عليها بصفة عامة.

الفصل الثاني: درسنا فيه معيار CAMELS من حيث نشأته ومراحل تطوره، يلي ذلك استعراض لمكونات المعيار وعناصره بالتفصيل، ثم نختمه بعرض طريقة عمله في تقييم اداء الفروع والتقييم الكلي للبنك.

الجزء الثاني: خصص للجانب التطبيقي اذ قسمناه الى فصلين.

الفصل الأول: وضحنا فيه طبيعة عمل البنوك الجزائرية من خلال التطرق للبنية التحتية للنظام المصرفي الجزائري و اهم خصائصه، و كذلك اهم الاحداث التي عرفها بعد قانون النقد و القرض، ثم عرضنا أسس الرقابة في البنوك الجزائرية.

الفصل الثاني: قمنا فيه بتقييم أداء البنك الخارجي الجزائري باستخدام معيار CAMELS تقييما جزئيا و كليا خلال فترة زمنية حددت من 2014-2016.

منهج الدراسة:

انطلاقا من الهدف الرئيسي للبحث والمتمثل في التعريف بطريقة CAMELS وكيف يمكن أن نستفيد منها في تقييم أداء البنوك الجزائرية، فان المنهج المتبع هو المنهج الوصفي فيما يخص الجانب النظري.

المنهج التحليلي لدراسة وتحليل وتفسير البيانات المتعلقة بالبنك الخارجي الجزائري، حيث سيتم استخدام النسب المالية والمعدلات كأداة من أدوات التحليل، وهي تعتبر من أكثر الوسائل استخداما وملائمة لقياس أداء البنوك.

المنهج الاستقرائي بحكم انه يسير من الخاص الى العام وهذا ما سنقوم به من خلال دراسة حالة واحدة و التعميم على بقية القطاع البنكي الجزائري.

طريقة جمع البيانات الأولية:

جمعت البيانات اللازمة لهذه الدراسة من التقارير المالية السنوية المنشورة عن بنك الجزائر، التي يقوم بإعدادها و نشرها ، و التقارير و البيانات الخاصة بالبنك الخارجي الجزائري التي يتم نشرها للجمهور في موقعه الخاص عبر الانترنيت، و معلومات أخرى خاصة بالبنك استطعنا الحصول عليها من خلال زيارتنا الميدانية له بالجزائر العاصمة، إلى جانب الدوريات والنشرات المتخصصة و الجرائد الرسمية، والمراجع والمؤلفات العلمية، و كذلك الدراسات السابقة في هذا المجال، بالإضافة إلى الاستعانة بالقوانين و التعليمات الصادرة عن بنك الجزائر.

الدراسات السابقة:

سنقسمها الى دراسات باللغة الأجنبية واخري باللغة العربية بغض النظر عن البلد الذي أقيمت به الدراسة سواء كان عربي او أجنبي.

أ- الدراسات الأجنبية:

1- دراسة (Hasan Dincer, Gulsah Gencer, Nazife Orhan, Kevser Sahinbas) 2011، بعنوان (A Performance Evaluation Of the Turkish Banking Sector After Global Grisis Via CAMELS Ratios)

تدور فكرة البحث حول تحليل وتقييم أداء البنوك العمومية والخاصة والأجنبية في تركيا خاصة عقب الازمة التي شهدتها تركيا بعد سنة 2001، و الازمة المالية العالمية سنة 2008، حيث اختار الباحثون الفترة الزمنية الممتدة بين 2002-2009 و ذلك لمعرفة الأثر الذي تركته الازمة على أداء المصارف في تركيا بالاعتماد على نموذج عالمي هو CAMELS بمكوناته الستة.

خلصت الدراسة الى:

- تطورات إيجابية من حيث أداء البنوك العمومية، الخاصة والأجنبية بعد ازمة 2001 في تركيا و الازمة العالمية 2008 و ذلك بسبب التعديلات القانونية و التنظيمية التي عرفها القطاع المصرفي التركي، و التي انعكست بالإيجاب على راس المال و معدل كفايته في مواجهة المخاطر و الأصول المالية المدرة للعائد بعد ارتفاع الاستثمار فيها.

- كما لوحظ ارتفاع في نسبة حقوق الملكية والمخصصات لمواجهة المخاطر حيث بلغت أكثر من 8% من قيمة الأصول.

2- دراسة Mohammad Jahid Iqbal, 2012 بعنوان Banking Sector's Performance In Bangladesh an Application Of Selected CAMELS Ratios

سعى الباحث من خلال بحثه الى دراسة أداء جميع البنوك العاملة في بنغلاديش و التي قسمها الى أربعة مجموعات (المجموعة الأولى تضم 4 بنوك تجارية مملوكة للدولة، المجموعة الثانية تضم 4 بنوك متخصصة في التنمية، و المجموعة الثالثة تضم 30 بنك تجاري خاص، اما المجموعة الرابعة تضم 9 بنوك اجنبية)، باستعمال اهم النسب المكونة لمعيار CAMELS و مقارنة النتائج مع بعض البلدان المتقدمة (فرنسا، أمريكا، اليابان، بريطانيا) و بعض البلدان الناشئة (روسيا، الهند، ماليزيا، الصين و البرازيل)، في الفترة

الزمنية الممتدة بين 2002-2010 و بالاعتماد على مصادر مختلفة في جمع البيانات (بنك بنغلاديش، مكتب الإحصاء لبنغلاديش، البنك الدولي، و الدراسات السابقة...)، من اجل تحقيق الأهداف التالية:

- دراسة أداء جميع البنوك العاملة في بنغلاديش.

- مقارنة أداء القطاع المصرفي لبنغلاديش مع أداء البلدان المتقدمة والناشئة على أساس معيار CAMELS .

- تحليل كيفية تأثير تذبذب النسب المختلفة على صافي دخل الفائدة من البنوك.

- تحليل العلاقة بين النسب المختلفة مع مساهمة الوسطاء الماليين في الناتج المحلي الإجمالي.

توصل الباحث من خلال تقييم أداء بنوك بنغلاديش باستخدام مؤشرات CAMELS و تحليل بيانات السلاسل الزمنية لبعض النسب المهمة في الحكم على أداء البنوك، الى وجود ضعف في مؤسسة التمويل الإنمائي بمقارنتها مع بقية الفئات الثلاث مما ينعكس سلبا على الأداء العام للقطاع المصرفي في الدولة المعنية بالدراسة.

اما بالنسبة لمقارنة أداء بنوك بنغلاديش مع أداء بنوك البلدان المتقدمة و الناشئة فتوصل الى ان اداءها لا يزال بعيدا كثيرا عن أداء بنوك البلدان محل المقارنة، و لكن هذا لا يمنع من ان تتدارك الوضع و تحسن من أدائها.

3- دراسة (Rashidah Abdul Rahman, Nabilah Rozzani، 2013 بعنوان CAMELS and Performance Evaluation of Banks in Malaysia – Conventional versus Islamic

عنيت هذه الدراسة باستخدام معيار CAMELS لتقييم أداء البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية في ماليزيا من سنة 2008-2011 ثم المقارنة بينهما من حيث الأداء، حيث اخذت عينة مكونة من 19 بنكا تقليديا و16 بنكا إسلاميا، اعتمدت على جمع المعلومات من التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة.

و توصلت الى وجود تشابه بين أداء البنوك الإسلامية و أداء البنوك التقليدية، و اوصت السلطات المصرفية في ماليزيا الى إعادة النظر في تقييم أداء بنوكها استنادا الى المعيار الذي استخدمه الباحثان.

كما عقبت الباحثتان على عدم توفر المعطيات اللازمة لإكمال الدراسة، حيث اعتمدا في استخراج النتائج على المعطيات المتوفرة للجمهور من المواقع الرسمية للبنوك على شبكة الانترنيت.

4- دراسة المهدي فروحي(2014)، بعنوان Moroccan Banks Analysis Using CAMEL Model

تدور الدراسة حول تحليل أداء ستة مؤسسات مالية مغربية باستخدام معيار CAMELS في الفترة الممتدة بين 2001-2011 ، و يهدف البحث الى تقييم كفاية راس المال، جودة الأصول، الإدارة و الأرباح و السيولة و من ثم التحقق من سلامة العمل المصرفي المغربي، و مدى امتثال المؤسسات المالية المغربية للتنظيم المصرفي المغربي في الفترة المذكورة سابقا.

خلص البحث ان نموذج CAMEL يسمح بترتيب البنوك و معرفة درجة قوتها او ضعفها، و من خلال النتائج التي تحصل عليها الباحث استطاع معرفة من هي المؤسسة الأقوى و الأفضل من بين 6 مؤسسات، و استطاع ترتيبها حسب درجة أدائها.

5- دراسة Malihe Rostami 2015 ، بعنوان CAMELS Analysisien Banking Industry اختارت الباحثة في هذه الدراسة بعض المؤشرات الهامة و الفعالة المكونة لمعيار CAMELS من التقارير السنوية لبنك إيراني، ثم قامت بمقارنة هذه النتائج مع نتائج مستخلصة من استعمال نموذج اخر لتقييم أداء نفس البنك.

خلصت الى ان معيار CAMELS هو أداة فعالة جدا و دقيقة في استخدامها لتقييم أداء البنوك و التنبؤ المستقبلي بالمخاطر خاصة و انه يضم اهم النسب التي تحتويها ميزانية أي بنك.

كما استنتجت انه بإمكان البنك الإيراني ان يستفيد من الدراسة من اجل الوقوف على نقاط الضعف و القوة للبنك ذاته بأسلوب مختصر، و من ثم التركيز على نقاط الضعف مباشرة و علاجها.

6- دراسة Tawfiq Ahmed Mousa 2016، بعنوان Measuring Financial Performance Based On CAMEL Rating Model On Islamic Banks In Jordan

هدفت الدراسة الى تقييم أداء ثلاثة بنوك إسلامية (البنك الإسلامي الأردني، البنك العربي الإسلامي الدولي، بنك الأردن دبي الاسلامي)، خلال الفترة 2010-2015 و تحليل أدائها المالي باستخدام معيار CAMEL.

توصل الباحث الى ان جميع البنوك الإسلامية في الأردن تملك رأسمال كافي و أصول لازمة لمواجهة المخاطر، اما عن الربحية فهي في ارتفاع مستمر بالرغم من تباطؤ النمو الاقتصادي في الأردن، و كخلاصة توصلت النتائج الى ان أداء البنوك الإسلامية العاملة في الأردن ووفقا لمعيار CAMEL تملك أداءا قويا وفقا للوائح البنك المركزي الأردني.

ب- الدراسات العربية:

1- دراسة علي عبد الله شاهين، 2005، بعنوان اثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS لدعم فعالية نظام التفتيش على البنوك التجارية – دراسة حالة بنك فلسطين المحدود-

تمثلت الدراسة في ابراز كيفية الاستفادة من تطبيق نموذج CAMELS في دعم و تعزيز فعالية نظام الرقابة و التفتيش الميداني الذي تمارسه سلطة النقد الفلسطينية على مؤسسات القطاع المصرفي، من خلال تحليل الاطار العام للمكونات التي يستند اليها النظام.

فقد وضح البحث طبيعة و قوة العلاقة بين نظام التقييم و ابعاده و خصائصه المختلفة وعمليات الرقابة المصرفية بانواعها مع تحديد نقاط التي تحتاج الى عناية خاصة، باخذ عينة تمثلت في بنك فلسطين المحدود فتوصل الى النتائج التالية:

- أهمية تطبيق نظام CAMELS كدعامة لعمليات الرقابة و التفتيش المصرفي خاصة مع ابراز ايجابياته.

- ضرورة تحديد و تطوير الأساسيات التي ترتكز عليها تقييم الأداء التقليدي خاصة مع عصر التكنولوجيا.

2- دراسة محمد سمير دهيرب، 2009، بعنوان نظام التقييم المصرفي بالمؤشرات CAMELS في ظل المخاطر – دراسة تطبيقية على مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار.2006-2009 .

هدفت الدراسة الى تقييم بنك الشرق الأوسط العراقي للاستثمار باستخدام معيار CAMELS و ذلك من اجل تحديد المخاطر المصرفية التي تشكل نقاط ضعف في العمليات المالية و التشغيلية و الإدارية للبنك في الفترة الممتدة بين 2006-2009.

و خلصت الدراسة الى حصول البنك محل الدراسة على التصنيف رقم واحد وفقا لسياسة المركب CAMELS مما يعني ان البنك سليم بصورة أساسية، حيث يعطي مؤشرات على انه قوي بالنسبة للأرباح و نمو اصوله بصورة جيدة، اما الإدارة فتتمتع بخبره في متابعة الاعمال المصرفية و تحليل المخاطر.

3- دراسة يوسف بوخلخال ، 2012، بعنوان اثر تطبيق نظام التقييم المصرفي CAMELS على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية-دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية-

عمدت هذه الدراسة الى استعمال نموذج CAMELS كأداة لدعم عملية الرقابة المصرفية، من خلال تحليل كل مكون من مكونات المعيار بالاعتماد على نسب مناسبة للحكم على درجة أداء كل مكون و تطبيقها على بنك عمومي جزائري هو بنك الفلاحة و التنمية الريفية في الفترة الممتدة بين 2008-2009.

خلصت الدراسة الى النتائج التالية:

- أهمية تطبيق معيارCAMELS كدعامة للعمليات الرقابية و التفتيش الميداني بحكم انه يكشف عن مواطن الضعف و القوة.

- يعمل نظام CAMELS على اجراء تحليل شامل لأداء البنك.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة :

بما ان معظم ان لم نقل كل الدراسات السابقة كانت في بنوك لدول مختلفة (ايران، ماليزيا، بنغلاديش، فلسطين، تركيا، العراق و المغرب)، الا دراسة واحدة عبارة عن مقال منشور في مجلة كانت عن الجزائر و التي استطعنا الحكم عليها انها تفتقر الى الدقة في استخراج النتائج، فهي صورة طبق الأصل عن دراسة علي عبد الله شاهين بفلسطين، فالتنظيم البنكي

الجزائري يختلف عن التنظيم البنكي الفلسطيني، و نظرا لأهمية الموضوع و حداثته راينا ضرورة نقل التجربة الامريكية الى الجزائر بغرض الاستفادة منها، و منه فان دراستنا تعنى بالتعريف بنموذج تقييم الأداء المستخدم من قبل السلطات الامريكية CAMELS و استكمال جوانبه النظرية، ثم اخذه كمعيار لتقييم الأداء بما انه يلعب دوريين متقاربين (تقييم الأداء، تفعيل الرقابة)، و محاولة الاستفادة منه في تقييم أداء البنوك الجزائرية و التعرف على نقاط القوة و الضعف المتعلقة بكل مكون من مكونات المعيار، و سنربط كل مكون من مكونات CAMELS بما يناسبه في التنظيم البنكي الجزائري.

صعوبات الدراسة:

من اهم الصعوبات التي تواجه أي باحث في مجال البنوك الجزائرية هو الحصول على المعلومات بحكم السرية حتى في ابسط العمليات اليومية التي يقوم بها البنك.

الجزء الأول: الجانب النظري

الفصل الأول

الأدبيات النظرية المتعلقة بالأداء وتقييم الأداء

تمهيد:

نال مفهوم الأداء اهتماما و تحليلا معتبرا في المؤلفات و الدراسات و البحوث الإدارية المختلفة بشكل عام، و المتعلقة بالموارد البشرية بشكل خاص، و ذلك للأهمية التي يكتسيها على مستوى المؤسسة و العاملين و الاتجاهات الفكرية المختلفة.

و لما كان الأداء احد المحاور الأساسية التي تدور حولها مجهودات الإدارة، كان لزاما عليها تقييمه و قياسه بمختلف الطرق و الاليات و النماذج التي عرفت عبر التاريخ .

وما دام موضوعنا يتناول الأداء فقد جاء هذا الفصل ليعطي نظرة شاملة عنه و عن عملية تقييمه.

المبحث الأول: لمحة عن الأداء

يعد الأداء القاسم المشترك لجهود الإدارة و الموظفين في واقع المؤسسة، فقد توالت الدراسات و البحوث في مجال الإدارة الى إيجاد الاليات و النماذج التي من شانها ان تجعل من الأداء ميزة للمؤسسة تنافس بها بعضها.

هذه الأهمية للأداء جعلت منه مصطلحا لابد من تعريفه حتى تتحدد معايير تقييمه

المطلب الأول: الأداء (المفهوم والمكونات)

سنتطرق إلى تحديد مفهوم الأداء ومكوناته من خلال نقاط عدة:

أولا: مفهوم الأداء:

يعتبر الأداء مفهوما شموليا و هاما بالنسبة لجميع منظمات الاعمال و فروع و حقول المعرفة الإدارية، فبالنظر الى كثرة الدراسات و البحوث التي أعطت اهتماما كبيرا للأداء الا انها لم تتمكن من إيجاد مفهوم موحد له، و منهم من يرجع ذلك الى اختلاف و تعدد معايير قياسه.

وقبل الخوض في المفاهيم المتعددة التي منحت له لابد من الإشارة الى انه يقابل لغة الكلمة اللاتينية Performance التي تعني إعطاء كلية الشكل لشيء ما، والتي اشتقت منها اللفظة الانجليزية Performance والتي تعني إنجاز العمل أو الكيفية التي يبلغ بها التنظيم أهدافه [1]، وهو نفس المعنى الذي ذهب إليه قاموس Encyclopédic world dictionary أي إنجاز الأعمال كما يجب أن تنجز [2].

[1] عبد الماليك مزهودة، الأداء بين الكفاءة و الفعالية، مفهوم و تقييم، مجلة العلوم الإنسانية، العدد1، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2001، ص.86

[2] السعيد بريش، نعيمة يحياوي، أهمية التكامل بين أدوات مراقبة التسيير في تقييم أداء المنظمات وزيادة فعاليتها، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية العدد 01، 2011-2012، ص 28.

ومن فكرة ان الأداء يعبر عن مدى إنجاز المهام فإنه كمفهوم اقتصر لدى بعض الباحثين على العنصر البشري لذ يعرفونه بانه أداء او قيامه بالنشاطات المختلفة التي تكون عمله[1].

ويرى مؤلفون اخرون أن الاداء ينبثق مباشرة عن عنصر العمل، وبالتالي فالأداء يكون على حسب قدرات كل عامل و طبيعة عمله[2].

كما يعتبر الأداء مفهوما جوهريا وهاما بالنسبة لمؤسسات الأعمال فضلا عن كونه، البعد الأكثر أهمية، والذي يتمحور حوله وجود المؤسسة من عدمه فهو يعبر عن نشاط شمولي ومستمر يعكس قدرة المؤسسة على استغلال إمكانياتها وفق أسس ومعايير معينة تضعها بناء على أهداف طويلة الآجال [3].

كما ويعرف على أنه استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف والمساهمة في إتاحة الموارد المالية وتزويد البنك بفرص الاستثمار.[4]

وانطلاقا من أن مفهوم الأداء الشامل يتساوى مع مفهوم الإنتاجية فقد عرف الأداء على أنه العلاقة بين الموارد المخصصة والنتائج المحققة.[5]

و من الاقتصاديين من عرف الأداء على أنه الأهداف أو المخرجات التي يسعى النظام إلى تحقيقها.[6]

[1] أحمد صقر عاشور، إدارة القوى العاملة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ط2، 1979، ص 50.

[2] F.Chevalier , L.Sekiou et autres, Gestion des ressources humaines, De Boeck université, 1993, P.332

[3] عبادة ابراهيم عبد الحليم، مؤشرات الأداء في البنوك الاسلامية، أطروحة دكتوراه فلسفة، تخصص الاقتصاد والمصارف الاسلامية، جامعة اليرموك، اربد، الأردن، 2007، ص 131.

[4] طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2001، ص 81.

[5] Bosquet.Robert, Fondements de la performance humaine dans l'entreprise. Ed d'organisation, Paris, P.11

[6] عايدة سيد خطاب، الادارة والتخطيط الاستراتيجي في قطاع الاعمال و الخدمات: سياسات ادارية، دار الفكر العربي للطباعة و النشر، ط1، 1985، ص. 35.

وعندما نعلم بأن الكفاءة والفعالية هما وجهان متلاصقان اذا تعلق الأمر بقياس الإنجازات، فعندها يمكن أن يعرف الأداء بأنه العلاقة بين النتيجة والجهد المبذول، كما يمثل معلومة كمية غالبا ما تبين حالة أو درجة بلوغ الأهداف والمعايير والخطط المتبعة من قبل المؤسسة.[1]

و بالإضافة الى كل التعاريف السابقة الا انه هناك من المفكريين من اضفى على مفهوم الأداء الطابع الاستراتيجي أمثال J.P.Angelier الذي عرف الأداء انه قدرة المؤسسة على تنفيذ خطتها الاستراتيجية بحيث تتمكن من مواجهة منافسيها.[2]

والأداء في المجال الاستراتيجي لا يمكن فصله عن القدرة التنافسية حسب رأي بعض المفكرين فهو يعبر عن قدرة المؤسسة في الاستمرار بالشكل المرغوب فيه في سوق تنافسية متطورة، وهذا ما يتطلب في آن واحد الكفاءة الفعالية.[3]

ومما سبق يمكن القول أن الأداء فعل يعكس مدى نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها (الكفاءة) سواء على مستوى الاستراتيجي أو العملي باستغلال كامل وعقلاني للموارد (الفعالية) المتاحة.

[1] Ahmed Silem, image de la performance des reprises : la performance théories et perception pratiques, faculté des sciences économiques et de la gestion, sfax, Tunisie 1992, p 241.
[2] Jean-Pierre.Angelier, Economie industrielle : élément de méthode, Presses universitaires de Grenoble, 1991, P.P167-169
[3] Y.Dupuy et autres, des systémes des gestion, Vuibert, paris 1989, p 50.

الشكل (1-1): الأداء= الكفاءة + الفعالية

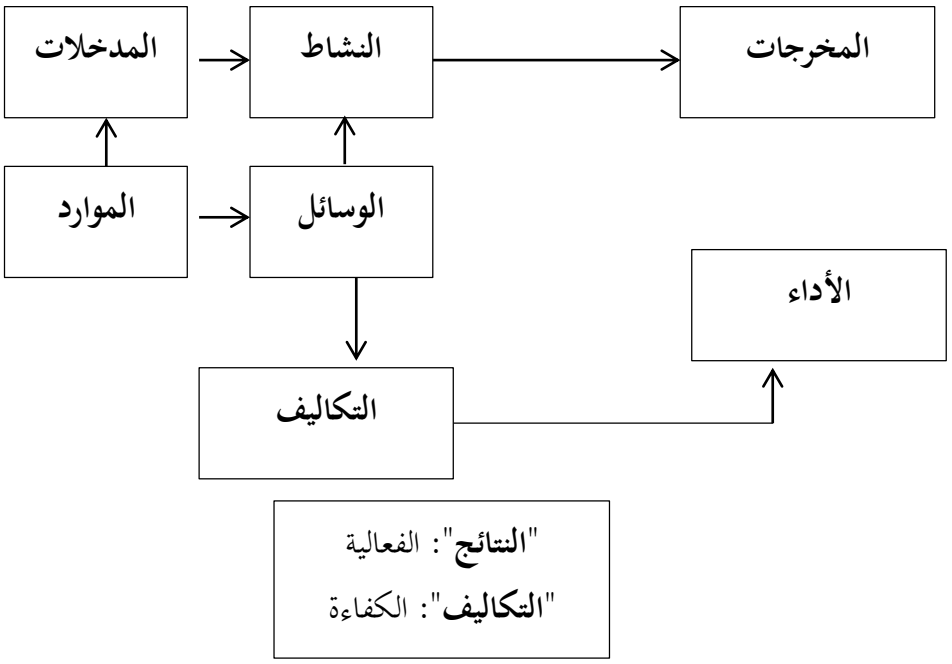

Source :Caroline SELMER, Concevoir le tableau de bord : Methodologie, outils et modeles visuels, DUNOD, 4éme ed, Paris, 2015 P.41.

وبما أننا في صدد التعريف بالأداء فإنه يمكننا استعراض وجهات النظر المختلفة حول تفسير المفهوم حيث يساعد ذلك في تحديد طبيعة ومدى هذا المفهوم باعتبار هذه الآراء تمثل كتاب وباحثين وعاملين في مجال المفهوم فقد أشار Kherakhem إلى أن الأداء يدل على تأدية عمل أو إنجاز نشاط أو تنفيذ مهمة، بمعنى القيام بفعل يساعد على الوصول إلى الأهداف المحددة، ومن ذلك نلاحظ أن الأداء يتجسد في القيام بالأعمال والأنشطة والمهمات بما يحقق الوصول إلى الغايات والأهداف المرسومة من قبل إدارة المؤسسة.[1]

[1] أ الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، عدد7 ، 2009-2010، ص 218.

ويعتبره كل من مليز وبرومكي (Miller et Bromily): "يعكس طريقة استخدام المؤسسة للموارد المالية والبشرية، واستغلالها بكفاءة وفعالية بصورة تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها"[1].

كما يعرفه لورينو (Lorino) بأنه الفرق بين القيمة المقدمة للسوق ومجموع القيم المستهلكة وهي تكاليف مختلف الأنشطة فبعض الوحدات (مراكز تكلفة) تعتبر مستهلكة لموارد، وتتهم سلبيا في الأداء الكلي عن طريق تكاليفها والأخرى تعتبر مراكز ربح، وهي في نفس الوقت مستهلكة للموارد، ومصدر عوائد، وستهم بهامش من الأداء الكلي للمؤسسة[2].

كما ويعرفه (Druker) دركر على أنه التوازن بين رضا المساهمين والعمال، حيث نستنتج من هذا التعريف أن الأداء يعد مقياسا للحكم على مدى تحقيق المؤسسة لهدفها لرئيسي، واستمرارها في نشاطها في ظل التنافس، ويمكنها من المحافظة على التوازن في مكافأة كل من المساهمين والعاملين[3].

كما مثل بيقان وفينات (Finet.A, Bughin–Mandiaux.C) الأداء على شكل شجرة والتي يمكن تمثيلها من خلال الشكل (1–2)

الشكل (1–2): شجرة الأداء

[1] Miller Kent, Broonily philip, Strategic rick and corporate performance an Analis of alternative risk measures, Academy of management journal, Vol 33 N°(4), 1990,p 759.

[2] Philippe Lorino , Méthodes et Pratiques de la Performance Processus et les compétences, édition d'organisation, 3éme édition, 2003, P. 43.

[3] ابراهيم محمد المحاسنة، إدارة وتقييم الأداء الوظيفي، دار جرير، ط1 الأردن، 2013، ص 105.

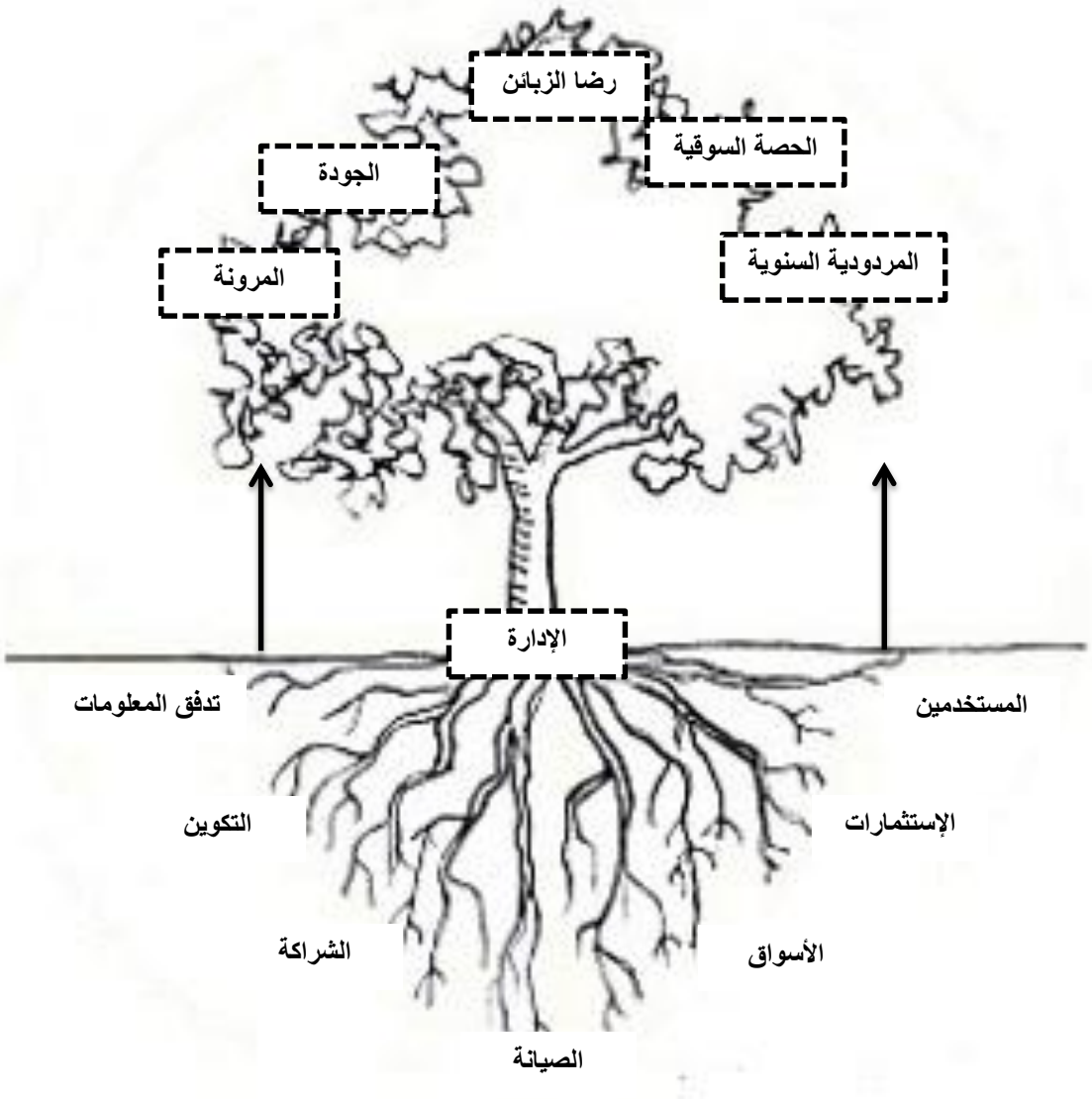

Source :Bughin-Maindiaux, Christiane, Finet Alain, Les mesures non financières de la performance : une information au service de la prévention, La revue des sciences de gestion, N175-176, France, 1999, P.50

حيث تنقسم الشجرة إلى ثلاثة أقسام:

-جذور الشجرة والمتمثلة في التكوين، الاستثمار، الشراكة، المستخدمين وتدفق لمعلومات وكذلك الأسواق.

-عمليات الإدارة والتي تعمل على تحويل الجذور من خلال عمليات خلق القيمة.

-ثمار شجرة الأداء والتي تتمثل في المردودية ورضا الزبائن وجودة المنتوج والخدمات المقدمة.

ومن التعاريف السابقة نجد أن اهم خصائص الأداء تتمثل في: [1]

-ترجمة لكل إنجاز أو نتيجة.

-يعتبر القاسم المشترك لجميع الجهود التي تبذلها الإدارة والعاملين.

-تثمين النتائج حيث يعتبر أداة لقياس نتائج المنظمة وحساب الخسائر أو الفوائض.

ثانيا: مكونات الأداء:

يتكون مفهوم الأداء من مكونين رئيسيين، هما الفعالية والكفاءة أي أن المؤسسة التي تتميز بالأداء فهي تجمع بين الفعالية والكفاءة ولذلك فإنه من المفيد أن نعرض لكل من المفهومين بالتحليل.

1-**الفعالية**:(Efficience)[2]: ينظر الباحثون في علم الإدارة إلى الفعالية على أنها أداة من أدوات مراقبة الأداء في المؤسسة، إنطلاقا من أن الفعالية تمثل معيارا يعكس درجة تحقيق الأهداف الموضوعة، وقد تعددت وجهات النظر حول ماهية وطبيعة مفهوم الفعالية، فقد اعتبر المفكرون التقليديون أن الفعالية تتمثل بالأرباح المحققة، وبهذا فإن فعالية المؤسسة تقاس بحجم الأرباح فيها وقد عرفها أحد أقطاب وجهة النظر هذه وهو Vincent Plauchu [3]، بأنها القدرة على تحقيق النشاط بينما عرفها كل من walker & Ruekert بأنها قدرة

[1] MARTINE MAADANI , kARIM Said, management et pilotage de la performance, Hachette livre, Paris, 2009, P.28.

[2] ابراهيم محمد المحاسنة، إدارة وتقييم الأداء الوظيفي، ص 109.

[3] Vincent Plauchu, Mesure et Amélioration des Performances des Entreprises, 2eme édition , Editions Campus Ouvert, France, 2015, P.10

المؤسسة على تحقيق أهدافها الاستراتيجية من نحو المبيعات وتعظيم حصتها في السوق مقارنة بالمنافسة[1].

ونستنتج مما سبق أن الفعالية تعني أداء المهمات أو الأعمال بشكل صحيح وسليم، وترتبط بالأهداف الاستراتيجية للمؤسسة، وبالتالي بدرجة تحقيق النتائج، بمعنى آخر فإن الفعالية تعبر عن الفرق النتائج المتوقعة والنتائج المتحققة، وهي في نفس الوقت، ترتبط بتحقيق أهداف المؤسسة، واعتمادا على ذلك يمكن القول أنه كلما كانت النتائج المتحققة قريبة من النتائج المتوقعة كلما كان الأداء أكثر فعالية وينعكس ذلك على أداء المؤسسة ككل، ومنه فإن الفعالية تعتمد على النسبة بين الإمكانيات المستخدمة إلى الإمكانيات المتوقعة لتحقيق النتائج.

2-الكفاءة (Efficiency،Efficacité):

لا يوجد اتفاق بين المهتمين على تعريف محدد للكفاءة حيث يتقاطع مفهوم الكفاءة مع عدة مفاهيم كالإنتاجية ، المردودية، الأمثلية...الخ.

وسنعرض بعض التعريفات لمفهوم الكفاءة فقد عرفها كل من Walker & Ruekert[2] بانها قدرة المؤسسة، ومعنى ذلك أنها تشير إلى العلاقة بين المدخلات والمخرجات وتقاس من خلال نسبة المخرجات إلى المدخلات، أما الكفاءة حسب Vincent [3]، فهي القدرة على القيام بالعمل المطلوب بأقل الإمكانيات، والنشاط الكفؤ هو الأقل كلفة، حيث نستنتج من هذا التعريف أن الكفاءة ترتبط بتحقيق ما هو مطلوب بشرط تدني المدخلات، أي استعمال مدخلات أقل كما تعرف الكفاءة على أنها "الاستخدام الأمثل للموارد المؤسساتية بأقل تكلفة

[1] DENIS Jean –Emile, CZELLAR Sandor, GRABER Stéphane, Orientation Marché et Performance : intégration des évidences empiriques, archive ouverte UNIGE, GENEVE, 2000, P.11

[2] DENIS Jean –Emile, CZELLAR Sandor, GRABER Stéphane, Orientation Marché et Performance , Op cit, P. 11.

[3] Vincent Plauchu, Mesure et Amélioration des Performances des Entreprises, Op cit, P.11.

ممكنة دون حصول أي هدر يذكر [1]، وهناك تعريف آخر ينظر للكفاءة على أنها "الحصول على ما هو كثير نظير ما هو أقل، اي إبقاء التكلفة في حدودها الدنيا والأرباح في حدودها القصوى، وهي مفهوم يقتصر على استخدام الموارد الإنتاجية المتاحة للمؤسسة ، أي أنه يرتبط بالدرجة الأولى بعنصر التكلفة والعلاقة بين المدخلات والمخرجات" [2].

من هذا التعريف يمكن الاستنتاج أن الكفاءة صفة ملازمة لكيفية وطبيعة استخدام المؤسسة لمدخلاتها من الموارد مقارنة بمخرجاتها، حيث لا بد من الاستغلال الرشيد، والمزج بين عوامل الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة، كما يمكن الاستنتاج بأن الكفاءة يمكن ترجمتها وتمثيلها في ثنائية (تعظيم الأرباح، مقابل تدني التكاليف)، وهذا ما يشير إلى أن عملية الإنتاج تعتبر غير كفؤة إذا تطلبت استعمال كمية أكبر من المدخلات مقارنة بكمية أقل من المدخلات لإنتاج نفس الكمية من الناتج، وهنا يتطلب الإشارة إلى أن الكفاءة في المؤسسة تتأثر بحجم مدخلاتها، بالإضافة إلى عوامل أخرى أهمها، المحيط، جودة إدارتها وتنظيمها ...الخ [3].

يستنتج من التعريفات التي أوردنا سابقا أن الكفاءة تعني عمل الاشياء بطريقة صحيحة، كما أن جوهر الكفاءة في تعظيم الناتج، وتدني التكاليف، بمعنى آخر تمثيل الكفاءة بمعادلة يحتوي أحد طرفيها على بلوغ أقصى ناتج بتكاليف محدودة ومعينة بينما يحتوي الطرف الآخر على بلوغ الحد المقرر من الناتج بأقل تكلفة وتقاس الكفاءة عادة من خلال نسبة المخرجات إلى المدخلات.

المطلب الثاني: أنواع الأداء

يمكن تصنيف الأداء حسب المعايير التالية:

[1] حسن ابراهيم بلوط، المبادئ والاتجاهات الحديثة في إدارة المؤسسات ، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 2005، ص 41.

[2] ابراهيم محمد المحاسنة، إدارة وتقييم الأداء الوظيفي، مرجع سابق، ص 111.

[3] ابراهيم محمد المحاسنة، نفس المرجع، ص 111.

أولا: حسب معيار الشمولية[1]: يقسم الأداء حسب هذا المعيار إلى أداء كلي وأداء جزئي:

الأداء الكلي: ويتمثل في الانجازات التي ساهمت في تحقيقها جميع عناصر المؤسسة أو وظائفها.

الأداء الجزئي: ويتحقق الأداء الجزئي للمؤسسة على مستوى الوظائف والأنظمة الفرعية في المؤسسة.

ثانيا: حسب معيار المصدر[2]: ينقسم الأداء وفقا لهذا المعيار إلى نوعين وهما الأداء الداخلي والأداء الخارجي.

الأداء الداخلي: وهو الأداء الناتج عن كل من الموارد البشرية، والمالية والتقنية الضرورية لتسيير المؤسسة ويشمل الأداء الداخلي مما يلي:

-**الأداء البشري:** وهو أداء الأفراد داخل المؤسسة من خلال صنع القيمة المضافة، وتحقيق الافضلية باستخدام مهاراتهم وخبراتهم.

-**الأداء التقني:** ويتمثل في قدرة المؤسسة على استعمال استثماراتها بشكل فعال.

-**الأداء المالي:** ويكمن الأداء المالي في فعالية تعبئة واستخدام الوسائل المالية المتاحة.

-**الأداء الخارجي:** وهو الأداء الناتج عن التغيرات الحاصلة في المحيط الخارجي للمؤسسة، وهناك عدة متغيرات تنعكس على أداء المؤسسة.

[1] نور الدين مزهودة، اثر نظام المعلومات المتكامل على تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه فرع علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017، ص.51.

[2] Martory bernard, Contrôle de gestion sociale, Vuibert, 1999, P.236.

ثالثا: حسب معيار الطبيعة[1]: تبعا لهذا المعيار يمكن تقسيم الأداء إلى أداء اقتصادي، اجتماعي، تكنولوجي، وأداء إداري.

-**الأداء الاقتصادي**: يعتبر المهمة الأساسية التي تسعى المؤسسة الاقتصادية إلى بلوغها، ويتمثل في الفوائض الاقتصادية التي تجنيها المؤسسة نتيجة تعظيم نواتجها، ويقاس الأداء الاقتصادي عادة باستخدام مقاييس الربحية بأنواعها المختلفة.

-**الأداء الاجتماعي**: يعد الأداء الاجتماعي لأي مؤسسة أساسا لتحقيق المسؤولية الاجتماعية داخلها، ويصعب قياس الأداء الاجتماعي بالمقاييس الكمية المتاحة، ولتحديد مدى مساهمة المؤسسة في المجالات الاجتماعية التي تربط بينها وبين الجهات التي تتأثر بها.

-**الأداء التكنولوجي**: يتمثل الأداء التكنولوجي للمؤسسة في تحديد أهدافها التكنولوجية أثناء عملية التخطيط وفي أغلب الأحيان تكون الأهداف التكنولوجية التي ترسمها المؤسسة أهداف استراتيجية نظرا لأهمية التكنولوجيا.

-**الأداء الإداري**: ويتمثل الأداء الإداري للخطط والسياسات والتشغيل بطريقة ذات كفاءة وفعالية، ولتقييم الأداء الإداري يمكن استخدام الأساليب المختلفة لبحوث العمليات.

رابعا: حسب معيار الوظيفة[2]: يصنف الأداء حسب معيار الوظيفة وفقا لوظائف المؤسسة والمتمثلة في كل من الوظيفة المالية، وظيفة الإنتاج، وظيفة التسويق، وظيفة التموين، وظيفة البحث والتطوير، أداء وظيفة الأفراد....الخ.

-**أداء الوظيفة المالية**: يتمثل في مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها المالية، كتحقيق التوازن المالي، توفير السيولة لتسديد التزاماتها وتحقيق المردودية.

[1] عبد المليك مزهودة، الأداء بين الكفاءة و الفعالية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الأول، 2001، ص.89

[2] نور الدين مزهودة، اتر نظام المعلومات المتكامل على تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص.51.

-**أداء الوظيفة الإنتاجية:** يتمثل الأداء الإنتاجي للمؤسسة في تحقيق معدلات إنتاج مرتفعة وبجودة عالية مع تدنية التكاليف.

-**أداء الوظيفة البحث والتطوير:** يتم دراسة وظيفة البحث والتطوير بناء على مؤشرات عدة منها، التنويع، وقدرة المؤسسة على إنتاج منتجات جديدة، وكذلك قدرتها على الاختراع والابتكار.

-**أداء وظيفة الأفراد:** يتمثل أداء الفرد في قيامه بالأنشطة والمهام المختلفة التي يتكون منها عمله وتمكنه من إنجازه وأداء مهامه بنجاح.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في أداء المؤسسات

يخضع الأداء لتأثير العديد من العوامل منها ما هو ذو طبيعة داخلية يمكن للمسير أن يتحكم فيها لزيادة آثارها الايجابية وتخفيض آثارها السلبية، ومنها ما هو صادر عن المحيط الخارجي يصعب التحكم فيها، وبالتالي فهي تقتضي التكيف معها أكثر وعلى قدر كثرة العوامل التي قد تؤثر في الأداء وتفسيره تزداد أهمية عملية حصرها، ولعل أهم هذه العوامل تلك التي أوردها Donaldson وهي:[1] الهيكلة، العملية الإنتاجية، الاستراتيجية، الخيارات التقنية، المحيط الذي تنشط فيه المؤسسة، القيادة، الثقافة ، أسلوب الإدارة.

أما Waterman-Peters فيريان أن أداء المؤسسة يتوقف على العوامل التالية:[2] الجاهزية للعمل، الاستماع للزبون، الاستقلالية وروح المبادرة، الإنتاجية بتحفيز العامل، قانون القيم الجماعية (ثقافة المؤسسة والقيم المشتركة)، التوفيق بين المردودية والمعرفة.

[1]: مزهودة عبد المالیك، مفهوم الأداء بين الكفاءة والفعالية، مرجع سابق، ص 90.

[2]Carol kennedy, Toutes les réponses aux grandes questions du management, ed Maxima, 1996, P. 187

وعلى خلاف هذا المدخل لتحديد العوامل المؤثرة على الأداء اتجه أغلب الباحثين نحو تصنيفها وفقا لمعايير مختلفة إلى مجموعات متجانسة، واعتمد أكثرهم على مصدر العوامل فقسموها إلى عوامل خارجية وأخرى داخلية.

أولا: العوامل الخارجية المؤثرة في الأداء:

تتمثل العوامل الخارجية في مجموعة المتغيرات والقيود التي تخرج عن نطاق التحكم، وبالتالي فإن آثارها تكون في شكل فرص يسمح استغلالها بتحسين الأداء، وقد تكون خطرا يؤثر سلبا على أداء المؤسسة، مما يستدعي ضرورة التكيف معها.

لتخفيف آثارها خاصة إذا تميزت بعدم الثبات والتعقيد وتنقسم هذه العوامل إلى عوامل اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، تكنولوجية، سياسية وقانونية تتفاوت في درجة تأثيرها على أداء المؤسسة.

ثانيا: العوامل الداخلية المؤثرة في الأداء:

تتمثل العوامل الداخلية في مختلف المتغيرات الناتجة عن تفاعل عناصر المؤسسة الداخلية والتي تؤثر على أدائها ويمكن للمسير أن يتحكم فيها ويحدث فيها تغيرات تسمح بزيادة آثارها الايجابية أو التقليل من آثارها السلبية تتميز هذه العوامل بكثرتها وبالتالي صعوبة حصرها، التداخل فيما بينها، التفاوت من حيث درجة تأثيرها والتحكم فيها، ونتيجة لذلك تم تجميعها في مجموعتين رئيسيتين هما: العوامل التقنية (نوع التكنولوجية، نسبة الاعتماد على الآلات مقارنة بعدد العمال، الموقع الجغرافي للمؤسسة وتصميمها من حيث المخازن، الورشات، الآلات، نوعية المنتج، شكله والغلاف، مدى توافق منتجات المؤسسة مع رغبات المستهلكين، نوعية المواد المستعملة في عملية الإنتاج) والعوامل البشرية (التركيبة البشرية للمؤسسة من حيث السن، الجنس، مستوى تأهيل أفراد المؤسسة، ومدى التوافق بين مؤهلات

العمال والمناصب التي يشغلونها والتكنولوجية المستخدمة ، أنظمة المكافآت والحوافز، العلاقة بين العمال والإدارة، نوعية المعلومات).

ويبقى مجال العوامل المفسرة للأداء واسعا جدا ولا يمكن تحديده وضبطه، غير أن الدراسات والأبحاث بينت أن أهم العوامل التي تحقق الأداء المرتفع تأتي من المؤسسة نفسها قبل محيطها (مواردها).

المبحث الثاني: تقييم الأداء

تعد عملية تقييم الأداء واحدة من الموضوعات الرئيسية في الفكر الإداري، حيث ان مؤسسة الاعمال في حالة تغيير مستمر بسبب بيئتها المتغيرة باستمرار، فان ذلك يلزم الإدارة بضرورة التعديل المستمر لخططها وسياستها وقراراتها وفقا لممارسته من عملية تقييم الأداء.

المطلب الاول: تقييم الأداء (المفهوم، الأهمية، الاهداف).

سنقوم في هذا المطلب بإلقاء الضوء على مفهوم الأداء ثم أهميته والأهداف المرجوة.

اولا: مفهوم تقييم الاداء

ترتكز فكرة التقييم على مدى تطابق الأداء الفعلي مع الأداء المخطط وفيما يلي عرض لمفهوم الأداء.

*حسب المنظور التقليدي فان تقييم الأداء هو قياس الأداء الفعلي و مقارنة النتائج المطلوب تحقيقها, او من الممكن الوصول اليها حتى تكون صورة حية لما حدث و يحدث فعلا, ومدى النجاح في تحقيق الأهداف و تنفيذ الخطط المصنوعة بما تكفل اتخاذ الإجراءات الملائمة لتحسين الأداء[1].

[1] السعيد بريش,نعيمة يحياوي، أهمية التكامل بين أدوات مراقبة التسيير في تقييم اداء المنظمات و زيادة فعالياتها، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد01، 2012، باتنة، ص.30.

كما يعرف تقييم الأداء على انه احدى الحلقات المهمة في العملية الإدارية الشاملة تعتمد على استخدام مجموعة من المؤشرات والمقاييس لفحص مدى تحقيق الوحدة الاقتصادية لأهدافها الموضوعة وتحديد الانحرافات الايجابية والسلبية ومعرفة أسبابها واقتراح المعالجة المناسبة لها[1].

و هناك من يرى ان تقييم الأداء هو جزء من عملية الرقابة، فاذا كانت الرقابة هي عملية توجيه الأنشطة داخل التنظيم لكي يصل الى هدف محدد فان تقييم الأداء هو استقراء دلالات و مؤشرات المعلومات الرقابية[2]

كما ينظر الباحثين الى عملية تقييم الأداء انها عملية لاحقة لعملية اتخاذ القرار، و الغرض منها هو فحص المركز المالي و الاقتصادي المؤسسة في تاريخ معين كما في استخدام أسلوب التحليل المالي و المراجعة الداخلية[3]

ويعرف أيضا انه الأداة التي تستخدم للتعرف على نشاط المشروع بهدف قياس النتائج المحققة، ومقارنتها بالأهداف المرسومة بغية الوقوف على الانحرافات وتشخيص مسبباتها مع اتخاذ الخطوات الكفيلة لتجاوز تلك الانحرافات وغالبا ما تكون المقارنة بين ما هو متحقق فعلا وما هو مستهدف في نهاية فترة زمنية معينة في السنة في الغالب[4]

وقد تداخلت بعض المصطلحات مع مصطلح تقييم الأداء ولا بدمن الإشارة اليها وتوضيح مفهومها.

[1] سحر طلال ابراهيم، تقويم بطاقة اداء الوحدات الاقتصادية باستعمال بطاقة الأداء المتوازن، مجلة كلية العلوم الاقتصادية، بغداد، العدد 35، 2013، ص.348.

[2] عايدة سيد خطاب، الإدارة و التخطيط الاستراتيجي، دار الفكر العربي، 1985، ط1، ص.401..

[3] توفيق محمد عبد المحسن، تقييم الأداء: مدخل جديد لعالم جديد، دار الفكر العربي، مصر، 2004، ص.3.

[4] فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن، إدارة البنوك كمدخل كمي و استراتيجي معاصر،ط1، دار وائل، عمان، 2006،ص.31.

1-القياس: يعبر عن مستوى الأداء لموظف ما باستخدام الأرقام او الرموز، مع اخذ بعين الاعتبار طبيعة الأداء(السمة) المقاسة ان كان تصنيفها رتبيا فئويا او نسبيا و هو ما يعرف بمستويات القياس المعروفة، و نشير هنا الى مستوى الأداء المحقق مقارنة بمعايير موضوعية و يطلق على هذه العملية بالقياس حيث ان القياس ضروري لكل من التقييم و التقويم، حيث يوفر قاعدة من البيانات، تجمع عادة على طول فترة التقييم(سنة، فصل.....) وتكون موثوقة عادة فيما يسمى بسجل الأداء التراكمي، اذن فالقياس سابق على التقييم و التقويم، اذ يتم الحكم على أداء الأشخاص(العاملين) و إعطاء قيمة لهذا الأداء في ضوء المعلومات التي تم جمعها بأدوات القياس و التي يعتبر بناؤها و تطويرها من مهمات القياس[1].

2-التقييم: و يشير الى إعطاء مستوى الأداء قيمة تعبر عن مستوى الأداء المحقق اذا كان جيدا او ضعيفا او متدنيا او مرتفعا او مقبولا او مرض او غير مرض.....الخ، في ضوء المعلومات التي وفرتها عملية القياس، حيث يتم تصنيف او ترتيب او مقارنة هذه القيم و التي تمثل العامل الذي يمتلك الأداء بين اقرانه او بالنسبة لمحكات محددة و يطلق على هذه العملية التقييم او التقدير (Valuate).[2]

3 التقويم: و يعتبر هذا المفهوم هو الاعم و الاشمل الى اصدار الحكم مع تضمين ذلك بقرار يتم اتخاذه في شأن مستوى الأداء المحدد و الذي يمثل موظف او عامل مثل اخضاعه لدورة تدريبية او ترقيته او تجميده او وضعه تحت المراقبة كما تشير الى تعزيز نقاط القوة او معالجة نقاط الضعف في الأداء و يطلق على هذه العملية التقويم(Evaluation)، بمعنى انه يتم الحكم على الموظف من خلال القيمة التي أعطيت لأدائه و التي أعطيت له اعتمادا على إجراءات عملية القياس و اعتمادا على ذلك يتم اتخاذ القرار المناسب، بمعنى ان عملية التقويم مقترنة باتخاذ قرار، وليس بالضرورة ان يكون المقوم هو نفسه من يتخذ القرار، حيث

[1] إبراهيم محمد المحاسنة، إدارة و تقييم الأداء الوظيفي، مرجع سبق ذكره،ص115.

[2] إبراهيم محمد المحاسنة،مرجع سابق ص116

تقدم المعلومات أحيانا لمتخذ القرار او المسؤول و يتم القرار اعتمادا على هذه المعلومات ، وقد يتخذ القرار من يقيم مثل: المعلم او مدير المؤسسة[1]

اذا فالعملية المتكاملة لتقييم الأداء يجب ان تتضمن كل من القياس و التقييم و التقويم و هي ما يعبر عنه بمصطلح(Appraisal)أي يجب ان تنطوي هذه العملية على مهمة تحديد و قياس و إدارة أداء العاملين في المؤسسة و هي تشتمل على عدة مكونات أساسية:

1 الأداء المؤثر على فاعلية الأداء التنظيمي.

2 مستوى جودة الأداء الفعلي قياسا بما تم تخطيطه.

3 مقارنة الأداء الفعلي بالمعايير و اتخاذ الإجراءات الضرورية لتحسين الاداء[2]

ثانيا: أهمية تقييم الاداء

لتقييم الأداء فوائد، نوجزها فيما يلي[3]

– يعتبر تقييم الأداء من اهم الركائز التي تبنى عليها عملية المراقبة و الضبط.

– يفيد تقييم الأداء بصورة مباشرة في تشخيص المشكلات و حلها و معرفة مواطن القوة و الضعف في المؤسسة.

– يفيد في تزويد الإدارة و المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الهامة سواء للتطوير او الاستثمارات او عند اجراء تغييرات جوهرية.

– يعتبر من اهم مصادر البيانات اللازمة للتخطيط.

[1] إبراهيم محمد المحاسنة، إدارة و تقييم الأداء الوظيفي، مرجع سبق ذكره ص116.

[2] إبراهيم محمد المحاسنة مرجع سابق ص117

[3] توفيق محمد عبدالمحسن، تقييم الأداء، مدخل جديد لعالم جديد، مرجع سبق ذكره ص6.

– يعتبر تقييم الأداء من اهم دعائم رسم السياسات العامة، سواء على مستوى المؤسسة او على مستوى الدولة.

ثالثا: اهداف تقييم الأداء[1]

تستهدف عملية تقييم الأداء تحقيق ما يلي:

– الوقوف على مستوى انجاز الوحدة الاقتصادية مقارنة بالأهداف المدرجة في خطتها الإنتاجية.

– الكشف عن مواصلة الخلل و الضعف في نشاط الوحدة الاقتصادية واجراء تحليل شامل لها و ذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها و تصحيحها و ارشاد المنفذين الى وسائل تلافيها مستقبلا.

– تحديد مسؤولية كل مركز او قسم في الوحدة الاقتصادية عن مواطن الخلل و الضعف في النشاط الذي يضطلع به و ذلك من خلال قياس إنتاجية كل قسم من اقسام العملية الإنتاجية و تحديد إنجازاته سلبا او إيجابا الامر الذي من شأنه خلق منافسة بين الأقسام باتجاه رفع مستوى اداء الوحدة.

– الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة تحقق عائدا اكبر بتكاليف اقل بنوعية جيدة.

– تسهيل تحقيق تقويم شامل للأداء على مستوى الاقتصاد الوطني و ذلك بالاعتماد على نتائج التقويم الادائي لكل مشروع فصناعة، فقطاع وصولا للتقويم الشامل أعلاه.

[1] مجيد الكرخي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر و التوزيع ط1،عمان،2007،ص32

– تصحيح الموازنات التخطيطية و وضع مؤشراتها في المسار الصحيح بما يوازن بين الطموح و الإمكانيات المتاحة حيث تشكل نتائج تقويم الأداء قاعدة معلوماتية في رسم السياسات و الخطط العلمية البعيدة عن المزاجية و التقديرات غير الواقعية.

– العمل على الحصول على افضل عائد و دفع حركة التنمية، حيث ان تحقيق التنمية يتم عادة من خلال التوسع و إقامة المنظمات الجديدة بالإضافة الى زيادة قدرة و كفاءة المنظمات الموجودة و القائمة فعلا.[1]

المطلب الثاني: مراحل عملية تقييم الأداء.

تمر عملية تقييم الأداء بأربع مراحل مكملة لبعضها البعض و هي على التوالي: جمع المعلومات الضرورية، قياس الأداء الفعلي، مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المعياري، دراسة الانحرافات و اصدار الحكم عليها.

المرحلة الاولى: جمع المعلومات الضرورية.[2]

تتطلب عملية تقييم الأداء توفر المعلومات التي تعد موردا أساسيا في عملية التسيير بمختلف مستوياته، الا ان توفرها ليس بالشيء الكافي بل يجب ان تتميز بالجودة العالية و ان تكون في الوقت المناسب و هناك ثلاث مصادر تتحصل فيها المؤسسة من خلالها على المعلومات و هي:

الملاحظة الشخصية: و تتمثل في وجود الملاحظين في الميدان و ملاحظة ما يجري فيه.

التقرير او البيان الشفوي: يتمثل في سلسلة المحادثات و اللقاءات التي تتم بين الرئيس و مرؤوسيه.

[1] المنظمة العربية للتنمية الإدارية، قياس و تقييم الأداء كمدخل لتحسين الأداء المؤسسي، الشارقة، الامارات العربية المتحدة،2009،ص 116

[2] Humbert Lesca, Elisabeth Lesca, Gestion de l'information, Edition management et société, 2eme édition, 2010, P.20

التقارير الكتابية: و تتمثل في الميزانية و جدول حسابات النتائج و اليومية....الخ.

المرحلة الثانية: قياس الأداء الفعلي.[1]

تمكن هذه المرحلة المؤسسة من قياس كفاءتها و فعاليتها، و ذلك من خلال اختيارها لمجموعة مؤشرات و معايير، و يشمل قياس الأداء بجانبيه الكمي و النوعي.

و عليه فان قياس الأداء يهدف الى التشخيص و يمكن ان يبين لنا الانحرافات.

المرحلة الثالثة: مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المرغوب[2].

في هذه المرحلة تقوم المؤسسة بمقارنة الأداء الفعلي(المحقق) بالأداء المرغوب تحقيقه فيما اذا كان هناك تطابق بينهما ام هناك اختلاف، و يعتمد في عملية المقارنة على كل من عامل الزمن و على أداء الوحدات و الأهداف.

المرحلة الرابعة: دراسة الانحراف واصدار الحكم.

هذه العملية هي الخطوة الأخيرة في عملية تحديد الانحراف سواء كان انحراف موجب او سالب، انحراف معدوم، فاذا كان الانحراف موجب يكون لصالح المؤسسة، اما اذا كان سالبا يكون ضد المؤسسة، اما الانحراف المعدوم لا يؤثر على نتائج المؤسسة لذا فعلى المسؤولين تحليل الانحراف و تحديد أسبابه لتشجيع ما هو إيجابي و معالجة ما هو سلبي.[3]

المطلب الثالث: شروط نجاح عملية تقييم الأداء.

[1] ادريس ثابت عبد الرحمن و المرسي جمال الدين محمد، الإدارة الاستراتيجية، مفاهيم و نماذج تطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص487.

[2] Brigitte Doriath, Contrôle de gestion, DUNOD, 2008, P.128

[3] Brigitte Doriath, Op cit. P.128

من اجل ان تتمكن عملية تقييم الأداء من تحقيق الأهداف المسطرة و لكي تؤدي دورها بنجاح يجب ان تتوفر او تتحقق فيها مجموعة من الشروط يمكن ان نوجزها على النحو التالي:[1]

– تحديد العناصر و الصفات التي سيتم بناءا عليها التقييم بشكل واضحو دقيق و مفهوم حيث يستطيع الرؤساء و المرؤوسين فهمها بشكل سهل و جيد.

– يجب ان يتوفر في عناصر التقييم العمومية إمكانية الملاحظة و إمكانية التمييز.

– يجب وضوح الأهمية النسبية لعناصر تقييم الأداء لكل وظيفة مع مراعاة بعض العناصر المشتركة، في تقييم عدد من الوظائف تتفاوت قيمتها النسبية من وظيفة لأخرى.

– ضرورة تأييد طبقة الإدارة العليا لعملية تقييم الأداء فكلما كانت اتجاهات الإدارة إيجابية نحو عملية التقييم، يعني كلما كانت فرصة نجاحها و تحقيق أهدافها اكثر.

– يجب ان يكون تقييم المشرفين للمرؤوسين قائما على أسس موضوعية و على الإدارة العليا ان تتأكد من ان المشرف كان موضوعيا في تقييمه لمرؤوسيه و انه لم يكن متحيز الواحد او اكثر من العاملين.

–ان لا يقتصر هدف تقييم الأداء على كشف الانحرافات فقط بل يجب ان يمتد الى تحليل و دراسة أسبابها من اجل اقتراح وسائل التصحيح المناسب.

–وجود نظام لتقييم الأداء يستمد فعاليته من خلال توفر بعض الخصائص كالسمول و الوضوح و السرعة و التكامل مع العملية الإدارية.

المبحث الثالث: معايير تقييم الأداء.

[1] المنظمة العربية للتنمية الإدارية، قياس و تقييم الأداء كمدخل لتحسين جودة الأداء المؤسسي، الشارقة، الامارات العربية المتحدة، 2009، ص116.

تتطلب عملية تقييم الأداء توفر مجموعة من المعايير لغرض حساب مستوى الأداء الذي حققته الوحدة، الوقوف على مستوى تطور أي جانب من جوانب نشاطها، و من هنا جاء الاهتمام بدراسة هذه المعايير و تحليلها و تصنيفها حسب فعاليتها.

كما و يعرف المعيار كمفهوم عام كونه أي وسيلة للقياس يمكن الاستعانة بها في اتخاذ قرار حكم موضوعي على حالة معينة، و قد يأخذ هذا المعيار اشكالا مختلفة فقد يكون قاعدة قانونية، الاقتصادية او اجتماعية او سياسية، و قد يكون عبارة عن جملة قياسية او قاعدة رياضية تأخذ شكل نسب و معادلات تتغذى بمعلومات إحصائية من واقع المشروع.[1]

المطلب الأول: تقييم الأداء باستخدام النسب المالية.

يعد هذا الأسلوب من الأساليب الأكثر شيوعا في عالم الاعمال و ذلك لأنه يوفر عددا كبيرا من المؤشرات المالية التي يمكن الاستفادة منها في تقييم أداء المؤسسة في مجال الربحية و السيولة و الكفاءة و إدارة الأصول و الخصوم[2]، و يمكن القول بان النسب المالية التي تستخدم في التحليل ليست هي الغاية و انما هي في الواقع نتائج او تصورات تعطي الإجابة لكثير من التساؤلات المتعلقة بالمركز المالي و النقدي و الأداء و تقييم قرارات الاستثمار و التمويل.

أولا: مفهوم النسب المالية:

يقصد بالنسب المالية إيجاد علاقة حسابية نقدية بين متغيرين احدهما بسط و الاخر مقام، يمثل كل منهما فقرة او مجموعة من الحسابات الختامية(الميزانية العمومية و قائمة الدخل) فالارقام المطلقة التي ترد في الحسابات الختامية قد لا تعني شيئا و لا تفصح بوضوح عن

[1] مجيد الكرخي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر و التوزيع، ط1، الأردن، 2007، ص57.

[2] محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الائتماني، الأساليب و الأدوات و الاستخدامات العلمية، دار وائل للنشر ط1،الأردن 2003، ص31.

الوضع المالي و شكل الأداء في منشأة الاعمال، مما يستدعي ربطها بعضها مع البعض الاخر بشكل نسبي للحصول على نتائج ذات مضمون محدد يفيد في عملية تقييم الأداء و قد يفسر حالة من حالات القرار المتخذ في المؤسسة، و يعني ذلك ان النسب المالية تستخرج من البنود المتناسقة في القوائم المالية الختامية او غيرها من المصادر للوصول الى دلالات معينة و معاني كاملة اذ ان الرقم المالي المجرد لا تظهر أهميته و لا تتضح دلالتهاذا نظرنا اليه بشكله الرقمي فقط اذ يجب ان ننظر اليه بعلاقته مع غيره من الأرقام المرتبطة به حتى يتسنى الوصول الى صورة ذات معان معينة لهذه العلاقة، بل انه يمكن القول ان دلالات الأرقام المجردة مشكوك في صحتها و ان الاعتماد عليها غالبا ما يؤدي الى نتائج غير سليمة.[1]

و بصورة عامة فان احد أغراض التحليل عن طريق النسب هو التعرف على السيولة المتوفرة او الأصول التي يمكن تحويلها الى نقود دون أي مقابل او باقل خسارة ممكنة خلال فترة قصيرة الاجل، كما انها وسيلة فعالة لقياس القدرة المالية للشركات، و ضمان تمويل نشاطاتها اليومية من خلال الوقوف على مركزها المالي الفعلي، و مقارنته بمقدار مديونتها.[2]

ثانيا: اهم النسب المالية المستعملة لتقييم الأداء.

تتاح امام المحلل المالي الكثير من النسب المالية التي تشكل مجموعات لتقييم الأداء، الا اننا سوف نعتمد المجموعات الاتية للنسب المالية حيث تقيس كل مجموعة جانب من جوانب الأداء التشغيلي لمؤسسة الاعمال.

1 –نسب السيولة:[3]

[1] حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الأردن،2011، ص68.

[2] Lochard jean, comprendre les documents comptable set financiers, Edition organization, Paris,1997,P 115.

[3] عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، جدة،2004.ص.147-148-150.

تبرز هذه النسب مقدرة البنك على مقابلة سحوبات العملاء خاصة من يملكون حسابات جارية و حسابات الودائع القصيرة الأجل، فكلما كانت نسبة الودائع الجارية(تحت الطلب) كبيرة، كلما وجب أن تكون نسبة السيولة اكبر و العكس بالنسبة إذا ارتفعت الودائع الطويلة الأجل.

و من بين المؤشرات أو النسب التي يمكن للبنك أن يعتمد عليها لمعرفة نسب السيولة نجد:

أ- نسبة السيولة النقدية إلى إجمالي الودائع:

تحسب هذه النسبة من خلال قسمة السيولة النقدية المتواجدة بالبنك و البنوك الأخرى على إجمالي الودائع التي بالبنك حيث أن:

* السيولة النقدية تشمل على(خزينة البنك+ السيولة بالبنوك الأخرى+ النقود بالبنك المركزي).

* أما إجمالي الودائع فيشتمل: (الودائع الجارية+ الودائع الادخارية+ الودائع الاستثمارية) أثناء حساب النسبة.

كما أن هذه النسبة تقيس مدى إمكانية البنك في رد الودائع من خلال النقود المتاحة لديه.

ب- نسبة الأصول السائلة بالبنك:

يتم حساب هذه النسبة بقسمة الأصول السائلة بالبنك على إجمالي الودائع حيث:

- الأصول السائلة تشمل (الأصول النقدية بالخزينة+ الأرصدة لدى البنك المركزي و الأرصدة لدى البنوك الأخرى+ الأصول التي يمكن أن تحول إلى سائلة بدون خسائر و بصورة سريعة).

أما إجمالي الودائع فيشمل على(الودائع الجارية+ الاستثمارية) وهذه النسبة تقيس إمكانية البنك على مقابلة العملاء في سحب الودائع سريعة الطلب.

ج- نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول:

تفيد هذه النسبة في التعرف على الأهمية النسبية للأصول السائلة من بين الأصول الكلية للبنك، و هو ما يسمح بالتعرف كذلك على موقف السيولة بالنسبة لبقية الاستخدامات المختلفة للبنك مرحلة بمرحلة، و يتم حساب هذه النسبة من خلال قسمة الأصول السائلة التي يملكها البنك على إجمالي الأصول بشكل كلي سواء كانت في شكلها النقدي أو كانت الأصول ثابتة أو يمكن تحويلها بسهولة.

– نسبة الأصول السائلة إلى أرصدة التمويل و الاستثمار توضح هذه النسبة الأهمية النسبية للأصول السائلة مقارنة مع أرصدة التمويل و الاستثمار في البنك، بحيث يتمكن من الوقوف على مدى مناسبة مجالات الاستخدام التي يمارسها، فمثلا محال السيولة بالمقارنة مع مجال التوظيف يعكس أمام البنك موقفه بالنسبة لنوعية الودائع لديه، و يمكن حساب هذه النسبة بقسمة الأصول السائلة على إجمالي أرصدة التوظيف بمختلف أبعادها التمويلية و الاستثمارية.

– نسبة الأصول السائلة / إجمالي الالتزامات تقيس هذه النسبة قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المختلفة، و يمكن حساب هذه النسبة من خلال قسمة الأصول السائلة على إجمالي الالتزامات.

2– نسب النشاط:

تدل هذه النسب على مدى كفاءة البنك في استخدام و إدارة اصوله و موارده المالية، و تبين طبيعة العلاقة بين الاستثمار في عناصر الأصول و الإيرادات المحققة، حيث يتم الحكم على كفاءة البنك من خلال مقارنة مستوى الإيرادات و حجم الاستثمارات في الأصول المختلفة، وهذه النسبة توفر مؤشرا ديناميكيا باخذها عنصر الزمن بعين الاعتبار عند تحليلها لقائمة المركز المالي[1]، و من اهم نسب هذه المجموعة نجد:

[1] شوقي بورقبة، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية، أطروحة دكتوراه، ص. 62

أ- دوران الأصول الثابتة:

تحسب هذه النسبة من خلال قسمة صافي الإيرادات على الأصول الثابتة، حيث تعبر هذه النسبة على مدى كفاءة البنك في استغلال اصوله الثابتة لجلب الإيرادات فكلما زادت هذه النسبة عن المعدل المتوسط للنشاط كلما دل ذلك على الاستغلال الأمثل للأصول الثابتة للبنك، اما اذا قل المعدل عن معدل متوسط النشاط فان ذلك يدل على انخفاض في استغلال الأصول الثابتة او المغالاة في الاستثمار مما يتطلب تخفيض حجم الأموال المستثمرة في الاصول[1]

ب- دوران الأصول المتداولة:

تحسب هذه النسبة من خلال قسمة الإيرادات على الأصول المتداولة، وهي تعبر عن مدى كفاءة البنك في استغلال اصوله المتداولة لجلب الإيرادات و تحقيق الربح، كما يدل على كفاءة البنك في إدارة الأصول المتداولة و الرقابة عليها[2].

ج: معدل دوران إجمالي الأصول.

تعبر هذه النسبة عن كفاءة الإدارة في استغلال جميع الأصول لتوليد الأرباح، و يحسب معدل دوران إجمالي الأصول من خلال قسمة الإيرادات على جميع الأصول، فكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على الاستخدام الكفء للأصول، أما إذا انخفضت النسبة فيدل على عدم كفاءة البنك في استخدام أصوله، و تعتبر هذه النسبة شاملة إذا قورنت مع المعدلات السابقة.[3]

[1] زهرة حسين العامري، السيد خلف الركابي، أهمية النسب المالية في تقويم الأداء، دراسة ميدانية في شركة المشاريع النفطية، مجلة الإدارة و الاقتصاد، العدد 63، 2007، ص.120.

[2] شوقي بورقبة، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص. 63

[3] زهرة حسين العامري، السيد خلف الركابجي، أهمية النسب المالية في تقييم الأداء، مرجع سابق.ص.70.

3- نسب المديونية:

تظهر هذه المجموعة من النسب مدى اعتماد البنك على أموال الغير في تمويل أصوله مقارنة مع أمواله الخاصة كما تعتبر بمثابة مؤشر بالنسبة للدائنين من اجل اتخاذ قرار منح القروض أم لا، خاصة إذا كانت المؤسسة قد أخذت ديونا من قبل، و تحتوي المجموعة على بعض النسب نذكر منها:

أ- نسبة القروض إلى مجموع الأصول:

تحسب هذه النسبة من خلال قسمة مجموع الديون على مجموع الأصول، فهي تقيس درجة مساهمة الدائنين في تمويل الأصول، كما تفيد في معرفة النسب المؤوية للأموال التي تم اقتراضها لتمويل الأصول، و كلما انخفضت هذه النسبة كلما دل على هامش أمان بالنسبة للمقرضين، وهذه النسبة تشتمل على الديون القصيرة و الطويلة أيضا.

ب - نسبة القروض إلى الأموال الخاصة:

تسحب من خلال قسمة مجموع الديون على مجموع الأموال الخاصة، بما فيها رأس المال و الأرباح المحتجزة و الاحتياطات و المخصصات.

ج - نسبة هيكل رأس المال:

تحسب من خلال قسمة الديون طويلة الأجل على الأموال الدائمة و الهدف من حساب هذه النسبة هو تبيان أهمية الديون الطويلة الأجل في تركيب رأس المال.

4- نسب المردودية(الربحية):[1]

[1] شوقي بورقبة، مرجع سابق، ص.63.

هناك نوعين من المردودية هما المردودية الاقتصادية و المردودية المالية:

أ- المردودية المالية:

تتمثل المردودية المالية في معدل العائد على حقوق الملكية(ROE) حيث يعتبر مؤشرا شاملا لقياس العلاقة بين العائد و المخاطرة، حيث استخدم هذا البرنامج منذ السبعينات في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل دافيد كول، لتقييم أداء البنوك من خلال تحليل مجموعة من النسب، يمكن من خلالها تقييم مصدر و حجم أرباح البنك الخاصة بمخاطر تم اختيارها هي(مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر معدل الفائدة، مخاطر رأس المال و مخاطر التشغيل[1]).

إذا تم قياس النسبة المؤوية لكل وحدة نقدية من حقوق الملكية و كلما ارتفع ها العدد كان أفضل بالنسبة للبنك حيث يتمكن من توزيع نسبة اكبر من الأرباح على المساهمين و ارتفاع نسبة الاحتياط.

و بالتالي يمكن حساب المردودية المالية من خلال قسمة النتيجة الصافية على الأموال الخاصة.

ب- المردودية الاقتصادية:

تدل المردودية الاقتصادية على قدرة المؤسسة في تحقيق الأرباح من خلال استغلال رأس المال المستثمر فهي تتمثل في معدل العائد على الاستثمار أي مدى كفاءة البنك في استخدام أصوله حيث تحسب المردودية الاقتصادية بقسمة النتيجة الصافية على مجموع الأصول.

كما أن معدل العائد على مجموع الأصول يتحدد بمؤشرين هما:

[1] محمد جموعي قريشي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية، دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية، (1994-2000)، مجلة الباحث، العدد 3، 2004، ص.90.

* **هامش الربح(PM):** الذي يدل على الكفاءة في إدارة و مراقبة التكاليف و يحسب من خلال قسمة النتيجة الصافية على إجمالي الإيرادات[1].

* **معدل دوران إجمالي الأصول:** و يدل على الاستغلال الأفضل للأصول، و يحسب من خلال قسمة إجمالي الإيرادات على مجموع الأصول.

المطلب الثاني: بطاقة الأداء المتوازن: Balanced Scorecard

ترجع بداية الاهتمام باستخدام أسلوب التقييم المتوازن للأداء الى سنوات الخمسينات عندما قام H.A Simon و مجموعة من الباحثين بدراسة كيفية استعمال المعلومة المحاسبية و توصلوا الى ان المسير لا يستند في بناء نظام معلوماته على النظام المحاسبي فحسب، بل هناك مجموعة متنوعة من الأنظمة يستقي منها معلوماته بالإضافة الى استخدامه للمؤشرات المادية كوسيلة للمتابعة اليومية للإنتاج، و على ضوء ذلك تم اقتراح ترتيب محتوى التقارير في اربع مجموعات أساسية (معلومات تقنية حول العمليات و أخرى حول مستوى بعض الحسابات او العوامل الأساسية كالمخزون و النقديات و ثالثة للمقارنة سواء مع مؤسسات مماثلة بالنسبة للاهداف اوبالنسبة للفترات السابقة و معطيات مرجعية)[2].

لتبقى هذه المقترحات مجرد بداية لفكرة اعيدت صياغتها سنة 1990 عندما قررت مؤسسة Nolan Norton ان ترعى دراسة اعدت بواسطة المكتب الاستشاري العالمي KPMG لمدة سنة كاملة حول تقييم أداء مؤسسة متعددة الجنسيات، حيث اعتمدت في عناصرها الأساسية على مفهوم الاستراتيجية و التي تتطلب ربط المؤسسة بقوة منافسة داخل الصناعة التي تتبعها[3].

[1] محمد جموعي قريشي، مرجع سابق،ص.91.

[2] السعيد بريش، نعيمة يحياوي، أهمية التكامل بين ادوات مراقبة التسيير في تقيم أداء المنظمات و زيادة فعاليتها (دراسة حالة ملبنة الاوراس)، مجلة اداء المؤسسات الجزائرية، العدد1، 2012، ص.37.

[3] محمد محمود يوسف، البعد الاستراتيجي لتقييم الأداء المتوازن، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2005، ص.126.

أولا: مفهوم نشأة و تطور بطاقة الأداء المتوازن:

جاء تطور بطاقة الأداء المتوازن عبر تضافر جهود عديدة و رغبة لدى المؤسسات الرائدة في تطبيق أفكار جديدة، و في هذا الاتجاه ابتكر كل من Kaplan and David Robert S. Norton P. بطاقة التقييم المتوازن لتكون بديلا عن أساليب مستخدمة في قياس الأداء بوصفها نظاما متكاملا يستخدم عدة منظورات و تليها هذه الدراسة عدة محاولات لتطوير عملية قياس الأداء حسب كل من Glen Felix and James Rigges مصفوفة للأداء تتكون مجموعة من الأوزان تتعلق بقياس الأداء و تشكل أولويات مطلوبة في عملية القياس

كما أن فكرة بطاقة الأداء المتوازن جاءت تحت مفهوم ما بمكن قياسه يمكن إدارته و كان أول استخدام لبطاقة التقييم المتوازن في شركة Analog Devices سنة 1987 حيث شملت هذه البطاقة على جوانب مختلفة مثل (سرعة التسليم للعميل، جودة و دورة العمليات التطبيقية، فعالية تطوير المنتجات الجديدة، مقاييس مالية).

أما عن المرة الأولى التي عرضنا فيها فكرة بطاقة الأداء المتوازن كان ذلك سنة 1992 في مجلة Harvard Busines Review من قبل Kaplan and Norton كأداة ربط بين الإستراتيجية و الرؤية من خلال قياس الأداء المتوازن و التغلب على الانتقادات الموجهة للمقاييس المالية (التي ترتكز على النتائج و تستخدم مؤشرات لاحقة غير مرتبطة بمحركات الأداء) و المقاييس المالية.

1-تعريف بطاقة الأداء المتوازن:

تعددت المفاهيم المتعلقة ببطاقة القياس المتوازن للأداء لتركز على جوانب و إبعاد و خصائص مختلفة و مميزة لهذه البطاقة و لكن هذا التعدد له قاسم مشترك أساسي و هو أنها نظام شامل لقياس الأداء و هذه بعض المفاهيم المختلفة و عرفها (Norton and Kaplan) على أنها

مجموعة من المقاييس المالية و غير المالية التي تقدم لمدراء الإدارات العليا صورة واضحة و شاملة عن أداء منظماتهم[1]

و عرفها (Hiad chenko,2015) بأنها ليست مجرد أسلوب لقياس الأداء و لكنها طريقة جديدة لإدارة الوحدة الاقتصادية، ليحقق أعلى ربحية و زيادة القدرة التنافسية في الأجل الطويل من خلال ضمان التوازن بين المسببات المختلفة للربح[2]

و يمكن حصر مفاهيم بطاقة الأداء المتوازن من خلال الشكل التالي:

الشكل: (1-3): مفاهيم عن بطاقة الأداء المتوازن

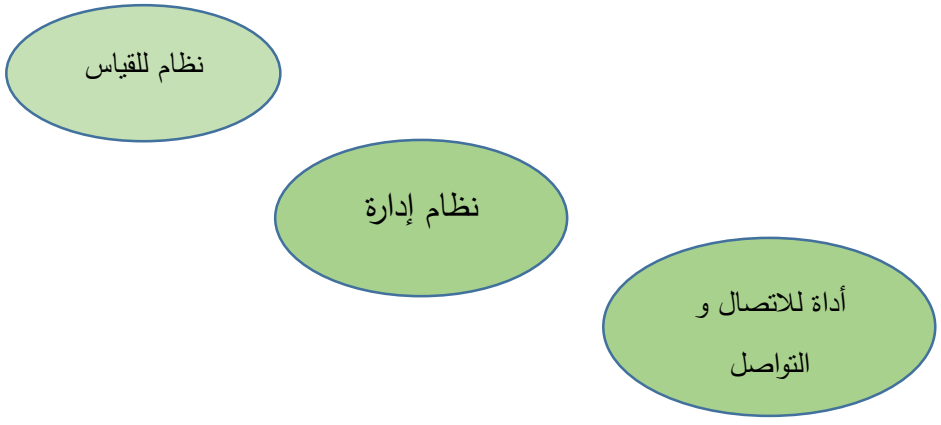

[1] وائل محمد صحبي إدريس، ظاهر محسن منصور ألغالبي، أساسيات الأداء و بطاقة التقييم المتوازن، دار وائل للنش، ط1، 2009، عمان، ص 151.

[2] Hiad chenko Myroslave, Balanced score card- a stratégie. Management. System of the higher éducations. Institution, International Journal of éducation al management (IJEM) Vol 29, Issue 2, 2015.P.77.

المصدر: وائل محمد صبحي ادريس، طاهر محسن منصور الغالبي، اساسيات الأداء و بطاقة التقييم المتوازن، مرجع سابق، ص.153.

2- أهمية و اهداف بطاقة الأداء المتوازن:

تتبلور أهمية بطاقة الأداء المتوازن من خلال المنافع العديدة التي تنتج عن استخدامها و يمكن اجمالها فيمايلي[1]:

1- تزود المدراء بمؤشرات السبب و مؤشرات النتيجة عن منظماتهم.

2- تحديد المقاييس في بطاقة التقييم المتوازن يمثل الدافع الأساسي للأهداف الاستراتيجية للمؤسسة و متطلبات التنافس.

3- تتمكن المؤسسة من خلال المنظورات الأربعة في بطاقة التقييم المتوازن من مراقبة النتائج المالية و بنفس الوقت مراقبة التقدم ببناء القدرات و اكتساب الموجودات غير الملموسة.

4- تجمع بتقرير واحد العديد من العناصر المتفرقة لبرامج العمل التنافسية مثل التوجه نحو العملاء، تدنية وقت الاستجابة، تحسين النوعية، تأكيد العمل الجماعي و تقليل وقت طرح المنتجات الجديدة و الإدارة على المدى البعيد.

5- تلزم المدراء على تدارس كافة المقاييس التشغيلية المهمة و بالتالي تساهم بزيادة الوعي و الفهم المتحقق بعدم قبول التحسين الحاصل في مجال معين و المرتبط بتدهور الوضع في مجال اخر.

6- تترجم الرؤية و الاستراتيجية.

7- تعرف الارتباطات الاستراتيجية لتكامل الأداء.

[1] وائل محمد صبحي ادريس، طاهر محسن منصور الغالبي، اساسيات الأداء و بطاقة التقييم المتوازن، مرجع سابق، ص.153

8- تعمل على إيجاد ترابط بين الأهداف و مقاييس الأداء.

9- المبادرة بالتنسيق الاستراتيجي.

10- تعطي الإدارة صورة شاملة عن طبيعة العمليات لمختلف الاعمال

ثانيا: محاورة بطاقة الأداء المتوازن:

يتضمن الإطار العالمي لبطاقة الأداء المتوازن تقديم عمل متكامل من خلال أربعة محاور أساسية هي[1]

1- المحور المالي:

هو محصلة نهائية لكافة التغيرات و التحليل الذي يتم في المحاور الأخرى حيث أن جميع المحاور ينصب التحسن بها في نهاية الأمر إلى تحسين موقف صافي ثروة المساهمين التي تكون في شكل تعظيم الربحية أو المعدل العائد على الأصول المستثمرة فمن خلاله يمكن التعبير على مجموعة من القضايا و الأحداث الاقتصادية التي تقوم بها المؤسسة و يوجد انتقادات كبيرة موجهة للبعد المالي و ذلك بسبب حالات عدم الكفاءة و تركيزها المرجعي، و عدم قدرتها على أن تعكس الأفعال المعاصرة لخلق القيمة، و كذلك فان المقاييس المالية لا تعمل على تحسين رضا العملاء، و لا النوعية و لا تحفيز العاملين، و من منظور آخر فان التأكيد على عدم ضرورة المقاييس المالية هي غير صحيحة فنظام الرقابة المالية المصمم تصميما قويا يمكن أن يعمل على تقوية أنظمة إدارة المنظمات بدلا من إعاقتها.

2- محور العملاء:

تعتمد معظم المؤسسات في وقتنا الحالي على وضع متطلبات و حاجات العملاء في قلب إستراتيجيتها فأصبحت تعتمد على جلب عملاء جدد و تحقيق رضاهم و اكتساب ثقتهم من

[1] محمد محمود يوسف، البعد الاستراتيجي لتقييم الأداء المتوازن، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2005، ص.138

خلال عرض و تقديم منتجات و خدمات جديدة و متنوعة حيث يجب على المدراء أن يترجموا رسالتهم العامة من خلال توفير أربعة جوانب يميل إليها العملاء و هي: الوقت، النوعية، الأداء و الخدمة و الكلفة أو السعر.

و منه فان المؤشرات و المقاييس التي تستخدم في هذا المجال تفصح عن:[1]

- مؤشرات عن عدد و حجم العملاء الجدد.

- مؤشرات حول درجة الاحتفاظ بالعملاء و ولاءهم للمؤسسة.

- مدى التحسن في شريحة السوق الخاصة بالمؤسسة و نجاح المؤسسة في تحقيق مستويات جيدة لهذه المؤشرات ينعكس بالإيجاب على النتائج المتمثلة في المحور السابق.

3-محور العمليات الداخلية:

يخص هذا المحور الأنشطة الداخلية لعمليات التشغيل بالمؤسسة، أي كيفية قيامها بتحويل المداخلات إلى مخرجات لها قيمة بالنسبة للعميل و بالتالي فان المؤسسة تبني هيكلا لعملياتها التشغيلية بتحديد و معرفة ما يجب أن تتفوق فيه من عمليات لتصبح أكثر تطورا و ذلك باهتمامها بثلاث دورات:[2]

1- دورة الإبداع:من خلال تحديد السوق و تطوير المنتج و الخدمة.

2- دورة العمليات: من خلال بناء المنتجات و الخدمات و تسليمها.

3- دورة خدمات ما بعد البيع: من خلال خدمة العملاء و إرضاء حاجاتهم.

[1] محمد محمود يوسف، البعد الاستراتيجي، مرجع سابق، ص. 138-139.

[2] المهدي مفتاح السريتي، مدى إمكانية استخدام مؤشرات تقييم الأداء في بيئة التصنيع الحديثة في القطاع الصناعي الليبي، المجلة الجامعة، العدد15، المجلد جامعة مصراته، 2013، ص، 197.

و يمكن اختصار العملية بالقول أن العمليات الداخلية تبدأ بتحديد احتياجات العميل لإشباع حاجاته من خلال التحديث و التشغيل.[1]

4- محور التعلم و النمو:

يشكل هذا المحور النسبة الأساسية لنجاح أي مؤسسة في ظل البيئة الحالية التي يغلب عليها طابع المنافسة، حيث يعمل على رفع مستوى المهارات و قدرات العاملين على الإيداع و الابتكار و مواكبة التطورات التكنولوجية من اجل تحسين الوضع المالي للمؤسسة من خلال تحسين المؤشرات التي تترجم التعليم و النمو و هي القيادة، دوران الموظفين، متوسط سنوات خدمة الموظف، الوسائل المستعملة لبلوغ الأهداف، و النظام لمعلوماتي الذي يسهل التعلم التنظيمي.[2]

فالأبعاد الأربعة المذكورة تترجم في صورة أهداف و أعمال قابلة للتنفيذ و هذا ما تسعى إليه بطاقة الأداء المتوازن BCS.

و يمكننا حصر مؤشرات كل من الأبعاد الأربعة في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-1): أبعاد مقياس بطاقة الأداء المتوازن و مؤشرات الأداء المرتبطة بها.

	الأهداف	المؤشرات
الأداء المالي	زيادة الربحية.	معدل العائد على الأصول، معدل العائد على الاستثمار.
	توفير السيولة.	نسبة التداول، نسبة القروض إلى الأصول.
	تحقيق التوازن بين المخاطرة و السيولة و الربحية.	معدل كفاية رأس المال.
	استقطاب عميل جديد.	معدل النمو في المبيعات، معدل النمو في عدد العملاء.
العميل	الحصة السوقية.	معدل النمو في الإيرادات، معدل النمو في الأصول.
	ولاء العميل.	معدل النمو في الإيرادات.
	رضا العميل.	نسبة شكاوى العملاء، نسبة الزيادة في العملاء، معدل النمو في الإيرادات

[1] R.S.Kaplan, D.P. Norton, the balanced scor card: Translating strategy into action, Harverd business school press Boston, MASSACHU SETTS, 1996,P.27.

[2] المهدي مفتاح السريتي، مرجع سابق، ص.197.

	الأرباح من العملاء.	نسبة هامش الدخل إلى عدد العملاء.
العمليات الداخلية	تطور الخدمة المقدمة.	نسبة تكاليف البحوث.
	ارتفاع مستوى جودة الخدمة.	نسبة عدد العاملين إلى الخدمات المقدمة.
	تقديم خدمات جديدة.	نسبة الخدمات الجديدة، نسبة الإيرادات من الخدمات المقدمة.
التعليم و النمو	زيادة قدرات العاملين.	نسبة تكاليف تدريب العاملين.
	إنتاجية العاملين.	إنتاجية الموظف من الأرباح.
	التطور التكنولوجي.	نسبة تكاليف المعدات التكنولوجية الجديدة.

المصدر: علاء محمد ملو العين، استخدام القياس المتوازن للأداء لتقييم خدمات القطاع المصرفي السعودي في ظل حوكمة الأداء الاستراتيجي بالتطبق على البنوك التجارية السعودية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 42، العدد 1، 2015، ص.311.

كما و يضاف إلى المحاور الأربعة سابقة الذكر محور جديد و هو الشراكة المجتمعية الذي يهدف إلى تعظيم العوائد الاجتماعية و الاستثمار الاجتماعي، و زيادة معدلات النمو الاقتصادي و استقطاب المدخرات و تشجيع الادخار و الارتقاء بالمسؤولية الاجتماعية.[1]

ثالثا: خطوات بناء بطاقة الأداء المتوازن[2]: هناك أربع خطوات رئيسية لبناء بطاقة الأداء المتوازن(BSC) و تطبيقها تتمثل في:

الخطوة الأولى: تحديد بناء هيكل بطاقة قياس الأداء المطلوب في الخطوة الأولى هو فهم عميق للأداء المؤسسي من خلال:

– تحديد وحدة الأعمال التي سوف تبنى عليها البطاقة و مستويات البطاقة في الشركة و الصعوبات المحتملة.

– تحديد علاقة وحدة الأعمال مع النواحي المالية و الأهداف و بالإطار العام للمؤسسة و الربط بين وحدات الأعمال الأخرى.

[1] علاء محمد ملو العين، مرجع سابق، ص.312.

[2] R.S. Kaplan, David. P.Norton, using the balanced score card as a stratégie management system, HARVARD BUSINESS REVIEW, JANUARY 1996, P.78-79.

الخطوة الثانية: تحديد الأهداف الإستراتيجية.

يقوم تصميم بطاقة الأداء على المداخلات من قبل الإدارة العليا و فريق العمل و يكون ذلك من خلال:

– الحصول على الإستراتيجية التنظيمية من خلال المعلومات و الأهداف التي تساعد الإدارة على ترجمة الإستراتيجية و الأهداف في أشكال تنفيذية مع تعليم الأفراد المعنيين بذلك.

– الحصول على الاستجابة و قائمة تربط بيم الأهداف في المنظور الرباعي أخذا في الاعتبار إستراتيجية وحدة الأعمال و الربط بين الأهداف و علاقة السبب بالتأثير.

– تقوم الإدارة العليا بتقسيم الفريق إلى أربعة مجموعات حسب محاور بطاقة الأداء المتوازن ليكون كل فريق مسؤول عن كل محور و الاحتياجات من المخرجات تكون محددة في إستراتيجية الأهداف لكل منظور و تشمل التفاصيل في عبارات و قائمة متوقعة للمقاييس المحتملة لكل هدف.

الخطوة الثالثة: تحديد المقاييس الإستراتيجية.

و تعني تطوير عمل البطاقة التي تحقق علاقات ربط و اتصالات و تتابع انجازات و تقديم استراتيجيات من خلال:

– تصميم المقاييس الأفضل التي تتصل بالأهداف، و تحديد مصدر المعلومات لكل مقياس و تصميم علاقات الربط بين المقاييس الداخلية في كل منظور و بين المناظير الأخرى في البطاقة، وتحديد المخرجات النهائية التي يجب أن توضع مع وصف الأهداف و المقاييس لكل منظور و وضع نموذج جغرافي لكل المقاييس الداخلية و الخارجية و الربط بينها.

– انجاز ورشة عمل للمنفذين يؤخذ فيها الرؤية التنظيمية و الإستراتيجية و الأهداف و المقاييس ببطاقة الأداء المتوازن و الاتصالات و إعمال الأفراد في وحدة الأعمال.

الخطوة الرابعة: وضع خطة عمل و التطبيق بالشكل الكامل.

يطلب من فرق العمل تحديد الخطة بوضوح و ذلك من خلال:

– وضع الإطار لأهداف الفريق و تطوير خطة الانجاز لأجل بطاقة الأداء المتوازن و التي تشمل الإطار للربط بين قاعدة البيانات و نظم المعلومات و عملية الاتصال بالبطاقة من التنظيم.

– الالتقاء و مقابلة فريق الإدارة العليا للموافقة على الرؤية و الأهداف و المقاييس و سلامة الأهداف التشغيلية و برنامج الانجاز و الاتصالات مع الأفراد و تكامل البطاقة مع فلسفة الإدارة التي سوف توافق عليها خلال الوقت و نظم المعلومات التي تدعم هذا البرنامج.

– يجب أن تتكامل بطاقة الأداء مع نظام إدارة المنظمة طالما يكون ذلك ممكنا مع التأكيد على الفلسفة السائدة و نظام أفضل للمعلومات المستخدمة.

رابعا: مميزات بطاقة الأداء المتوازن[1]:

نظرا لتزايد المنافسة و ضغوطها على منظمات الأعمال و فشل النظام التقليدي في قياس الأداء من الوفاء بالمعلومات اللازمة لإدارة الأداء الاستراتيجي، فان مقياس الأداء المتوازن بعد أداة متكاملة لقياس إدارة الأداء الاستراتيجي، و بالتالي هو يتميز بما يلي:

[1] جودة عبد الرؤوف محمد زغلول، قياس استخدام مقياس الأداء المتوازن في بناء نموذج قياس رباعي المسارات لإدارة الأداء الاستراتيجي و التشغيلي للأصول الفكرية، برنامج الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية، مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية وتحديات القرن الحادي و العشرين، السعودية، 19/18 أيار 2010/ ص. 13–29.

– بعد مقياس الأداء المتوازن نموذج رباعي الأبعاد فهو ينطلق من أربعة محاور (المحور المالي، العملاء، العمليات الداخلية و التعليم و النمو.)

– تقوم بطاقة الأداء المتوازن على أساس تقديم كل منظور إلى خمس مكونات تتمثل في الهدف الاستراتيجي الفرعي، المؤشرات، القيم المستهدفة، الخطوات الإجرائية و المبادرات، القيم الفعلية.

– يقوم مقياس الأداء المتوازن على أساس المزج بين المؤشرات المالية و الغير مالية لهدف التعرف على مدى التقدم نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية كميا و ماليا.

– يتميز مقياس الأداء المتوازن بمحدودية عدد مؤشرات الأداء الأساسية، انطلاقا من خاصية الرشد المحدود و خاصية عدم إتاحة معلومات أكثر من الطاقة التحليلية لمتخذ القرار.

– يقوم مقياس الأداء المتوازن على أساس مجموعة من الروابط السببية بين الأهداف الاستراتيجية الفرعية و بعضها البعض و بين مؤشرات الأداء الأساسية و بعضها البعض، و ذلك من خلال ما يعرف بعلاقات السبب و النتيجة التي تتضمنها الخريطة الاستراتيجية.

– تتطلب بطاقة قياس الأداء المتوازن توفر معلومات متطورة و بنى تحتية لتكنولوجيا المعلومات، بحيث تتيح استخدام نظم التقرير البرمجية لتدفق المعلومات راسيا و أفقيا في الوقت المحدد.

– تتطلب بطاقة الأداء المتوازن وجود وحدة إدارية مستقلة في الهيكل التنظيمي تتبع مجلس الإدارة مباشرة و تتولى هذه الوحدة مباشرة عملية الإشراف مباشرة على إدارة الأداء الاستراتيجي و ربطه مع الأداء التشغيلي

المطلب الثالث: معيار القيمة الاقتصادية المضافةEVA :

اتجهت معظم الدراسات مؤخرا إلى الاهتمام بالمقاييس التي تعتمد على القيمة، ففي بداية الثمانينات أعلنت شركة STERN STEWART عن مقياس جديد للأداء تفوقت نتائجه

بالتطبيق على المقاييس الأخرى سواء المبنية على الربحية أو المبنية على القيمة، حيث عرف هذا المقياس بالقيمة الاقتصادية المضافة.

أولا: نشأة و تطور القيمة الاقتصادية المضافةEVA:

انتشر مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة في الفكر الاقتصادي منذ العهد الكلاسيكي (Marchal1890و Hamilton1777) الذين قدموا شرحا للوحدات لتعظيم الثروة[1]، إلا أن الاهتمام الحديث لهذا المفهوم في الفكر المحاسبي يرجع إلى شركة(SRERN STEWART) التي تعتبر شركة استشارية أمريكية مقرها نيويورك أسسها كل من Joël Stern و Bennet Stewart من اجل خدمة الإدارة المالية و تطوير قياس الأداء، حيث قامت هذه الشركة بنشر مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة و تسجيل طريقة حسابها كعلامة تجارية مميزة تحت اسم EVA و ذلك في أواخر الثمانينات حيث أقدم مكتب الاستشارات على تطوير نموذج الدخل المتبقي إلى نموذج جديد سمي بالقيمة الاقتصادية المضافة(EVA)، و منه فان الأساس النظري لمدخل القيمة الاقتصادية المضافة يرجع إلى النموذج الاقتصادي لقيمة المؤسسة و إلى الدراسات المتقدمة في مجال السلوك التنظيمي و تكاليف الوكالة فأول من له الفضل في تحويل المفاهيم النظرية إلى نظام سهل الفهم و يساعد الإدارة على توجيه مواردها بالشكل الأفضل هو STEWART و STERM.

فأما مدخل الدخل المتبقي بعد أداة لتقييم الأداء الداخلي للمؤسسة بمختلف وحداتها، فهو يأخذ في حساباته تكلفه الفرصة الداخلية(المصاريف الداخلية)، لذلك اعتبر مقياسا للفائض.

[1] Madan lal bhasin, économique value added and shareholders, wealth création: évidence from developing country, International journal of finnance and acourting, 2013.P.186.

أما مدخل القيمة الاقتصادية المضافة فهو أداة لقياس الأداء الداخلي و الخارجي للشركة فهو يأخذ بعين الاعتبار تكلفة رأس المال العامل الكلية و بالتالي يعتبر مقياسا للناتج[1]

كما أن الهدف من وراء تطبيق مدخل القيمة الاقتصادية المضافة هو تحويل الدخل المحاسبي و رأس المال المحاسبي إلى دخل اقتصادي و راس مال اقتصادي.

كما أن مدخل القيمة الاقتصادية المضافة يقوم على ربط إدارة المؤسسة و دفعها إلى التحسين من منطلق النتائج / الوسائل، و من خلال العلاقة بين النتائج و رأس المال التي تقع تحت مسؤولية الإدارة، و وفقا لتكلفة رأس المال فإنها تمثل التعويض الذي يحصل عليه أصحاب الأموال و هذا كذلك يميز القيمة الاقتصادية المضافة عن الدخل المتبقي و بالتالي تحول الجانب النظري إلى الجانب التطبيقي، و من خلال الحرص على تحديد مقدار المال الخاص بكل نشاط و مسار و منتج و قسم و سوق سواء كانت عبارة عن أصول ثابتة(استثمارات) أو متداولة و الهدف من ذلك هو معرفة درجة مساهمة كل عنصر في المؤسسة حسب التصنيف (سوق، منتج.....) في القيمة المسجلة في سوق الأسهم، و معرفة قيمة المؤسسة ككل حتى و لو لم تكن مسعرة في سوق الأسهم[2].

و نظرا لأسلوب مقياس القيمة الاقتصادية المضافة المبتكر في التعامل مع الربحية الحقيقية للمؤسسة أدى بها إلى القبول الواسع في بنية الأعمال، حيث تناول العديد من الباحثين و الدارسين الاهتمام بمدخل القيمة الاقتصادية المضافة و مقارنته مع القيود المفروضة على مقاييس الأداء التقليدية، فاجمع اغلبهم على صلاحية هذا المدخل كأداة لقياس الأداء المالي للمؤسسة و من بين الباحثين نجد الخبير EASTON الذي أكد سنة 1992 على تزايد أهمية

[1] سويسي هواري، بدر الزمان حمقاني، نموذج مقترح لتقييم مستوى جودة المعلومات المالية المقدمة من تطبيق النظام المحاسبي المالي، ملتقى دولي حول الإصلاح المحاسبي، الجزائر، نوفمبر 2011،ص.6-7.

[2] سويسي هواري، حمقاني بدر الزمان، مرجع سابق، ص.6.

استخدام مقياس القيمة الاقتصادية المضافة من قبل المؤسسات كنظام لتحديد الأجور و الحوافز[1].

و في سنة 1997 قام CHEN AND DODD بدراسة اكد فها ان مقياس القيمة الاقتصادية المضافة يتيح المزيد من المعلومات مقارنة بالمقاييس الاخرى للأداء و انه شديد الارتباط بمقياس الدخل المتبقي بعوائد الاسهم[2].

اما الدراسة التي قام بها O.BYRNE سنة 1996 فقد اكدت ان مقياس القيمة الاقتصادية المضافة لعد من افضل المقاييس التي ظهرت في الآونة الأخيرة، فقد اكد O.BYRNE على وجود علاقة ارتباطية بين القيمة الاقتصادية المضافة و القيمة السوقية المضافة حيث ان الزيادة في القيمة الاقتصادية المضافة يعني يتبعه زيادة في القيمة السوقية المضافة و العكس صحيح[3].

ثانيا: مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة:

قامت شركة STERN STEWART بإعداد تقارير مالية دورية في مجلة(EVALUTION)، و من عنوان المجلة يتضح انه هناك محاولة للربط بين اسم مقياس القيمة الاقتصادية المضافة و مصطلح التقييم(EVALUATION).

[1] Peter.D.Easton, james.AOhlson Trevor S.Harris, aggregate accounting earnings Can explan Most of Security return the case of long évent Windows, journal of accounting and économiques, v15, n:2-3, 1992, p.16.

[2] Abdul ghafour and others, The effect of economic Value Added on stock return: evidence from selected companies of Karachi stock exchange, Global Advenced research journal of management and business studies, V4, 2015 .P.236-237.

[3] Abdul GhafourAwan, KALSOOM Siddique, Ghulman Sarwar, , P.238

اما مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة فقد عرفها كل من STERN AND STEWART بانها مقياس للإنجاز المالي لتقدير الربح الحقيقي حيث يرتبط بتعظيم ثروة المساهمين على مدى الوقت و هو الفرق بين صافي الارباح الناتجة عن عمليات التشغيل بعد الضرائب و (معدل تكلفة راس المال مضروب في راس المال المستثمر).[1]

و قد اعتبرها STEWART 1994 انها مقياس للأداء ترتبط ارتباطا مباشرا بإنشاء المساهمين للثروة الاضافية، مما يمكن المستثمرين من تحديد الفرص الاستثمارية و تحفيز المديرين لاتخاذ القرارت، كما اعتبرها انها مقياسا متفوقا بالمقارنة مع المقاييس الاخرى من حيث انها قريبة الى التدفقات النقدية الحقيقية للمؤسسة التجارية، و سهلة الحساب و الفهم، كما ان لها علاقة كبيرة بالقيمة السوقية للمؤسسة، و انها ان طبقت على تعويضات الموظفين فهذا يؤدي الى التوقف بين المصالح الادارية و مصالح المساهمين.[2]

كما ان القيمة الاقتصادية المضافة تنص على مفهوم ان الثروة يتم انشاؤها عندما تكون الايرادات كافية لتغطية تكاليف التشغيل للشركة و تكلفة راس المال.[3]

اما GRANT فقد عرف القيمة الاقتصادية المضافة على انها اداة مالية ترتكز على الفرق بين الربح التشغيلي بعد الضريبة و اجمالي راس المال و اكد على انها افضل و ادق وسيلة لقياس ربحية المؤسسة.[4]

[1] ايمان محمد صلاح الدين محمد الشريف، مدخل مقترح لتكامل مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة و نظام التكلفة على اساس النشاط بهدف دعم اتخاذ القرارات الادارية – دراسة نظرية تطبيقية، مجلة كلية التجارة، جامعة قناة السويس، بور سعيد، 2004،ص.85.

[2] STEWART.GB, EVA: factor fantasy, journal of applied corporate Finance, v 16. Issue n2-3, 1994, P.92.

[3] KUMAR. S, SHARMA .A.K, association of EVA and accounting earnings with market value: Evidence from India, Asia-Pacific, journal of business administration, V3, Issue n2, 2011, P83.

[4] James. L. Grant, foundation of EVA of investment managers, the journal of portfolio management, 1996, P.41-43.

و RAY قام بدراسة سنة 2007، اكد فيها على ان القيمة الاقتصادية المضافة اداة تساعد على خلق القيمة و ذلك بتجديد العائد على راس المال فوق تكلفته و ان الانتاجية في في الواقع الحلقة المفقودة بين القيمة الاقتصادية المضافة و تحسن البيانات المالية.[1]

و عرفها spero 1999 على انها مقباس محاسبي لان اداة التشغيل الجارية و هو يمثل الدخل المتبقي بعد حصول المستثمرين على الحد الادنى من العائد المطلوب الذي يعوضهم عن المخاطر التي يواجهونها نتيجة استثمار اموالهم في المؤسسة.[2]

كما عرفها جموعي على انها اسلوب البدء من القمة الى القاعدة في ادارة المخاطر[3].

ثالثا: نماذج حساب القيمة الاقتصادية المضافة:

يوجد ثلاث نماذج لحساب القيمة الاقتصادية المضافة.

النموذج 1:[4]

تقاس القيمة الاقتصادية المضافة بطرح تكلفة راس المال المستثمر من صافي ربح التشغيل المعدل بعد الضرائب حسب المعادلات التالية:

EVA: صافي الربح الناتج عن عمليات التشغيل بعد الضرائب(+او−) التسويات على ارباح التشغيل −[نسبة المتوسط المرجح لتكلفة راس المال المستثمرX(راس المال المستثمر (+او−) التسويات على عناصر المركز المالي)].

حيث يمثل:

[1] MADAN LAL Bhasin,Economie value P.188-189.

[2] Asishk bhattacharyya, B.V. Phani.economique valeur ajouteé. UNE general perspective. Gestion financiere. 2001.P.3

[3] محمد جموعي قريشي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية، مجلة الباحث، العدد 3، 2004، ص.92.

[4] اشرف عبد المعبود محمد مشرف، التكامل بين محاور بطاقة الأداء المتوازن ومدخل القيمة الاقتصادية المضافة، اطار محاسبي مقترح لتحسين كفاءة أداء الشركات، بحث مقدم للحصول على درجة ماجستير، كلية التجارة، ص.ص 34−35.

1- صافي الربح الناتج عن عمليات التشغيل بعد الضرائب هو صافي ربح التشغيل بعد خصم الضرائب مضافا اليه او مطروحا منه اكثر من 160 تسوية محاسبية حتى يعكس الارباح الاقتصادية بصورة افضل.

2- راس المال المستثمر المعدل:

يدخل بعض التعديلات على راس المال المستثمر، فيتم تحديد راس المال المستثمر اعتمادا على طريقتين(طريقة الاصول و طريقة القيمة الدفترية لحقوق الملكية)

3- المتوسط المرجح لتكلفة راس المال:

تمثل متوسط التكلفة من راس المال المملوك وهي تعبر عن العائد النقدي المقابل لمخاطر الاعمال المرتبطة باستثمار الاموال المملوكة في المؤسسة و يمكن حسابه بالمعادلة التالية:

$$re = rf + B(rm-rf).$$

حيث:

re : تكلفة راس المال المملوك.

rf : معدل الفائدة على السندات التي لا تتضمن اية مخاطر.

(rm-rf): علاوة مخاطر السوق و هي تمثل الفرق بين متوسط معدل الفائدة السائد في السوق في الاجل الطويل و معدل الفائدة على السندات الخالية من المخاطرة.

B: تمثل مقياس الخطر الذي تتعرض له المنشأة وفق مقياس Beta.

تستبدل معدل الفائدة الخالي من المخاطر بمعدل العائد على الاوراق المالية عديمة المخاطر اما علاوة مخاطر السوق فقد تبنى stewart وجهة النظر الذي تحدد هذا المعدل على اساس 6% و هي تمثل الفرق بين معدل الفائدة السائد في السوق و معدل الفائدة على سندات الخزانة.

النموذج(2):[1]

يحسب EVA بالمعادلة التالية:

EVA = (r−c)X capital

حيث:

r: نسبة العائد على الاصول.

C: نسبة المتوسط المرجح لتكلفة راس المال.

و نسبة العائد تحدد بالمعادلة التالية:

RONA = NOPAT/capital

حيث:

RONA: نسبة العائد على صافي الاصول.

NOPAT: صافي ربح التشغيل بعد الضرائب على راس المال.

النموذج(3):

يوضح هذا النموذج العلاقة بين مقياس القيمة الاقتصادية المضافة EVA و مقاييس الاداء الاخرى و هي التدفق النقدي الناتج عن عمليات التشغيل و صافي الربح قبل استبعاد البنود الغير عادية،

[1] شرف عبد المعبود محمد مشرف، التكامل بين محاور بطاقة الأداء المتوازن ومدخل القيمة الاقتصادية المضافة، اطار محاسبي مقترح لتحسين كفاءة أداء الشركات، بحث مقدم للحصول على درجة ماجستير، كلية التجارة، ص.ص 34-35.

و صافي الربح الناتج عن عمليات التشغيل بعد الضرائب و كذلك الدخل المتبقي حسب المعادلة التالية:

EVA = التدفق النقدي الناتج عن عمليات التشغيل(+او−)التسويات المحاسبة المرتبطة على اساس الاستحقاق+ فوائد القروض بعد الضرائب− الفائدة على راس المال(+او−) التسويات على ارباح التشغيل و راس المال.

اصبح واضحا ان التطور السريع لتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و تأثر الإدارة الحديثة بهذا التطور انعكس على المفاهيم الواجب الاخذ بها عند تقييم الأداء، و قد ظهرت العديد من الصعوبات والانتقادات لتققيم أداء المؤسسة في ظل استخدام المفاهيم التقليدية للتحليل المالي و محاوره المختلفة، و كان من اهم الانتقادات تجاهل هذا المدخل التقليدي للربط بين الأهداف و التطلعات.

فبالاضافة الى المعايير الحديثة التي تم التطرق لها يوجد معيار اخر يستعمل لتحدد نقاط الضعف و القوة والتنبؤ المبكر بالازمات خاصة بعد الازمات العديدة التي اجتاحت الاقتصاد الدولي، و هو معيار CAMELS .

الفصل الثاني

تحليل نظام التقييم البنكي الأمريكي CAMELS

تمهيد:

لقد اختلفت النماذج التي استعملت لقياس مدى سلامة الأداء المصرفي بين تحليل مالي مرورا بنموذج العائد على حقوق الملكية والقيمة المضافة، ثم الى بطاقة الأداء المتوازن لتصل الى نظام CAMELS.

الذي يعتبر كذلك من الأنظمة التي تستعمل للإنذار المبكر بالفشل او الانهيار البنكي قبل حدوثه، فهو يحقق أكبر قدر من الشفافية التي تعتبر أحد الدعامات الأساسية التي تقوم عليها مقررات لجنة بازل الثانية للرقابة المصرفية، ويحدد نقاط الضعف و القوة في أداء البنك و يتأكد من مدى سلامة أوضاعه المالية.

و عليه سنقوم في هذا الفصل بمايلي:

1- التعريف بمعيار CAMELS و استعراض تاريخ نشأته

2- التعريف بمكونات المعيار.

3- التعرف على طريقة العمل بمعيار CAMELS .

المبحث الأول: مدخل عام الى معيار التقييم CAMELS

سيتم من خلال هذا المبحث التعريف بنظام CAMELS، و التطرق الى تاريخ نشأته و تطوره و ما يميزه عن باقي معايير تقييم الأداء.

المطلب الأول: تعريف معيار CAMELS

لقد رات معظم الجهات ان معيار CAMELS هو عبارة عن مؤشر ، الغرض منه هو تحديد المخاطر المصرفية التي تهدد العمليات المالية و التشغيلية و الادارية للبنك[1]. و يمكننا ادراج التعريفات التالية :

* يعتبر معيار CAMELS مؤشر سريع الالمام بحقيقة الموقف المالي لأي بنك و معرفة درجة تصنيفه، كما يعد احد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني[2].

*تتمثل طريقة CAMELS في مجموعة من المؤشرات التي تتم من خلال تحليل الوضعية المالية لأي بنك و معرفة درجة تصنيفه، و تعتبر هذه الطريقة احدى الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني، حيث عملت السلطات الرقابية في أمريكا على الاخذ بنتائج معيار CAMELS و الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات و ذلك من خلال ستة مؤشرات[3] تتمثل أساسا في العناصر الممثلة في الشكل التالي:

[1] علي عبد الله شاهين، اثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS لدعم فعالية نظام التفتيش على البنوك التجارية(حالة دراسية على بنك فلسطين المحدود)، بحث مقدم بقسم المحاسبة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، مارس 2005، ص.19.

[2] علي عبد الرضا حمودي العميد، مؤشرات الحيطة الكلية و إمكانية التنبؤ المبكر بالأزمات– دراسة تطبيقية حالة العراق، المديرية العامة للإحصاء و الأبحاث، البنك المركزي العراقي، 2003–2009، ص.06.

[3] طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية "تحليل العائد و المخاطرة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص.103

الشكل رقم: (2-1) مكونات معيار CAMELS

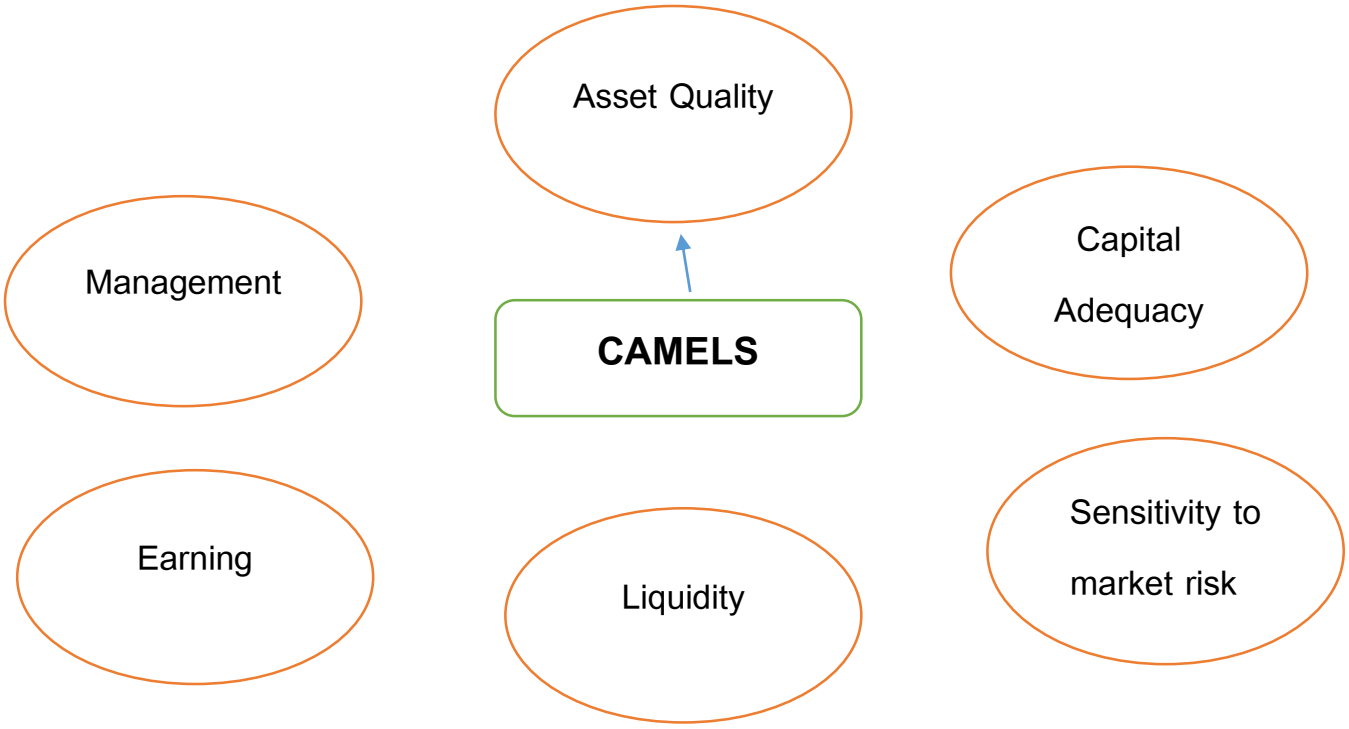

Source : Mohammad Kamrul Ihsan, Measuring Financial Performance Based On CAMELS: A Study on selected ISLAMIC Banks in Bangladesh, Asian Business Review, V.6, N1, Issue 13, 2016, P.47.

ويضم كل عنصر من هذه العناصر مؤشرات تفصيلية وفقا لظروف كل دولة والنظام المصرفى المتبع فيها ، ومدى وفرة وجودة البيانات المنشورة عن الجهاز المصرفي[1].

*كما يعرف انه الأسلوب الذي يستخدم لتحليل أداء البنوك، تم إنشاؤه من قبل السلطات التنظيمية الأمريكية سنة 1970 بغرض متابعة و مراقبة أداء البنوك ، كما يساعد هذا التحليل على فهم ما اذا كانت البنوك تعتمد على قوانين و أنظمة رقابية فعالة و هذا ما يؤدي الى تحديد أي مشكلة في مرحلة مبكرة[2].

[1] عبد النبي إسماعيل الطوخي، التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية القائدة، جامعة أسيوط، مصر، 2008، ص.07.

[2] Serhat yuksul,Hasan dincer, Umit hacioglu, CAMELS-based Determinants for the credit rating of Turkish Deposit Banks, International Journal of Finance & Banking Studies, Vol.4, N.4, 2015, P.03

* يعتبر معيار رقابي للإنذار المبكر، يستخدم لقياس مدى سلامة الأداء المصرفي، حيث يؤخذ كمؤشر لتقييم أداء البنوك ثم تصنيفها و اكتشاف أوجه الخلل المالي في أدائها قبل وقت مبكر حتى لا تتعرض لمشاكل مالية عاصفة تؤدي الى انهيارها[1].

المطلب الثاني: نشأة و تطور معيار CAMELS

أولا: نشأة معيار CAMELS

كانت الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل الدول التي استخدمت معايير الإنذار المبكر، وذلك بسبب الانهيارات المصرفية التي تعرضت لها في سنة 1933 وأعلن بموجبها عن إفلاس أكثر من 4000 بنك محلي، فكان ذلك أحد أسباب إنشاء مؤسسة ضمان الودائع البنكية، حيث تعرض النظام البنكي بأكمله لظاهرة فقدان الثقة وتدافع الجمهور نحو البنوك لسحب ودائعهم، ثم حدث انهيار مماثل في سنة 1988 أدى إلى فشل 221 بنك[2].

ففي سنة 1979 بدأت الولايات المتحدة الامريكية باستخدام معايير الإنذار المبكر، حيث ظل البنك الاحتياطي الفدرالي يقوم بتصنيف البنوك و اعلامها بنتائج التصنيف دون نشرها للجمهور، إلى أن تمكنت السلطات البنكية بالتنبؤ بالانهيار البنكي قبل حدوثه فقل العدد إلى 3 بنوك فقط سنة 1998، وقد عكست نتائج تصنيف البنوك الأمريكية حسب معيار CAMELS كمقارنة للفترتين 1979-1998 نتائج طيبة لأداء البنوك في نهاية الربع الأول من عام 1998 مقارنة بنتائج عام 1988، فقد أظهرت نتائج التصنيف للربع الأول من سنة

[1] يوسف بو خلخال، اثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي camels على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية، دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمة الريفية، مجلة الباحث، العدد 10، الاغواط، 2012، ص.205.

[2] مالك الرشيد أحمد، مقارنة بين معياري CAMEL و CAEL كأدوات حديثة للرقابة المصرفية، مجلة المصرفي-،العدد 35، 2005، ص.ص 1-3.

1998 أن كل البنوك المحلية تقع في الدرجة 1 و 2 وأن أكثر من 40% تحصلت على الدرجة الاولى[1].

كما ان نتائج التحليل الذي أجراه البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي أثارت العديد من الأسئلة حول مصداقية المعيار في قياس سلامة الأوضاع المالية للبنوك، وقد توصل المحللين الإقتصاديين بهذا البنك إلى أن النتائج التي أظهرها إستخدام هذا المعيار في كشف أوجه الخلل بالبنوك، ومدى تحديد سلامتها المصرفية كانت أفضل من النتائج التي استخدم فيها التحليل الإحصائي التقليدي الذي كان متبعا من قبل ، كما أثبتت الدراسات أيضا مقدرة المعيار على تحديد درجة المخاطرة بالبنك قبل كشفها عبر آلية السوق والأسعار وبشهور عديدة ولذلك فقد طالب الكثير من الباحثين والمحللين بضرورة نشر هذه النتائج لجمهور بغرض تمليكهم الحقائق وبالتالي تحسين مقدرتهم في التقييم وإختيار التعامل مع البنوك ذات المخاطر الأقل والأداء الأفضل، ورأى هؤلاء الباحثين ضرورة تضمين نتائج تحليل معيار CAMELS ضمن البيانات المالية السنوية التي يفصح عنها البنك للجمهور وبالتالي تحقيق قدر عالي من الشفافية يساعد على فرض إنضباط السوق وهو أحد الدعامات الأساسية التي تقوم عليها مقررات لجنة بازل الثانية للرقابة المصرفية[2].

ولكن هناك خلاف حول إمكانية نشر نتائج تحليل معيار CAMELS للجمهور ما بين المؤيد والمعارض، فهناك من يرى أنها في غاية السرية ولذلك تقتصر فقط على السلطات الرقابية حتى لايؤثر نشرها على ثقة الجمهور في المصارف والنظام المصرفي ككل، بينما يرى

[1] يوسف بو خلخال، اثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي camels على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية، مرجع سابق، ص.207.

[2] Apostolos G Christopoulos, John Mylonakis, Pavlos Dktapanidis, An Examination Using CAMELS Rating System, International Business Research, Vol 4, N 2, April 2011, P.12

البعض الآخر ضرورة نشرها لتمليك الحقائق للجمهور ومن ثم يتخذ قراره على بينة من الأمر طالما أن النشر لا يؤثر على سلامة النظام المصرفي ويؤدي إلى فشله وإنهياره ككل[1].

ثانيا: تطور معيار CAMELS:

لقد مر المعيار بعدة مراحل قبل أن يصبح بالشكل الذي هو عليه الان

1- معيار CAMEL

هو نظام تقييم موحد للمؤسسات المالية، استعمل لأول مرة من قبل مجلس فحص المؤسسات المالية الاقتصادي في 13 نوفمبر 1979، ثم اعتمدته إدارة الاتحاد الائتماني الوطني في أكتوبر 1987(الولايات المتحدة الامريكية)، و من المسلم به انه يعتبر أداة اشرافية داخلية فعالة لتقييم سلامة الشركات المالية و خاصة البنوك، و بموجب هذا النظام يتم تقييم كل مؤسسة تخضع للفحص على أساس خمسة ابعاد حاسمة تتعلق بعملياتها و أدائها هي كفاية راس المال، جودة الأصول، الإدارة، و الربحية و السيولة.

فهو يستعمل ليعكس الأداء التشغيلي و المالي و الامتثال التنظيمي للمؤسسات المصرفية في جميع انحاء العالم[2].

2- معيار CAEL

كانت السلطة الاشرافية الامريكية الممثلة بمؤسسة التطوير و الاستثمار الفدرالي هي اول من استعمل هذا النوذج سنة 1980 بتقديم تصنيف اشرافي ربع سنوي، ثم تم تعميمه و الاخذ به في ديسمبر 1999 حيث كان الخبراء يستفيدون منه في تحليل النسب البسيطة للربع سنوي، اذا فهو أداة للرقابة المصرفية المكتبية، يستند على أربعة عناصر من العناصر الستة المكونة

[1] مالك الرشيد أحمد، مقارنة بين معياري CAMEL و CAEL كأدوات حديثة للرقابة المصرفية، مرجع سابق، ص.2.

[2] Richard S Barr, Kory A Killgo, Evaluating the productive efficiency and performance of US Commercial Banks, Federal Reserve Bank of DALLAS, TEXAS, December 1999, P.P 29-31

لمعيار CAMELS هي كفاية رأس المال، جودة الاصول، الربحية والسيولة ولا يشمل المعيار على عنصر الإدارة لانه لم تكن معلومات متاحة عنها، و كذلك الحساسية إتجاه مخاطر السوق[1].

و يمتاز معيار CAEL[2] بانه:

– أداة للإنذار المبكر وتحديد مواطن الضعف في البنوك ومؤشر للتفتيش الميداني عبر طريقة CAMEL وبالتالي فهو مكمل لمعيار CAMEL وليس بديل له .

–تعتمد عليه السلطات في إتخاذ القرارات الرقابية اللازمة في حالة مضي ثلاثة أرباع أو أكثر من تاريخ تقرير CAMEL نسبة للتغير المتوقع حدوثه في الموقف المالي بالمصرف المعني خلال تلك الفترة.

– يساعد على عمل تقييم موحد للبنوك مجتمعة في تاريخ محدد على عكس معيار CAMEL الذي يعتمد على التقييم في تاريخ التفتيش مما يصعب معه عمل تقييم شامل للبنوك في تاريخ محدد.

و في سنة 1996 تم استبدال مؤشر CAMEL بمؤشر CAMELS بإضافة اثلمخاطر المنتظمة و بالتالي فالمكون السادس S يمثل الحساسية اتجاه مخاطر السوق[3]

[1]Ranjana Sahajwala , Paul Van Den Bergh, SUPERVISORY RISK ASSEMENT AND EARLY WARNING SYSTEMS, Basel Committee On Banking Supervision Working Papers, N4, 2000, P.P8-9

[2] مالك الرشيد أحمد، مرجع سابق، ص.5

[3] Rubayah yakob ; Zulkornain yosop.., Camel rating approach to assess the insurance operators financial strength; jurnal EKonomi.Malaysia. 2012; P.5.

المطلب الثالث: مميزات معيار CAMELS

يمكن تلخيص أهم مميزات معيار CAMELS في النقاط الاتية [1]:

- تصنيف البنوك وفق معيار موحد.

- توحيد أسلوب كتابة تقارير التفتيش.

- إختصار زمن التفتيش بالتركيز على ستة بنود رئيسية وعدم تشتيت الجهود في تفتيش بنود غير ضرورية أو مؤثرة على سلامة الموقف المالي للمصرف.

- الإعتماد على التقييم الرقمي أكثر من الأسلوب الإنشائي في كتابة التقارير مما يقلل من حجم التقارير.

- عمل تصنيف شامل للنظام المصرفي ككل وفق منهج موحد وتحليل النتائج أفقيا لكل مصرف على حدى ولكل مجموعة متشابهة من المصارف ورأسيا لكل عنصر من عناصر الأداء المصرفي الستة المشار إليها للجهاز المصرفي ككل.

- يعتمد عليه في إتخاذ القرارات الرقابية والإجراءات التصحيحية التي تعقب التفتيش.

- يحدد درجة الشفافية في عكس البيانات المرسلة بواسطة المصارف للبنك المركزي ومدى مصداقية الرواجع.

- يقلل من نسبة الوقوع في أخطاء التصنيف التي قد تحدث نتيجة لغياب الشفافية بإعتماده على البيانات الواقعية المستقاة من مصادرها الحقيقية عبر التفتيش البياني.

[1] مالك الرشيد احمد، مرجع سابق،ص.04.

المبحث الثاني : تحليل مكونات نظام التقييم الأمريكي CAMELS

من خلال هذا المبحث سنحلل كل عنصر من العناصر المكونة للنظام، و نوضح درجة و معيار تصنيفها.

المطلب الأول : كفاية راس المال و جودة الأصول

أولا: كفاية راس المال Capital Adequacy

يعتبر موضوع كفاية راس المال و اتجاه البنوك الى تدعيم مراكزها المالية احد الاتجاهات الحديثة في إدارة البنوك في ظل العولمة و في اطار سعي الجهاز المصرفي في معظم دول العالم الى تطوير القدرات التنافسية في مجال المعاملات المالية و في ظل التطورات المتلاحقة التي تشهدها الأسواق العالمية[1].

مع تصاعد المخاطر المصرفية، بدا التفكير في البحث عن اليات لمواجهة تلك المخاطر و إيجاد فكر مشترك بين البنوك المركزية في دول العالم المختلفة يقوم على التنسيق بين تلك السلطات الرقابية للتقليل من المخاطر التي تتعرض لها البنوك، و في اول خطوة في هذا الاتجاه تأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية من مجموعة الدول الصناعية العشر group of ten في نهاية 1974[2] تحت اشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا، وذلك

[1] سليمان ناصر، النظام المصرفي الجزائري و اتفاقيات بازل، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 6، 2006، ص.151.

[2] Rachida Hennani ; De bale I a bale III : les principales avancées des accorts prudentiels pour un système financier plus résilient ; LAMETA ;études et synthèses ; université Montpellier ; France ; Mars 2015 ;P.2

في ضوء تفاقم ازمة المديونية الخارجية للدول النامية و ازدياد حجم و نسبة الديون المشكوك في تحصيلها التي منحتها البنوك العالمية و تعثر بعض هذه البنوك[1].

و الأهم ان لجنة بازل المشار اليها اقرت سنة 1988 معيارا موحدا لكفاية راس المال ليكون ملزما لكافة البنوك العاملة في النشاط المصرفي كمعيار دولي للدلالة على مكانة المركز المالي للبنك، و يقوي ثقة المودعين فيه من منظور تعميق ملاءة البنك و اقرت اللجنة في هذا الصدد اتفاقية بازل التي بمقتضاها اصبح يتعين على كافة البنوك العاملة ان تلتزم بان تصل نسبة رأسمالها الى مجموع أصولها الخطرة المرجحة بأوزان المخاطرة الائتمانية الى 8% كحد ادنى مع نهاية 1992، وفي ضوء هذا المعيار اصبح من المتعارف عليه ان تقييم ملاءة البنوك في مجالات المعاملات الدولية يرتبط بمدى استيفائها للحد الأدنى لهذا المعيار.

1- مفهوم راس المال:

يعرف الاقتصاديون راس المال بمفهومه الواسع بانه جميع العناصر التي يتم انتاجها بواسطة الانسان من اجل استعمالها في عمليات إنتاجية لاحقة، و يميز هذا التعريف بين نوعين من السلع هما السلع الاستهلاكية و السلع الرأسمالية وهي التي تنتج بغرض استخدامها في انتاج سلع و خدمات جديدة مثل الآلات و المعدات[2]

كما ان راس المال يشير الى الأموال التي يساهم بها الملاك في البنك على امل جني عائد على هذه الأموال، كما يعرف راس المال بشكل عام بانه الفرق بين الأصول و الخصوم لأي

18 محمد بن بوزيان، واخرون، البنوك الإسلامية و النظم و المعايير الاحترازية الجديدة: واقع و افاق تطبيق لمقررات بازل3، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد و التمويل الإسلامي، الدوحة، 19-21 ديسمبر 2011، ص.10.

[2] حسني عبد العزيز جرادات، الصيغ الإسلامية في راس المال العامل، دار صفاء للنشرو التوزيع،ط1،عمان، 2011،ص.31.

منشاة، و يعتبر حماية لحقوق دائني أي مؤسسة في حالة عدم وجود مخصصات لمقابلة أي خسائر تحدث مستقبلا[1].

كذلك الامر بالنسبة للبنوك حيث يعتبر راس المال خط الدفاع الأول لامتصاص اية خسائر محتملة و ذلك في حالة انخفاض قيمة أي بند من بنود الأصول و عدم وجود مخصص يستوعب هذا الانخفاض، و تختلف عملية تحديد راس المال من بنك لأخر حيث يعتمد ذلك على عدة عوامل منها درجة المخاطرة على طبيعة الأصول البنك (فكلما زادت المخاطر الأصول يحتاج البنك لراس مال اكبر) إضافة الى الإدارة التي تتولى اعمال البنك[2]

2- مكونات راس المال المصرفي:

ان ملاءة راس المال تعتبر امرا مهما لانها تسمح للبنك بالنمو و وضع الخطط اللازمة تجاه اية خسائر مستقبلية، و لدى تقييم عنصر المال يجب ان يؤخذ في الاعتبار أيضا جودة الأصول و الأرباح ، فالبنك ذو الأصول الجيدة مع وجود مشكلات في الارباح يحتاج الى مستوى اعلى من راس المال[3].

أ- مكونات راس المال حسب اتفاقية بازل 1:

اصبح الاطار الجديد لكفاية راس المال المصرفي يتكون من المعادلة التالية[4]:

راس المال الأساسي لمعيار الكفاية= راس المال الأساسي + راس المال المساند

و يعني ذلك ان راس المال وفقا لاتفاقية بازل 1 اصبح يتكون من مجموعتين:

[1] فائزة لعراف، مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل و اهم انعكاسات العولمة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013، ص.81.

[2] فائزة لعراف، نفس المرجع السابق، ص.81.

[3] فايزة لعراف، مرجع سابق، ص.82.

[4] عبد المطلب عبد الحميد، العولمة و اقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص.86.

المجموعة الأولى تسمى راس المال الأساسي core capital : و الذي يتكون من راس المال المدفوع + الاحتياطات + الأرباح.

المجموعة الثانية تسمى راس المال المساند supplementary capital : و يتكون راس من الاحتياطات الغير معلنة + احتياطات إعادة تقييم الأصول + المخصصات المكونة لمواجهة أي مخاطر غير محددة + القروض المساندة + أدوات رأسمالية أخرى حيث:

الاحتياطات الغير معلنة: و يقصد بها الاحتياطات التي لا تظهر عند نشر بيانات الحسابات الختامية للبنك في الصحف و بالتحديد من خلال حساب الأرباح و الخسائر و لكن بشرط الا تكون مقبولة من السلطة الرقابية و هي في هذه الحالة البنك المركزي.

و تختلف هذه الاحتياطات عما يسمى بالاحتياطات السرية التي لا تظهر لها قيمة بالميزانية والتي تنشئ نتيجة تقييم الأصول باقل من قيمتها الجارية.

احتياطات إعادة تقييم الأصول: ويمكن التعرف على احتياطات إعادة تقييم الأصول عندما يتم تقييم مباني البنك والاستثمارات في الأوراق المالية بقيمتها الحالية او الجارية بدلا من قيمتها الدفترية.

و تجدر الإشارة في هذا المجال الى ان اتفاقية بازل تشترط ان يكون إعادة تقييم الأصول هنا مبني على أسس تقييم معقولة و ان يتم تخفيض فروق التقييم بنسبة 55% للتحوط لمخاطر تذبذب أسعار الأصول في السوق بالإضافة الى احتمالات خضوع هذه الفروق للضريبية عند تحققها من خلال البيع.

المخصصات المكونة لمواجهة أي مخاطر عامة غير محددة: لا يؤخذ بها الا اذا كانت المخصصات مستوفاة بالكامل و بالنسبة التي يؤخذ بها يجب ان تكون1.25% كحد اقصى من الأصول الخطرة[1].

القروض المساندة: وقد اتاحت اتفاقية بازل، هذا النوع من القروض الذي يطرح في صورة سندات ذات اجل محدد لكي تكون ضمن عناصر راس المال المساند، ويشترط في هذه القروض المساندة ان لا تزيد اجالها عن خمس سنوات على ان يخصم 20% من قيمتها كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة عن اجلها، والحكمة واضحة من ذلك في اطار السعي نحو تخصيص الاعتماد على هذه القروض كأخذ مكونات راس المال المساند كلما اقترب اجل استحقاقها.

و من خصائص القروض المساندة في شكل سندات ان ترتيب سدادها يرد بعد سداد حقوق المودعين بالبنك و قبل سداد ما قد يستحق للمساهمين به و ذلك في حالة افلاس البنك و هناك أصول مساندة أخرى ليس لها اجل محدد يتاح تداولها من خلال الأسواق الثانوية.

أدوات راس مالية أخرى: وهذه الأدوات تجمع بين خصائص حقوق المساهمين و القروض من هؤلاء حيث تتم بالمشاركة في تحمل خسائر البنك اذ حدثت، و من ناحية أخرى فهي غير قابلة للاستهلاك و هذا ما يميزها عن المكونات الأخرى لراس المال المساند.

ملاحظات على راس المال الأساسي و رأس المال المساند[2]:

[1] فايزة الأعراف، مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل و اهم انعكاسات العولمة ،مرجع سبق ذكره، ص.83.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، الإصلاح المصرفي و مقررات بازل 3، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2013، ص.259.

الملاحظة الأولى: هناك استبعادات من راس المال الأساسي عند حساب معيار كفاية راس المال جاءت في اتفاقية بازل، حيث يستبعد الشهرة +الاستثمارات في البنوك والمؤسسات المالية التابعة +الاستثمارات المتبادلة في رؤوس أموال البنوك.

الملاحظة الثانية: و تتعلق بفرض عدد من القيود على عناصر راس المال تتمثل فيما يلي:

– الا تتعدى عناصر راس المال المساند في مجموعها عن 100% من عناصر راس المال الأساسي، بفرض تدعيم راس المال الأساسي بشكل مستمر باعتبارها الممثلة لحقوق المساهمين التي تعود عامة لمواجهة أي خسائر تفوق قدر المخصصات القائمة و قبل المساس بحقوق المودعين.

– اخضاع احتياطات إعادة التقييم لخصم بنسبة 55% من قيمتها للاحتياط و التحوط من مخاطر تذبذب أسعار هذه الأموال في السوق و احتمالات خضوع هذه الفروق للضريبة عند تحققها بالبيع.

– ان يكون الحد الأقصى للمخصصات المكونة لمواجهة أي مخاطر غير محددة هو 1,25% من الأصول و الالتزامات العرضية الخطرة مرجحة بأوزان معينة لأنها لا ترقى الى درجة حقوق المساهمين.

– ان يكون الحد الأقصى للقروض المساندة 5%من راس المال الأساسي.

ترجيح المخاطر:[1]

وجدت لجنة بازل طريقة لقياس معدل كفاية راس مال على أساس نظام من الاوزان للمخاطرة، يتم تطبيقه على الفقرات او المكونات داخل و خارج ميزانية البنك العمومي و قد تحدد الاوزان الأساسية للمخاطرة بالاوزان0%، 10%، 20%، 50%، 100%، حسب الأنواع المختلفة

[1] Rachida Hennani ; De bale I a bale III : les principales avancées des accorts prudentiels pour un système financier plus résilient ; OP CIT. p.13

من الأصول و من ناحية أخرى يحدث تمييز بين مخاطر التحويل للدول من خلال التمييز بين المطلوبات من القطاع العام المحلي الذي تطبق عليه اوزان منخفظة، و المطلوبات التي تعبر حدود الدول الى القطاع العام الأجنبي، حيث تطبق عليه نسبة موحدة هي100% ، كما ان المطلوبات طويلة الاجل من البنوك الأجنبية تخضع لنسبة100% وزن ترجيحي، و لقد تركت لجنةبازل للسلطات الرقابية الوطنية حرية شمول مخاطر أخرى غير المخاطر الائتمانية مثل مخاطر سعر الصرف، و مخاطر تقلبات أسعار الفائدة ضمن طريقة القياس .

و لإتاحة قدر من المرونة في مجال التطبيق بالنسبة للدول المختلفة، فقد تركت لجنة بازل الحرية للسلطات الرقابية المحلية في اختيار تحديد بعض الاوزان، كما فضلت لجنة بازل الاخذ بالاوزان الترجيحية للمخاطرة حسب أنواع الأصول و تبعا لمخاطرها النسبية لكي تحقق عدد من الاثار الإيجابية، و لعل من أهمها العدالة الدولية بين النظم المعرفية ذات الهياكل المصرفية المختلفة، و كذلك إعادة الفقرات خارج ميزانية البنك العمومية الى داخل الميزانية، تسببها بعد اخضاعها للقياس و تظهر اوزان المخاطر حسب أنواع الأصول او الموجودات داخل الميزانية العمومية للبنك على النحو الذي يظهر في الجدول التالي:

الجدول (2-1) :اوزان المخاطرة المرجحة للأصول حسب نسبة بازلI.

درجة المخاطرة	نوعية الاصول
%0	التغذية +المطلوبات من الحكومات المركزية و البنوك المركزية و المطلوبات بضمانات نقدية و بضمانات أوراق مالية صادرة من الحكومات + المطلوبة او المضمونة من حكومات و بنوك مركزية في بلدان OECD.

10% الى 50%	المطلوبات من هيئات القطاع العام المحلية (حسب ما يتوفر وطنيا).
%20	المطلوبات من بنوك التنمية الدولية و بنوك دول منظمة OECD+ النقدية رهن التحصيل.
%50	قروض مضمونة برهونات عقارية، و يشغلها ملاكها.
%100	جميع الأصول الأخرى بما فيها القروض التجارية + مطلوبات من قطاع خاص + مطلوبات من خارج دول منظمة OECDو يتبقى على استحقاقها ما يزيد عن عام + مطلوبات من شركات قطاع عام اقتصادية + مساهمات في شركات أخرى + جميع الموجودات الاخلرى.

المصدر: سليمان ناصر، النظام المصرفي الجزائري و اتفاقيات بازل، ملتقى المنظومة الجزائرية و التحولات الاقتصادية، واقع و تحديات، وقلة، ص.ص 289-290.

تحسب اوزان المخاطرة بالنسبة للالتزامات العرضية (التعهدات خارج الميزانية) كما يلي: يتم ضرب قيمة الالتزام في معامل ترجيح الخطر (حسب الجدول اللاحق) ثم يتم ضرب الناتج في معامل الترجيح للالتزام الأصلي او المقابل له في أصول الميزانية و معاملات الترجيح للتعهدات خارج الميزانية هي كالاتي:

الجدول (2-2): اوزان المخاطرة المرجحة لعناصر خارج الميزانية.

اوزان المخاطر	البنود
%100	بنود مثيلة للقروض (مثل الضمانات العامة للقروض)

%50	بنود مرتبطة بمعاملات حسن الأداء (خطابات الضمان، تنفيذ عمليات مقاولات او توريدات)
%20	بنود مرتبطة بمخاطر قصيرة الاجل تتم بالتصفية الذاتية (الاعتمادات المستندية)

المصدر: سليمان ناصر، النظام المصرفي الجزائري و اتفاقيات بازل، ملتقى المنظومة الجزائرية و التحولات الاقتصادية، واقع و تحديات، مرجع سابق، ص.290.

يصبح معدل كفاية راس المال حسب مقررات لجنة بازل كما يلي:

$$\frac{\text{رأس المال (المجموعة1 + المجموعة 2)}}{\text{مجموع التعهدات والالتزامات بطريقة مرجحة الخطر}} \geq 8\ \%$$

التعديلات التي اجريت على اتفاقية بازل 1990-1997:

لعل المتتبع لاتفاقية بازل منذ سنة 1988 و حتى سنة 1998 يجد ان هناك العديد من التعديلات التي أجريت يمكن الإشارة الى أهمها في النقاط التالية:

- تغطية مخاطر السوق و إدخالها في قياس معدل كفاية راس المال:[1]

تتعلق هذه المخاطر بعدم التأكد عند حساب العوائد و المكاسب الناتجة عن تغيرات السوق المالي و المرتبطة بأسعار الأصول وأسعار الفائدة و تغيرات أسعار الصرف و السيولة و لقد

[1] عمار عريس، مجدوب بوحوصي، تعديلات مقررات لجنة بازل في تحقيق الاستقرار المصرفي، مجلة البشائر، المجلد3، العدد1، مارس 2017، ص.103.

وضعت لجنة بازل عدة نماذج لحساب المخاطر و ذلك من عدة مؤشرات كمية و نوعية و من أهمها:

-حساب المخاطر يوميا و استخدام معامل ثقة اكبر او يساوي 99%.

-استخدام حد ادنى لسعر تعامل عشرة أيام من التداول.

-ان يشمل النموذج على مراقبة تاريخية مدتها سنة على الأقل و يكون عبئ راس المال بالنسبة للبنك يساوي قيمة المخاطرة في اليوم+ ما يعادل ثلاثة أمثال متوسط المخاطر لأيام العمل الستين السابقة.

- **إضافة شريحة ثالثة لراس المال و تحديث طرق القياس:** اضافت هذه التعديلات عنصر جديد الى راس المال و هو القروض المساندة بالأجل سنتين.

- **تعديل تعريف راس المال:** بعد ان اصبح راس المال يتكون من ثلاث شرائح كان لابد من ان نبرز وجود علاقة بين مخاطر الائتمان ومخاطر السوق عن طريق ضرب مقاييس المخاطر السوقية في 12.5% ثم إضافة الناتج الى مجموعة الأصول المرجحة و عليه فان معدل الكفاية يحسب كما يلي:

$$\frac{\text{إجمالي رأس المال (شريحة 1 + شريحة 2 + شريحة 3)}}{\text{الأصول المرجّحة بأوزان المخاطرة + مقياس المخاطرة السوقيَّة} \times 12.5\%} \geq 8\%$$

حيث :

الشريحة الاولى (رأس المال المدفوع + الاحتياطيات + الأرباح المحتجزة)

الشريحة الثانية (رأس المال المساند أو التكميلي)

الشريحة الثالثة (قروض مساندة لأجل سنتين) وهذه الأخيرة أي رأس المال من الطبقة الثالثة يجب أن تتوفَّر فيه الشروط الآتية[1] :

– أن يكون على شكل قروض مساندة لها فترة استحقاق أصليَّة لا تقلُّ عن سنتين، وأن لا يتجاوز 25 % كحد أقصى من رأس مال البنك من الطبقة الأولى المخصَّص لدعم المخاطر السوقيَّة.

– أن يكون صالحاً لتغطية المخاطر السوقيَّة فقط، بما في ذلك مخاطر الصّرف الأجنبي.

– يجوز استبدال عناصر الطبقة الثانية بالطبقة الثالثة من رأس المال، وذلك ضمن الحد المذكور.

– أن تكون الشريحة الأولى من رأس المال ≤ الشريحة الثانية + الشريحة الثالثة. وقد قرَّرت اللجنة أن يكون هذا القيد رهناً بالإرادة الوطنيَّة.

عند حساب نسبة رأس المال الإجمالية للبنك يتمُّ إيجاد صلة رقميَّة بين مخاطر الائتمان ومخاطر السوق عن طريق ضرب مقياس المخاطرة السوقيَّة في 12,5 (وذلك على أساس أن 100 مقسومة على 8 وهي الحد الأدنى لكفاية رأس المال تساوي 12,5) ثمَّ إضافة الناتج إلى مجموع الأصول المرجحة لأوزان المخاطرة.

وبما أنَّ المخاطرة السوقيَّة قد تختلف من بنك لآخر فقد تضمَّنت مقترحات اللجنة طرقاً إحصائيَّة نمطيَّة لقياس هذه المخاطرة، منها القيمة المقدَّرة للمخاطرة (Value at Risk VAR) إضافة إلى مقاييس كمية ونوعية أخرى.

–تعديلات منهجية و منتظمة متصلة بمتطلبات راس المال لمقابلة المخاطر السوقية[2]:

[1] سليمان ناصر، المعايير الاحترازية في العمل المصرفي و مدى تطبيقها في المنظومة المصرفية الجزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، سطيف، 2014، ص.43.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، الإصلاح المصرفي و مقررات بازل 3، مرجع سبق ذكره، 2013،ص.247.

ترى هذه اللجنة ضرورة استخدام معامل واحد في حساب مخاطر الائتمان أي النموذج الموحد الصادر عن اللجنة.

ب- راس المال حسب مضمون اتفاقية بازل الثانية:

تعتبر ملاءة راس المال العنصر الحاسم في مواجهة مخاطر العمل المصرفي و التي أصبحت في تزايد مستمر نتيجة للتطورات المتسارعة في مجالات عمل البنوك تكنولوجيا كالصيرفة الالكترونية بصفة عامة و عبر شبكة الانترنيت بصفة خاصة و التي تطلبت تعديلا في الحد الأدنى لكفاية راس المال لمواجهة المخاطر الناجمة عن ممارسة هذا العمل عبر قنوات و وسائل جديدة لها مخاطرها الخاصة، و بالتالي يجب ان يكون معها تغطيتها الخاصة أيضا[1].

و لذلك تقدمت لجنة بازل خلال سنة 1999 ببعض المقترحات التي تنطوي على أفكار جديدة تتمثل في توسيع قاعدة و اطار احتساب كفاية راس المال لتلبي تحقيق اهداف زيادة معدلات الأمان و السلامة و متانة النظام المالي، بالإضافة الى ادراج العديد من المخاطر التي افرزتها التطورات الحديثة في العمل المصرفي، و بذلك فان اجراء تقييم سليم وفق مقومات محددة للعناصر المرتبطة بقضايا راس المال سوف يؤدي الى تصنيف صحيح له و يساهم في دعم عمليات التفتيش كما يلي:

- مستوى جودة راس المال و الوضع المالي .
- حجم الأصول المتعثرة بالنسبة لاجمالي راس المال.
- مسارات و تطورات الأنشطة المحلية و الإقليمية المتعددة.
- تطور شبكة العمل و الفروع.اداء الأرباح و دورها في نمو راس المال.

[1]Andrea Schaechter. Issues in electronic banking: An Overview, IMF Policy Discussion Paper,2002,P.05. I

- الدخول الى أسواق راس المال

- كفاية المخصصات المكونة لمواجهة خسائر القروض.

- مدى تركز المخاطر و ارتباطها بالانشطة غير التقليدية.

و يمكن تلخيص ما جاءت به اتفاقية بازل II في المخطط التالي:

الشكل رقم (2-2): مضمون اتفاقية بازل 2

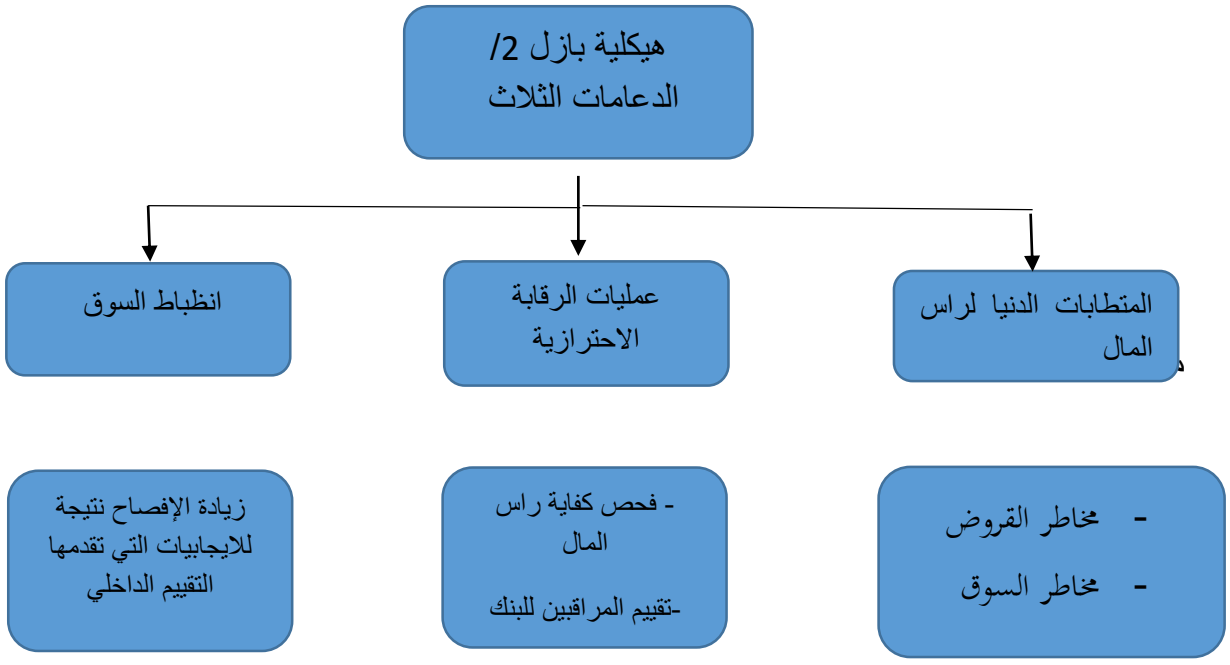

Source : HENNIE VAN GREUNING, SONJA BRAJOVIC BRATANOVIC, ANALYZING BANKING RISK, A framework for assessing corporate governance and risk management, 3rd Edition, Washington, 2009, P.125

فعندما نتكلم عن مكونات راس المال حسب اتفاقية بازل (II) فإننا نقصد الدعامة الأولى و التي تهدف الى تحديد و قياس متطلبات راس المال البنوك وتمثل صورة صادقة للمخاطر التي تواجهها فقد عدلت النسبة الجديدة مبادئ حساب المخاطر الائتمانية و ذلك بإدماج تقنيات تخفيض المخاطر في حين بقيت هي نفسها فيما يخص قياس المخاطر السوقية، كما اضافت متطلبات جديدة من راس المال لمواجهة المخاطر التشغيلية.

و قد تم التعبير عن نسبة كفاية راس المال حسب اتفاقية بازل الثانية بالصيغة التالية:[1]

$$\text{معدل كفاية راس المال} = \frac{\text{راس المال النظامي}}{\text{مخاطر الائتمان+ المخاطر السوقية+ المخاطر التشغيلية}} \geq 8\ \%$$

حيث ان:

مخاطر الائتمان: المخاطر التي تتوافق مع الأصول المرجحة.

المخاطر السوقية: تتمثل في راس المال الموجه لتغطية هذا النوع من المخاطر x 12.5.

المخاطر التشغيلية: تتمثل في راس المال الموجه لتغطية هذا النوع من المخاطر x 12.5.

و الشكل التالي يعكس المخاطر الإضافية التي تم اضافتها طبقا للمعايير المقترحة الى جانب المخاطر الائتمانية وهي مخاطر السوق، مخاطر التشغيل، وكذا طرق قياس كل نوع من تلك المخاطر طبقا للمقترحات الجديدة [2].

[1] احمد قارون، مصدر سابق ص 28 –29 .

[2] عبد المطلب عبد الحميد ، الإصلاح المصرفي و مقررات بازل ، مرجع سابق، ص 292.

الشكل رقم (2-3): المخاطر الإضافية التي تم اضافتها طبقا للمعايير المقترحة الى جانب المخاطر الائتمانية

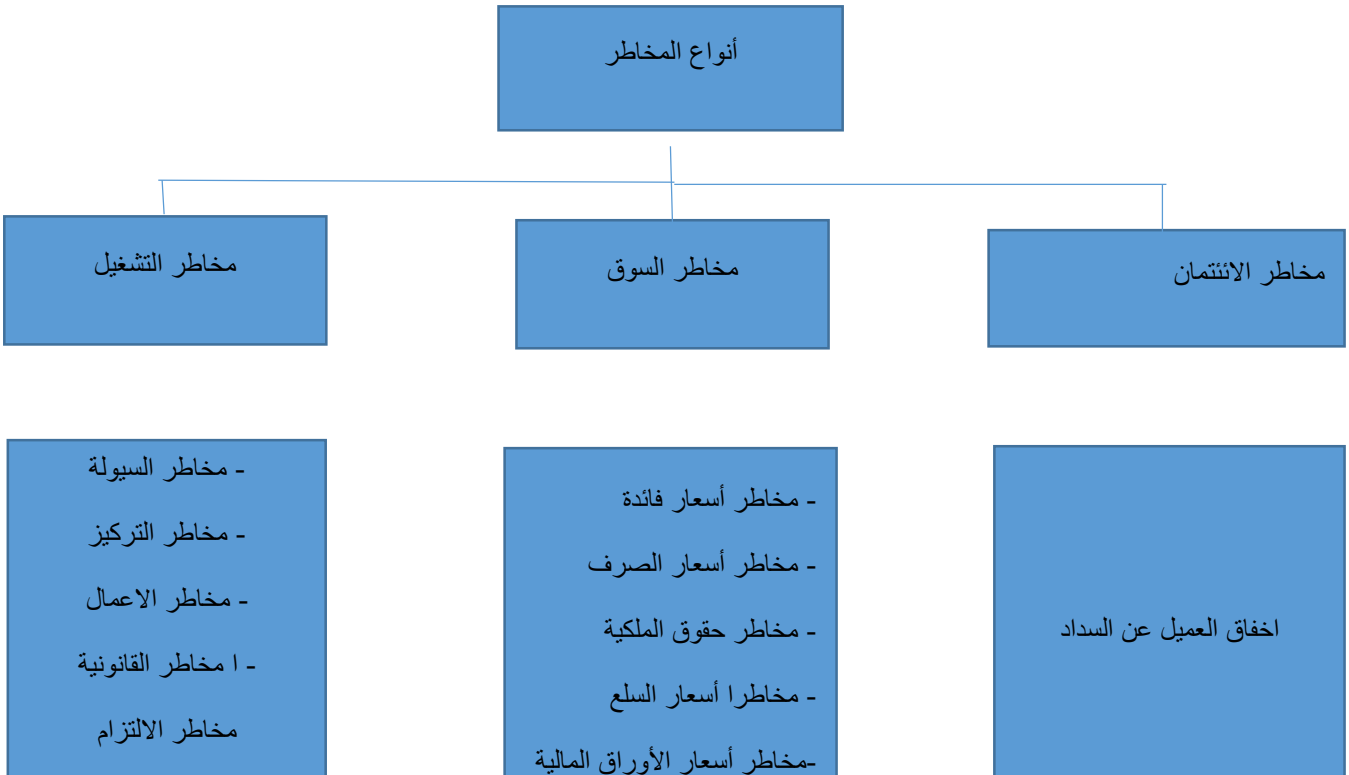

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، الصلاح المصرفي، مرجع سبق ذكره، ص.293

ج- تعريف راس المال حسب اتفاقية بازل (III):

بعد حدوث الازمة المالية سنة 2008 تبين ان العديد من البنوك لم يكن لديها راس مال كاف لدعم وضعية المخاطر التي اتخذتها، و كذلك بناء مديونية مفرطة داخل الميزانية و خارجها ترافق مع تاكل تدريجي لمستوى و نوعية راس المال، ناهيك عن امتلاك البنوك مخزونا غير كاف للسيولة [1].

لهذا قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية باجراء تعديلات جوهرية عيى دعامات بازل(II) بإصدار قواعد و معايير جديدة شكلت ما بعرف ببازل(III) في نهاية عام 2010.

و عليه قامت لجنة بازل(III) بتعزيز و تحسين نوعية و كمية راس المالفركزت على إعادة تعريف راس المال و انصافه بالجودة، و سمي هذا الجزء من راس المال براس المال الأساسي للاسهم العادية، فاصبح راس المال التنظيمي مكون من[2]:

1-**الشريحة الأولى:** راس المال الأساسي وحدة الادنى6% من الموجودات المرجحة بالمخاطر، و تتكون الشريحة من:

ا-راس المال الأساسي للاسهم العادية (عالي الجودة)،وحدة الأدنى 4.5% من الموجودات المرجحة بالمخاطر.

[1] د.سعيد حسين، علي أبو العز، كفاية راس المال في المصارف الإسلامية (في الواقع و سلامة التطبيق)، المؤتمر الدولي الأول للمالية الإسلامية، الجامعة الأردنية،6-2014/8/7، ص 4.

[2] د.سعيد حسين، المرجع السابق، ص.30

ب-راس المال الأساسي الإضافي.

2-**الشريحة الثانية:** راس المال المساند ويتكون من مستويين:

ا-المستوى الأول.

ب-المستوى الثاني.

بقي الحد الأدنى لنسبة كفاية راس المال في بازل(III) كما كان في بازل(II) 8%.

راس المال الأساسي للاسهم العادية (عالي الجودة) = (الأسهم العادية + علاوة(خصم) الاصدار+ الأرباح المحتجزة بما فيها ارباح(خسائر) الفترة مطروحا منها التوزيعات + الاحتياطات المعلنة + الأرباح (الخسائر) من خلال الدخل الشامل + حقوق غير المسيطرين).

يتم رفع نسب راس المال الأساسي للاسهم العادية الى الموجودات المرجحة بالمخاطر تدريجيا من 2% الى 3.5% في سنة2013، و ستزيد متطلبات الشريحة الأولى لراس المال من 4% الى 4.5% في 2014، و يستوجب على المصارف تلبية الحد الأدنى من متطلبات حقوق الملكية للاسهم العادية بنسبة 4% و متطلبات السريحة الأولى بنسبة 5.5% في 2015، و كذلك يستوجب على المصارف تلبية متطلبات حقوق الملكية للاسهم العادية بنسبة 4.5% و متطلبات السريحة الأولى بنسبة 6%، تبقى متطلبات راس المال الإجمالي عند المستوى الحالي البالغ 8% و بالتالي لا تحتاج الى ان تدرج في أي مرحلة يمكن تلبية الفرق بين متطلبات راس المال الإجمالي البالغة 8% و متطلبات السريحة الأولى بالشريحة الثانية و اشكال اعلى من راس المال[1].

و الجدول التالي يوضح معايرة اطار راس المال او متطلبات راس المال و الاحتياطات حسب بازل (III).

[1] عبد المطلب عبد الحميد، الإصلاح المصرفي و مقررات بازل(III)، مرجع سابق، ص 330-331.

الجدول (2-3): متطلبات راس المال و الاحتياطات.

	حقوق الملكية للاسهم العادية(بعد الاقتطاعات)	الشريحة الأولى لراس المال	راس المال الاجمالي
الحد الأدنى	%4.5	%6.0	%8.0
احتياطي الحفاظ	%2.5		
حد ادنى+احتياطي الحفاظ	%7.0	%8.5	%10.5
مدى الاحتياطي المعاكس للدورة الاقتصادية	%2.5-0		

*حقوق الملكية للاسهم العادية او راس مال اخر ممتص للخسارة بشكل متكامل.

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص333.

راس المال الأساسي الإضافي يتكون من[1]:

-أدوات مصدرة من البنك و تستوفي معايير الادراج تحت راس المال الأساسي الإضافي.

-علاوة الإصدار (الخصم) عن اصدار أدوات راس المال الأساسي الإضافي.

-الأدوات المصدرة من الشركات التابعة و تستوفي معايير الادراج تحت راس المال الأساسي الإضافي.

-التعديلات التنظيمية التي تطبق عند احتساب راس المال الأساسي الإضافي.

-**راس المال المساند:** و يهدف الى امتصاص الخسائر في حال التصفية و يتكون من:

[1] السعيد حسين، علي أبو العز،كفاية راس المال في المصارف الإسلامية مرجع سابق ص 30-31.

-أدوات المصدرة من البنك و تحمل صفات راس المال المساند (و غير مندرجة ضمن الشريحة الاولى).

-علاوة الإصدار (الخصم) عن اصدار الأدوات المدرجة ضمن الشريحة الثانية.

-الأدوات المصدرة من الشركات التابعة و تستوفي شروط الشريحة الثانية.

-احتياطي المخاطر المصرفية العامة.

-التعديلات التنظيمية على راس المال المساند.

كما يمكن تلخيص اهم الترتيبات المرحلية لتطبيق تعديلات بازل(III) في الجدول الموالي:

الجدول رقم (2-4): الترتيبات المرحلية لتطبيق تعديلات بازل III

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة الاستدانة	مراقبة	اشرافية	تشغيل		موازي			انتقال الى الدعامة الاولى	
نسبة الحد الأدنى لحقوق الملكية العادية					%4.5	%4.5	%4.5	%4.5	%4.5
احتياطي الحفاظ على راس المال									%2.5
الحد الأدنى لحقوق الملكية للاسهم العادية + احتياطي الحفاظ على راس المال									%7

تطبيق الاقتطاعات من الشريحة الأولى لحقوق الملكية للاسهم العادية	هـ						%100	%100
الحد الأدنيى للشرحة الأولى لرلس المال			%4.5	%5.5	%6	%6	%6	%6
الحد الأدنى لاجمالي راس المال			%8	%8	%8	%8	%8	%8
ح ا ر + احتياطي الحفاظ			%8	%8	%8			%10.5
أدوات راس المال التي لمتعد مصنفة كشريحة 1 او 2	تلغى خلال افق 10سنوات							
نسبة تغطية السيولة		فترة المشاهدة				ادخال المعيار الحد الأدنى		
نسبة التمويل المستقل الصافي			فترة المشاهدة					ادخال المعيار الحد الأدنى

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره ،ص.334

3-أسس تصنيف راس المال وفق معيار CAMELS [1]

يتم تصنيف راس المال بالطريقة التالية

البنك الذي يصنف رأسماله 1 يتصف بالمؤشرات التالية

- راس مال البنك كافي لمواجهة المخاطر.

- تتمتع الإدارة بخبرة جيدة في متابعة مسارات الاعمال البنكية، و تحليل المخاطر المتعلقة بها و تحديد المستويات المناسبة لراس المال اللازم لها .

[1] CAMELS Rating System, en.m.wikipedia.org

– معقولية توزيع الأرباح على المساهمين، مع المحافظة على قدرة المساهمين و الشركات القابضة على زيادة راس المال بصورة مقبولة[1].

–اصوله تنمو بشكل جيد، مع انخفاض حجم الأصول المتعثرة، وكفاية المخصصات المكونة لمقابلتها.

– لا تتأثر موجودات البنك بتقلبات أسعار الفائدة.

البنك الذي يصنف رأسماله 2 يتصف بالمؤشرات التالية

تكون له نفس خصائص البنك الذي يصنف رأسماله 1 حيث تتجاوز نسب كفاية راس المال المتطلبات القانونية، و لكن البنك يمر بنقاط ضعف في عامل او اكثر من العوامل المذكورة، فعلى سبيل المثال قد تكون ربحية البنك قوية و يدير نموه بصورة جيدة و لكن اصوله تواجه مشاكل مرتفعة نسبيا، فضلا عن اخفاق الإدارة في الاحتفاظ براس مال كاف لتدعيم المخاطر الملازمة لعمليات البنك، و رغم ذلك يمكن تصحيح نقاط الضعف المذكورة من خلال برامج زمنية معقولة بدون اشراف تنظيمي مكثف.

البنك الذي يصنف رأسماله 3 يتصف بالمؤشرات التالية:

يملك راس مال يتوافق مع المتطلبات التنظيمية للملاءة المصرفية و لكن هناك نقاط ضعف رئيسية في عامل او اكثر من العوامل المذكورة، مما يتطلب اشرافا تنظيميا لضمان مناقشة الإدارة او المساهمين ، و اتخاذ الخطوات الضرورية لتحسين كفاية راس المال. و من أسباب التصنيف أيضا وجود مستوى مرتفع للأصول التي تواجه مشاكل مقارنة براس المال، فضلا عن ضعف ربحية البنك و ضعف نمو اصوله، و هي في حد ذاتها عوامل مؤثرة بدرجة كبيرة

[1] معقولية توزيع الأرباح تعطي عائد للمساهمين دون إعاقة نمو راس المال المطلوب .

على راس المال مما ينعكس سلبا على قدرة البنك و المساهمين في تلبية المتطلبات اللازمة لتدعيم البنك.

البنك الذي يصنف رأسماله 4 يتصف بالمؤشرات التالية[1]

يواجه مشاكل حادة بسبب عدم كفاية راس المال لتدعيم المخاطر الملازمة لعمليات البنك اليومية، حيث يكون لدى البنك مستوى عال في القروض المتعثرة و التي تتجاوز اكثر من نصف اجمالي رأسماله، كما يعاني البنك من خسائر كبيرة في معاملاته المصرفية و العمليات الائتمانية، او تحقيق نتائج سلبية في ربحية، و بناءا على ما سبق فقد يعاني البنك او لا يعاني في تلبية المتطلبات التنظيمية، و لكن من الواضح عدم وجود كفاية راس المال، فاذا لم تتخذ الإدارة او المساهمين إجراءات فوريا لتصحيح الاختلالات فانه يتوقع الاعسار الوشيك للمصرف مما يتطلب وجود اشراف تنظيمي لضمان اتخاذ الإدارة و المساهمين الإجراءات المناسبة لتحسين الوضع المالي للبنك .

البنك الذي يصنف رأسماله 5 يتصف بالمؤشرات التالية

ضعف عام حيث تتطلب اشرافا رقابيا قويا لملاقاة خسائر المودعين و الدائنين، حيث ان خسائر الاستثمارات و العمليات المصرفية و عمليات الإقراض تقارب او تتجاوز راس المال الإجمالي، مع وجود احتمال ضئيل بان تمنع إجراءات الإدارة و المساهمين من الانهيار الكلي للبنك فلربما تحتاج الى تدخلات من خارج البنك.

ثانيا: جودة الأصول Asset Quality

بشكل عام تعتمد درجة مصداقية معدلات رأس المال على درجة موثوقية مؤشرات جودة ونوعية الأصول، كما أن مخاطر الإعسار في المؤسسات المالية تأتي في الغالب من نوعية الأصول وصعوبة تسييلها، ومن هنا تأتي أهمية مراقبة المؤشرات التي تدل على جودة الأصول. إن مؤشرات جودة الأصول يجب أن تأخذ بعين الاعتبار مخاطر الائتمان المتضمنة

[1] CAMELS Rating System, en.m.wikipedia.org

في العمليات خارج الميزانية مثل الوكالات والرهونات والتجارة بالمشتقات. ولذلك يجب التنويه الى مخاطر الائتمان.

1-مخاطر الائتمان:

أ- مفهوم مخاطر الائتمان:

تعرف مخاطر الائتمان بانها الخسائر المالية المحتملة الناتجة عن عدم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته في المواعيد المحددة[1]،او هي المخاطر التي تنشا بسبب عدم السداد بالكامل و في الموعد المحدد لمبلغ القرض، و يتولد عن العجز عن السداد خسارة كلية او جزئية لأي مبلغ مقرض الى الطرف المقابل، كما ان المخاطرة الائتمانية هي أيضا مخاطرة تراجع المركز الائتماني للطرف المقابل، حيث ان التراجع لا يغير التخلف عن السداد و انما يعني ان احتمال التخلف عن السداد يزداد. كما تظهر تلك المخاطر في حالة عدم قدرة البنك على تكوين المخصصات الكافية لتجنب تعرض أموال المودعين لخسائر محسوبة، و اظهار الدخل المحقق بصورة مغالا فيها نتيجة لعدم استبعاد الفوائد المهمشة[2].

ب- أنواع مخاطر الائتمان:

تعتبر مخاطر الائتمان من المخاطر المالية المصرفية[3].

خطر عدم التسديد: هو الخطر الناتج عن عدم قدرة او عجز المدين(المقترض) على تسديد كل او جزء الدين و الفوائد المرتبطة به، ام بسبب عدم كفاءة الإدارة او عدم نزاهة المدين في تعامله مع الدائن، او لأنه فقد القدرة على الوفاء عند حلول تاريخ الاستحقاق اما لتوقفه

[1] نبيل حشاد، دليلك الى إدارة المخاطر المصرفية، اتحاد المصارف العربية، ص22.

[2] Clifford Griep Ratings in the changing gredit risk management environment, the 2nd EIBFS international conference. Emirates institution for banking & financial studies, abu dabi UAE, 2001,PP 1-3

[3] طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص.239.

عن الدفع (عسر مالي، فني) او افلاسه (عسر مالي حقيقي)، لذلك يعرف خطر القرض من هذه الزاوية بانه الدهور التدريجي للوضعية المالية للمقترض.

خطر تجميد الأموال: هو ذلك الخطر الذي يواجه البنك عندما تتجمد موارده وتنخفض سيولة اصوله، و يشكل تجميد أموال البنك خطرا عليه لان نقص السيولة قد يؤدي الى اغلاقه اذا ما اقدم المودعون على المطالبة باموالهم دفعة واحدة، و ينتج عن خطر التجميد عن وقوع خطر عدم التسديد بالدرجة الأولى بالإضافة الى اسباي أخرى أهمها:

-عدم احترام قواعد التوازن المالي الأدنى للميزانية، بمعنى قيام البنك بمنح قروض طويلة الاجل مقابل ودائع جارية.

-منح المكشوف البنكي للمؤسسات العمومية.

خطر معدلات الفائدة: يتعرض البنك لهذا الخطر عندما يجد نفسه مجبرا على استعمال المكشوف لدى البنك المركزي لسد حاجاته من السيولة بمبالغ تفوق الحد الأدنى لإعادة الخصم، او عندما يكون مجبرا للجوء الى سوق في النقد لإعادة تمويل بمعدلات فائدة اعلى من معدل إعادة الخصم و بالتالي ترتفع أعباء الاستغلال و تنخفض مردودية البنك كما قد ينتج هذا الخطر بسبب المنافسة، حيث يفضل الزبائن التعامل مع البنوك التي تقترح أسعار فائدة منخفضة مقارنة بمثيلاتها المنافسة لها.

2- مفهوم جودة الأصول من منظور نظام CAMELS

جودة الاصول وفق معيار CAMELS تعتبر ذات أهمية خاصة لأنها الجزء الحاسم نشاط البنك الذي يقود عملياته نحو تحقيق الإيرادات، لان تمتع البنك بحيازة أصول جيدة سوف يعني توليد دخل اكثر و تقييم افضل لكل من السيولة و الإدارة وراس المال، و هو عامل مهم لمساعدة البنك في فهم المخاطر التي يتعرض لها من خلال قياس مخصصات خسائر

القروض الى اجمالي الأصول، و تفيد البنك في معرفة كمية الأموال التي تم حجزها من قبل البنوك[1].

3- كيفية قياس جودة الأصول حسب نظام CAMELS:

تقاس جودة الأصول بموجب نظام CAMELS بالنسب التالية[2]:

1-**نسبة التصنيف المرجح(WCR)**=المخصصات/حقوق المساهمين+ المخصصات(%).

و تقيس هذه النسبة حجم مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها من حقوق الملكية و المخصصات فكلما قلت هذه النسبة فهذا يعطي مؤشرا على ان:

-حجم الديون المتعثرة لدى البنك قليلة.

-ديناميكية منتظمة في تحصيل أقساط القروض و الفوائد المستحقة عليها.

-أداء ادارة ائتمان جيدة و ربحية افضل و فرص نمو قوية للبنك.

و الجدول الموالي يوضح تصنيف جودة الأصول وفق التصنيف المرجح WCR

الجدول رقم:(2-5) تصنيف جودة الأصول وفق التصنيف المرجحWCR

الدرجة	التصنيف	التصنيف المرجحWCR
1	قوية	%05> WCR
2	مرضية	%15> WCR>%5

[1] Mohammad Kamrul Ihsan, Measuring Financial Performance Based On CAMELS: A Study on selected ISLAMIC Banks in Bangladesh, P.47

[2] محمد سمير دهيرب، نظام التقييم المصرفي بالمؤشرات CAMELS في ظل المخاطر، دراسة تطبيقية على مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد11، العدد45، 2009، ص.ص181-182.

3	جيدة بعض الشيء	%35> WCR>%15
4	جيدة	%60> WCR>%35
5	غير مرضية	WCR>%60

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

- علي عبد الله شاهين، اثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS لدعم فعالية نظام التفتيش على البنوك التجارية، دراسة حالة بنك فلسطين المحدود، بحث بقسم المحاسبة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2005، ص.36

2-**نسبة اجمالي التصنيف(TCR)**=القروض المتعثرة/حقوق المساهمين+ المخصصات%.

تقيس هذه النسبة حجم القروض المتعثرة الى حقوق الملكية و المخصصات، فكلما قلت هذه النسبة كان افضل لأنها تعطي المؤشرات التالية:

-حجم مخضض الديون المتعثرة الى حقوق الملكية قليل.

-ملاءة راس المال قوية.

-مخصصات الديون المتعثرة كافية لمواجهة هذه المخاطر.

-إمكانية شطب ديون متعثرة منخفضة نسبيا.

-سياسة منح القروض رشيدة.

-ربحية افضل مما يتيح فرصة اكبر لنمو المصرف و تحقيق أهدافه.

الجدول رقم (2-6): تصنيف جودة الأصول وفق نسبة اجمالي التصنيف TCR

الدرجة	التصنيف	TCR
1	قوية	اقل من 20%
2	مرضية	20-50%

3	جيدة بعض الشيء	%80-50
4	جيدة	%100-80
5	غير مرضية	اكثر من 100%

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

- علي عبد الله شاهين، اثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS لدعم فعالية نظام التفتيش على البنوك التجارية، دراسة حالة بنك فلسطين المحدود، مرجع سابق، ص.36

4- أسس تصنيف جودة الأصول وفق نظام CAMELS [1]

يتم تصنيف جودة الأصول بالاستناد الى دراسة القضايا التالية:

- حجم و شدة الأصول المتعثرة بالنسبة لإجمالي راس المال.

- حجم و اتجاهات اجال تسديد القروض التي فات موعد تسديدها، و الإجراءات المتخذة لإعادة جدولتها.
- التركزات الائتمانية الكبيرة و مخاطر المقترض الوحيد او المقترضين ذوي العلاقة.
- حجم و معاملة الإدارة لقروض الموظفين .
- فعالية إدارة محفظة القروض بالنظر الى الاستراتيجيات و السياسات و الإجراءات و الضوابط و التعليمات النافذة.
- النشاطات القانونية المتعلقة بالائتمان (مطالبات، ملاحقة المقترضين....الخ).
- مستوى المخصصات المكونة لمواجهة خسائر القروض و الائتمانات المتعثرة.
- أساليب إدارة الأصول الأخرى مثل (الاستثمار بالاوراق المالية، الأصول الثابتة، الكمبيالات.....الخ).

[1] علي عبد الله شاهين،اثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS لدعم فعالية نظام التفتيش على البنوك التجارية – دراسة حالة بنك فلسطين المحدود، مرجع سابق، ص.23

البنك الذي يتم تصنيف جودة اصوله 1 يتصف بالمؤشرات التالية[1]:

- نسبة الأصول متعثرة لا تتجاوز نسبة محدودة من راس المال.
- له اتجاه إيجابي و ثابت في عمليات سداد القروض التي فات موعد تسديدها او تلك التي تم تمديدها.
- يستطيع ضبط التركيزات الائتمانية و قروض الموظفين بشكل جيد بما يعطي حدا ادنى من المخاطرة.
- الضبط الجيد لمحفظة القروض، ووجود رقابة فعالة على عملياتها و متابعة الالتزام بالمعايير و الضوابط التي تضعها الإدارة في هذا الخصوص.
- احتفاظ الإدارة بالمخصصات الكافية و اللازمة لمقابلة الخسائر المتوقعة في القروض.
- الأصول المصرفية الأخرى (غير الائتمانية) التي تحتوي على مخاطر مصرفية طبيعية لا تثير أي تهديد بالخسائر.

البنك الذي يتم تصنيف جودة اصوله 2:

له نفس الخصائص مشابهة لجودة الأصول المصنفة بـ (1) ولكن يشهد نقاط ضعف أو عيوب في واحد أو أكثر من العوامل المذكورة، فالإدارة قادرة على تناول نقاط الضعف دون وجود إشراف تنظيمي عن كثب. كما تتصف بوجود حجم من الأصول المتعثرة (لا تتجاوز بالعادة 25% من اجمالي رأس المال) وبواحدة أو أكثر من الخصائص التالية [2]:

- يشهد البنك اتجاهات سلبية في مستوي الائتمانات التي فات موعد تسديدها والتي تم تمديدها و/أو في مستوى مخصص الخسائر المكونة لمواجهتها.
- توجد نقاط ضعف في معايير الائتمان والإجراءات اللازمة للمتابعة والتحصيل.

[1] علي عبد الله شاهين،اثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS لدعم فعالية نظام التفتيش على البنوك التجارية – دراسة حالة بنك فلسطين المحدود، مرجع سابق، ص.ص 23-24.

[2] علي عبد الله شاهين،اثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS لدعم فعالية نظام التفتيش على البنوك التجارية – دراسة حالة بنك فلسطين المحدود، مرجع سابق، ص.24.

- تثير القروض الممنوحة للموظفين بعض الملاحظات المخالفة للأصول والترتيبات التنظيمية الموضوعة بشأنها.

- انخفاض العائد على الأصول غير الائتمانية والتي تعكس أخطاراً تجاوز الأخطار الطبيعية، ولكن لا تثير تهديدات بالخسائر.

البنك الذي يتم تصنيف جودة أصوله (3) : يظهر نقاط ضعف رئيسية، والتي إذا لم يتم تصحيحها مباشرة فإن ذلك قد يؤدى إلى هلاك راس المال أو إعسار المصرف مما يستدعى وجود إشراف رقابي قوى لضمان اتخاذ الإدارة خطوات فورية لتدارك الأمر ودراسة نقاط الضعف وتصحيح العيوب . كما يتميز هذا التصنيف بكبر حجم الائتمان المتعثر (يتجاوز 50% من راس المال الإجمالي) بالإضافة إلى واحد أو أكثر من الخصائص التالية :

- استمرارية زيادة مستويات الائتمان المتعثرة والتي قد تؤثر على رأس المال أو تؤدى إلى حدوث الإعسار إذا لم يتم المسارعة في اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد منها.

- الائتمانات المصنفة الرديئة (المشكوك فيها والمولدة للخسائر) تتجاوز بشكل كبير المخصصات المكونة بشأنها مما تثير تهديدات لرأس المال.

- تثير الأصول غير الائتمانية خسائر رئيسية في راس المال وقد تتسبب في إعسار المصرف.

البنك الذي يتم تصنيف جودة أصوله (4):

يتميز بضعف عام في العديد من العناصر المذكورة مما تبرز الحاجة الى اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة من قبل السلطة النقدية لإعادة تقوية الأوضاع و توفير الحماية اللازمة لأموال المودعين و يتميز هذا التصنيف بكبر حجم الائتمان المتعثر و قد يصل الى 60% من اجمالي راس المال، و رغم ذلك تتوفر احتمال قبول نجاح إجراءات الإدارة لتحسين جودة تلك الأصول.

البنك الذي يتم تصنيف جودة أصوله (5):

تظهر مستوى عال من الأصول المتعثرة والتي تهدد رأس المال بصورة حادة حيث يتجاوز نسبة 60% من اجمالي راس المال، أو تسبب في وجود مركز سلبي له مما يتطلب وجود إشراف رقابي قوي للحد من استنزاف رأس المال أكثر من ذلك، وتوفير الحماية للمودعين والدائنين. ورغم ذلك يوجد هناك احتمال ضئيل بنجاح إجراءات الإدارة في تحسين جودة أصول البنك.

المطلب الثاني : جودة الإدارة و إدارة الربحية

سوف يتم تحليل العنصر الثالث و الرابع من عناصر معيار CAMELS

أولا: جودة الإدارة :Management Quality

ان العامل الأساسي المحدد لنجاح أي مشروع هو الإدارة و مدى ما يتوفر فيها من مقدرة.

1-مفهوم الإدارة[1]:

تعتبر الإدارة عملية تخطيط و تنظيم و توجيه و تقييم جهود مجموعة من الافراد للعمل نحو هدف مشترك.

و يعرفها Koontz& O'donnell بانها تصميم و توفير جو داخلي بغرض التشغيل الفعال و الكفؤ لأفراد يعملون معا في مجموعات.

اما Drucker فيقول ان الإدارة هي الافراد الذين في القمة. و هي كذلك المدير الذي يوجه عمل الاخرين . اما عن وظيفة الإدارة فيقول انها الأداء الاقتصادي.

[1] صلاح الشنواني، الإدارة التسويقية الحديثة، المفهوم و الاستراتيجية، مؤسسة شباب الجامعة، 1996، ص.ص 37-38.

2- اهم القضايا التي يتعين اخذها في الاعتبار لتحديد التصنيف الملائم للإدارة[1]:

لتصنيف الإدارة يجب النظر إلى المسائل التالية:

- الدراية التامة و فهم المخاطر الملازمة للنشاطات المصرفية والبيئية والاقتصادية السائدة .

- النظر الى الأداء المالي للبنك بالنظر إلى نوعية الأصول، وكفاءة رأس المال، و الأرباح و السيولة .

- تطوير و تنفيذ الخطط و السياسات و الإجراءات والضوابط في جميع مجالات العمل الرئيسية.

- إنتاجية العمل البنكي.

- قوة وملاءمة وظيفة وأعمال التدقيق الداخلي و الخارجي .

- الالتزام بتشريعات وأنظمة البنك المركزي السارية المفعول .

- استراتيجيات الإدارة العليا.

- الاتجاهات نحو تغليب المصلحة العامة للمصرف .

- الالتزام بالقوانين ووجود تفاعل بين مجلس الإدارة و الهيئة العامة للمساهمين .

- تطبيق مبادئ اكتساب الخبرة و المهارات الوظيفية مع مراعاة الإحلال الوظيفي .

- التجاوب مع اهتمامات وتوصيات البنك المركزي و مراعاة الدقة في التقارير والبيانات المالية .

[1] Serhat Yuksel, Hasan Dincer, Umit Hacioglu, CAMELS-based determinats for credit rating of turkish deposit banks, International Journal Of Finance & Banking Studies;V4, N4, 20015, P.3.

- توفير برامج تدريبية للموارد البشرية و استقطاب فعال لها وإنها تعمل بدرجة عالية من الجودة .

3-أسس تصنيف الإدارة وفق وفق نظام CAMELS[1]

- **تتصف الإدارة التي يتم تصنيفها (1) بالمؤشرات التالية:**

- الفهم الشامل للمخاطر الملازمة للنشاطات المصرفية .

- قوة معدل الأداء المالي في جميع المجالات .

- الفهم الملائم و القدرة على الاستجابة للتغيرات في البيئة الاقتصادية .

- مراعاة الالتزام بعمليات التخطيط ودقة تنفيذ السياسات و الإجراءات و الضوابط الرقابية الفعالة في مجالات العمل.

- دقة و ملائمة وظيفة التدقيق الداخلي والخارجي .

- لا تتوفر دلائل على تغليب المصلحة الذاتية .

- مراعاة القوانين و الأنظمة بشكل جيد و قدرة عالية على إدارة المخاطر.

- يعمل كل من مجلس الإدارة التنفيذية و الهيئة العامة و المساهمين معاً بصورة وثيقة.

- التعمق الإداري و التناوب (الإحلال) و التدريب المعقول .

- تجاوب الإدارة و الهيئة العامة و المساهمين مع اعتبارات وتوصيات البنك المركزي.

- **الإدارة التي يتم تصنيفها (2):**

لديها خصائص مشابهة كما في التصنيف 1 ، حيث تعتبر مراعية للقوانين و الأنظمة و ان تطبيقات إدارة المخاطر مرضية نسبيا بالإضافة الى توفر العناصر الأخرى السابق ذكرها،

[1] CAMELS RATING SYSTEM, en.m.wikipedia.org

ولكن توجد بعض العيوب التي يسهل تصحيحها دون رقابة تنظيمية , كما توجد بعض الإشكاليات المتعلقة بواحدة أو اكثر من المجالات المذكورة مما يتعين توجيه الاهتمام الحذر للأوضاع المالية و الظروف المصرفية المرتبطة بأعمال البنك.

- **الإدارة التي يتم تصنيفها (3):**

تظهر نقاط ضعف رئيسية في واحد أو اكثر من العوامل المذكورة أعلاه مما يتطلب وجود رقابة تنظيمية لضمان اتخاذ الإدارة أو مجلس المساهمين الإجراءات التصحيحية المناسبة , فالإدارة التي يتم تصنيفها بـ "3 " تتصف بالعادة بإساءة الاستخدام بشكل بارز من قبل الموظفين، و تجاهل المتطلبات التنظيمية و التقييم الضعيف للمخاطر و العمليات التخطيطية لمسار الأعمال المصرفية، و ردود الفعل غير الملائمة في معالجة المصاعب الاقتصادية و الأداء الاقتصادي الضعيف .

- **الإدارة التي يتم تصنيفها (4):**

تظهر ضعف عام في عدد من العوامل المذكورة . مما تبرز الحاجة إلى إجراء تنظيمي قوي لضمان اتخاذ الإجراء التصحيحي اللازم من قبل البنك المركزي، خاصة إذا ما تفشت عمليات إساءة الاستخدام من قبل الموظفين، و التجاهل للمتطلبات التنظيمية و الإدارية التي قد تدمر الأداء التالي لدرجة احتمال أن يواجه المصرف الإعسار .

- **الإدارة التي يتم تصنيفها (5):**

هي غير فاعلة على الإطلاق و تتطلب إجراء رقابي فوري حيث تظهر هذه الإدارة عيوب في معظم العوامل المذكورة أعلاه ، و يعاني المصرف من ضعف شديد في ادائه المالي، مما يستوجب على البنك المركزي أو الهيئة العامة للمساهمين فرض الوصاية على الموجودات و إجراء التغيير الفوري للإدارة.

و كل هذا يتم تصنيفه حسب معيار ليكارت الخماسي كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-7): معيار ليكارت الخماسي

التصنيف	قوي جدا	قوي	متوسط	ضعيف	ضعيف جدا
الترميز	1	2	3	4	5
فترة الاجابة					

Source : Amir hussain shar, Performance Evaluation of banking sector in pakistan,2011,P.119

ثانيا: إدارة الربحية Earning Quality

تمثل جودة الأرباح استدامة و نمو الأرباح المستقبلية، و قيمة البنك و كفاءته في الحفاظ على الجودة و تحقيق مكاسب مستمرة حيث يتم قياس الربحية مقابل أسعار الفائدة و نسبة المخصصات، و افضل مؤشر يستخدم لقياس العائد هو العائد على الأصول و هو صافي الدخل بعد الضرائب الى اجمالي نسبة الأصول[1].

و ذلك بالإضافة الى دراسة و تحليل العوامل التالية:[2]

- مدي كفاية الأرباح لتغطية الخسائر، وتدعيم كفاية راس المال، و دفع حصص أرباح معقولة .

- نوعية و تركيب عناصر الدخل الصافي بما في ذلك تأثير الضرائب.

[1] CA.Ruchi Gupta, An Analysis of indian public sector banks using camel approach, IOSR, Journal of Business and Management, V16, Issue1, 2014, P.98.

[2] علي عبد الله شاهين، مرجع سابق، ص.27.

- حجم و اتجاهات العناصر المختلفة للدخل الصافي.

- مدي الاعتماد على البنود الاستثنائية أو عمليات الأوراق المالية، و الأنشطة ذات المخاطر العالية أو المصادر غير التقليدية للدخل.

- فعالية اعداد الموازنة و الرقابة على بنود الدخل و النفقات.

- كفاية المخصصات و الاحتياطات الخاصة بخسائر القروض.

1- المؤشرات التي تدخل في حساب الربحية[1]:

هناك ثلاث مؤشرات هي:

***العائد الي مجموع الأصول ROA=الدخل الصافي/ مجموع الاصول**

تقيس هذه النسبة مدى كفاءة الإدارة في الاستخدام الأمثل للأصول في تحقيق الأرباح خلال الاستثمار في الأصول المختلفة و تقارن هذه النسبة بالسنوات السابقة فكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على ارتفاع كفاءة البنك في استخدام اصوله و العكس صحيح.

***العائد على حقوق الملكية ROE= الربح الصافي/ مجموع حقوق الملكية**

[1] محمد سمير دهيرب، نظام التقييم المصرفي بالمؤشرات CAMELS في ظل المخاطر، دراسة تطبيقية على مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، مرجع سابق، ص.285.

حيث تقيس هذه النسبة مدى اتجاه العائد على الأموال المستثمرة، و تقارن هذه النسبة بالسنوات السابقة او بمعيار الصناعة، فكلما ارتفعت هذه النسبة كلما دل ذلك على مدى قدرة البنك على تحقيق أرباح اعلى على حقوق الملكية او راس المال المملوك و العكس صحيح.

***العائد الى صافي الأصول ROAA= صافي الأرباح/ صافي الأصول= معدل الصناعة=1%**

حيث:

صافي الأصول= مجموع الأصول- حقوق الملكية

تقيس نسبة العائد على صافي الأصول (ROAA) مدى كفاءة الإدارة في استخدام الأصول في تحقيق الأرباح من خلال الاستثمار في الأصول المختلفة، و تقارن هذه النسبة بالسنوات السابقة او بمعيار الصناعة، فكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على ارتفاع كفاءة المصرف في استخدام اصوله والعكس صحيح، كما تعتبر هذه النسبة أساسا لتقييم البنك وفق مكونات نظام (CAMELS).

2-أسس تصنيف الربحية حسب معيار CAMELS [1] :

البنك الذي تصنف ارباحه 1 يتصف بالمؤشرات التالية :

- يوفر الدخل الكافي تحقيق متطلبات تكوين الاحتياطي اللازم لنمو راس المال و دفع توزيع الأرباح المعقولة للمساهمين.

- سلامة أوضاع الميزانية و التخطيط و الرقابة القوية على بنود الدخل و النفقات.

[1] محمد سمير دهيرب، نظام التقييم المصرفي بالمؤشرات CAMELS في ظل المخاطر، دراسة تطبيقية على مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، مرجع سابق، ص.276.

- الاتجاه الإيجابي في فئات الدخل و النفقات الرئيسية.

- الاعتماد بحد أدنى على البنود الاستثنائية و مصادر الدخل غير التقليدية .

- نسبة الربحية بالعادة تكون فوق 1%.

البنك الذي يتم تصنيف ارباحه (2):

يولد دخلا كافياً لتلبية متطلبات الاحتياطيات اللازمة. ويوفر نمواً لرأس المال ويدفع حصص أرباح معقولة . الا أن المصرف *قد يشهد* اتجاهات سلبية تبدأ بالاعتماد على الدخل الاستثنائي لزيادة الأرباح الصافية، مما يتطلب تحسين قدرة الادارة في التخطيط والرقابة على عمليات المصرفية، كما يجب أن تكون الإدارة قادرة على دراسة نقاط الضعف دون رقابة تنظيمية. وتكون نسبة الربحية 1% أو قريبة منها (بين 0.75% و 1%).

البنك الذي يتم تصنيف أرباحه (3): يظهر نقاط ضعف رئيسية في واحدة من أكثر من العوامل الواردة أعلاه. و قد يشهد المصرف انخفاضا في أداء الأرباح بسبب إجراءات الإدارة او عدم فعاليتها، مما يعيق تكوين الاحتياطيات اللازمة . وتبلغ نسبة الربحية هنا بين 0.5% 0.75%، الامر الذي يتطلب وجود رقابة تنظيمية لضمان اتخاذ الإدارة خطوات مناسبة لتحسين أداء الأرباح المصرفية.

البنك الذي يتم تصنيف أرباحه (4): يشهد مشاكل حادة في الربحية وقد يكون صافي الربح إيجابي ولكنه غير كاف للاحتفاظ بالاحتياطي الملائم ونمو راس المال المطلوب. ويتطلب هنا ضرورة تقوية أداء الأرباح لمنع الخسارة برأس المال. ويجب أن تتخذ الإدارة إجراء فوري لتحسين الدخل والرقابة على النفقات. كما يتطلب من البنك المركزي أو الإدارة تقييد العمليات غير الإيجابية بوسائل إلغاء أو وقف الترخيص الممنوح لها وفرض متطلبات أساسية على مجلس الإدارة التنفيذية ومجلس المساهمين لخفض نمو الأصول من خلال تعليق بعض

الأنشطة المصرفية . حيث أنه بدون إجراءات تصحيحية فورية قد تتطور الخسائر بصورة تهدد الملاءة المصرفية. وتكون نسبة الربحية هنا بين 25% و 50%.

البنك الذي يتم تصنيف أرباحه (5):

يشهد خسائر بصورة تعرض ملاءته للمخاطر مما يتطلب وجود رقابة تنظيمية قوية لتنفيذ الإجراءات التصحيحية ، حيث أنه بدون إجراء فوري فإن الخسائر قد تتسبب بالإعسار الوشيك . وتبلغ نسبة الربحية هنا أقل من 0.25% أو الدخول بالخسائر.

المطلب الثالث: إدارة السيولة و الحساسية تجاه مخاطر السوق

أولا: إدارة السيولة Liquidity

تعتبر السيولة من الموضوعات البالغة الأهمية ضمن ما تسعى الى تحقيقه الإدارة المعاصرة، و ترجع هذه الأهمية لكون السيولة تمثل الهدف القصير الاجل الذي تدور حوله جملة من القرارات المالية ضمن حركة القرار الشاملة و الكاملة التي تمارسها إدارة مالية.

يتحدد مقدار السيولة في المؤسسة بما تملكه الإدارة من أصول متداولة و التي تتمثل في النقد و الاستثمارات المؤقتة و الحسابات المدينة و المخزون السلعي بمكوناته و غيرها من الفقرات المتداولة.

1- مفهوم السيولة: بشكل عام يمكن ادراج المفاهيم التالية للسيولة:[1]

النقد(cash) الجاهز: و هو النقد الموجود في الصندوق و في حساب المؤسسة لدى البنك مضافا اليه الرصيد غير المستعمل من الاعتماد المتفق مع البنك.

[1] حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، ط2، 2011،الأردن، ص.ص101-103.

سيولة الموجود: أي سيولة الأصل و تعني سرعة او سهولة تحول الموجود الى نقد جاهز دون خسائر تذكر، ان جميع الموجودات المتداولة هي موجودات سائلة الا انها تتفاوت من حيث شدة سيولتها، فالنقد هو المعيار المطلق للسيولة و بموجبه تتحدد بسيولة الموجود، اما الحسابات المدينة فهي موجودات شبه سائلة حيث تبتعد عن النقد الجاهز، بعملية واحدة هي التحصيل لان الحسابات المدنية تمثل مبيعات اجله، اما المخزون السلعي فهو موجود شبه سائل

سيولة المؤسسة: و تعني قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته في الوقت المحدد للوفاء و حسب السير الطبيعي للأمور أي دون ان تحتاج لان تقترض او لان تبيع موجودات غير معدة أصلا للبيع لكي تسدد التزاماتها.

ومنه يمكن القول ان السيولة المصرفية تعني قدرة البنك التجاري على التسديد نقدا لجميع التزاماته التجارية و على الاستجابة لطلبات الائتمان او منح القروض الجديدة و هذا يستدعي توفر نقد سائل او إمكانية الحصول عليه عن طريق تسييل بعض أيضا الا انه يبتعد عن النقد السائل بسبب طبيعته حيث ان تحويلها الى نقد يتطلب خطوات اكثر او زمنا أطول. اصوله، أي تحويلها الى نقد سائل بسرعة و سهولة، و بناءا على ذلك يقصد بالسيولة المصرفية (الاحتفاظ بموجودات نقدية سائلة إضافة الى موجودات مالية تغلب عليها صفة السيولة لمواجهة الاحتياجات النقدية الفورية او العاجلة).

2- مكونات السيولة المصرفية:[1]

يُمكن تقسيم مكونات السيولة المصرفية إلى جزأين رئيسين:

[1] محمد جبار الصائغ، رضا صاحب أبو حمد، دراسة تحليلية للسيولة المعرفية لعينة من المصارف التجارية الأردنية، كلية الاقتصاد، جامعة الكوفة ص 4.

2-1 الإحتياطيات الأولية:

هي تلك الموجودات النقدية التي يمتلكها البنك التجاري دون أن يكسب منها عائداً،(وتتألف هذه الإحتياطيات على مستوى البنك الواحد من أربعة مكونات، هي:

-النقد بالعملة المحلية والأجنبية في الصندوق:

يشمل مجموع الأوراق النقدية بالعملة المحلية والأجنبية والمسكوكات. وتسعى المصارف التجارية إلى تقليل هذا المجموع إلى أقل حدّ يمكّنها من مواجهة إلتزاماتها المصرفية تجاه الآخرين. وإنّ السبب في ذلك يعود إلى أنّ هذا الرصيد لا يُدرّ أيّة عوائد، كما أنّه قد يتعرض إلى التلاعب من قبل الموظفين في الداخل، وقد يتعرّض إلى السرقة من الخارج، خاصة في المناطق غير الآمنة.

-الودائع النقدية لدى البنك المركزي:

تنص التشريعات الحديثة على إلزام المصرف التجاري بالإحتفاظ بنسبة من أمواله في صورة نقد سائل لدى البنك المركزي، والتي تعرف بنسبة الإحتياطي القانوني. والبنك المركزي لا يدفع أيّة فوائد على نسبة الاحتياطي القانوني الذي يودّعه المصرف التجاري لديه، ولكن إذا زادت نسبة الإيداع عن النسبة المقررة التي نصّت عليها القوانين، فإنّ البنك المركزي يدفع فائدة على هذه الزائدة المودّعة لديه.

-الودائع لدى البنوك المحلية الأخرى:

وهي الأموال التي يودعها المصرف التجاري لدى المصارف المحلية الأخرى من أجل مقاصة الصكوك وتحصيل فقرات أخرى من الديون، ويزداد حجم هذه الودائع كلما واجهت المصارف المودّعة صعوبة في تشغيل النقد لديها أو زادت علاقاتها الصيرفية مع المصارف المراسلة داخل البلد وخارجها.

-الصكوك تحت التحصيل:

وتمثل الصكوك المودعة في المصارف الأخرى، والتي لم يتم استلام قيمتها لحد الآن.

-الودائع لدى المصارف الأجنبية في الخارج:

تستطيع المصارف التجارية الاحتفاظ بأرصدة نقدية لدى المراسلين في خارج البلد، ممّا لا يزيد على نسبة معينة تحددها طبيعة السياسة النقدية والاقتصادية في ذلك البلد، من مجموع قيم اعتماداتها المستندية القائمة والتزاماتها الأخرى.

وتنقسم الإحتياطيات الأولية من حيث مشروطيتها القانونية إلى نوعين، هما:

الإحتياطيات القانونية[1]:

تشمل مجموع الأموال النقدية وشبه النقدية التي يحتفظ بها المصرف وفقاً للسياسة النقدية التي يحددها البنك المركزي، فالجزء النقدي من هذه الأموال يكون ضمن الإحتياطيات الأولية الذي يأخذ شكل نقد في الصندوق، وودائع لدى البنك المركزي والجزء شبه النقدي يكون ضمن الإحتياطيات الثانوية، الذي يأخذ صور حوالات الخزينة وسندات الحكومة.

وللإحتياطيات القانونية فوائد، أهمها أنّها تُعدّ عاملاً واقياً لسيولة المصرف والمحافظة على سلامة مركزه التنافسي، وذلك من خلال تأدية الإلتزامات المترتبة عليه في مواعيد الإستحقاق المتفق عليها، كما أنّها تعمل على تعزيز ثقة السلطات الرقابية وثقة الزبائن بقدرة المصرف في المحافظة على أموال المودّعين وعدم المغالاة في توظيف أموال الغير في أنشطة ما قد ينجم عنها مخاطر معيّنة، ويسهل عليها أن تكون الملجأ الأخير للإقراض.

[1] محمد جبار الصائغ، رضا صاحب أبو حمد، دراسة تحليلية للسيولة المعرفية لعينة من المصارف التجارية الأردنية، مرجع سابق، ص. 4.

كما وتعاني الإحتياطيات القانونية من سلبيات أهمها أنّها تتمثل في تقييد قابلية المصرف في منح القروض والقيام بالإستثمارات، وهذا يؤدي إلى تقليل ربحيته، وكأنّ هذه الإحتياطيات نوع من أنواع التكاليف التي يجب أن تتحملها المصارف لقاء القيام بأعمالها، فكلما انخفضت هذه الإحتياطيات زادت قابلية المصرف عللا الإقراض والإستثمار، وبالتالي زادت ربحيته.

إنّ وجود جزء من الإحتياطيات القانونية على شكل حوالات الخزينة وسندات الحكومة (أموال شبه نقدية) له غرضان هما: **الأول** مساعدة المصارف على تحقيق أرباح متواضعة من بعض احتياطياتها القانونية. والثاني تشجيع المصارف التجارية على مسك الدين العام، الذي هو عبارة عن قروض مقدمة من المصارف إلى الحكومة، وتكون لفترات قصيرة الأجل، كما في حوالات الخزينة، وطويلة الأجل، كما في السندات، وهي تمثل دَيناً على الدولة لتغطية العجز الحاصل في ميزانيتها.

-الإحتياطيات العامة:

وهي الأموال النقدية وشبه النقدية التي لا يحتفظ بها المصرف بموجب تشريعات السلطة النقدية، وإنما يحتفظ ببعض منها ويستخدم بعضاً آخر وفقاً لسياسته المصرفية.

2-2 الإحتياطيات الثانوية:

الإحتياطيات الثانوية في المصرف التجاري هي عبارة عن موجودات سائلة تدرّ لها عائداً، وتشتمل على الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة، والتي يمكن تحويلها إلى نقد سائل عند الحاجة، وتحقق هذه الإحتياطيات في مجال السيولة فوائد متعددة، منها أنّها

تسهم في تدعيم الإحتياطيات الأولية، وفي استيعاب ما يفيض من الإحتياطيات الأولية عن متطلبات المصرف، وكذلك إنّها تساهم في تحقيق نسبة من أرباح المصرف.

والإحتياطيات الثانوية تتكون من جزئين، **الأول** محدد قانوناً، ويسمى بالإحتياطيات القانونية، والذي يأخذ شكل حوالات الخزينة وسندات الحكومة، ويظهر هذا الجزء واضحاً عندما تحتاج الدولة إلى أموال لتمويل العجز الحاصل في ميزانيتها نتيجة لزيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة، أما الجزء الثاني من الإحتياطيات الثانوية، فيكون محدداً بحسب سياسة المصرف التجاري ذاته، أي إنّها تعتبر بمثابة إدخار يُستخدم عند الحاجة إليه، كأن يتم تحويل جزء منه إلى إحتياطيات أولية، أو تحويل جزء من الأخيرة إليه.

إنّ المصارف التجارية كغيرها من منشآت الأعمال، تسعى إلى زيادة أرباحها، وبالتالي ليس من مصلحتها الإحتفاظ باحتياطيات أولية تفوق حاجتها الفعلية، أي إنّها يمكن أن تستخدم جزءاً من أموالها في إستثمارات قصيرة الأجل، كشراء الأوراق المالية، والأوراق التجارية التي هي إضافة إلى أنّها مربحة، فإنّها تتمتع بسيولة عالية، وهذه هي الإحتياطيات الثانوية.

3- النقاط التي يجب مراعاتها عند دراسة سيولة البنك[1]:

لا بد من دراسة القضايا التي تتعامل مع هذا العنصر كما يلي:

- مصادر الأموال السائلة (الأصول سريعة التحويل الى نقد) و المتاحة لتلبية التزامات البنك اليومية و حجمها.

-درجة تقلب الودائع و الطلب على القروض.

[1] علي عبد الله شاهين، مرجع سابق، ص.29.

-درجة ملائمة تواريخ الاستحقاق الأصول و الخصوم.

-درجة الاعتماد على الإقراض بين البنوك لتلبية حاجيات السيولة.

-درجة ملائمة عمليات الإدارة للتخطيط و الرقابة.

4- قياس سيولة البنك:[1]

افضل مقايس السيولة ما كان منها قائما على أساس التدفق النقدي لكن صعوبة تقدير مثل هذه التدفقات تجعل المقايس القائمة على الأساس الكمي هي الأكثر استعمالا، و تتنوع هذه المقايس فيما يلي:

-نسبة الودائع الى الموجودات:

تقيس هذه النسبة مدى أهمية الودائع في تمويل موجودات البنك، و يفضل استعمال الودائع المستقرة (core deposits) عند احتساب هذه النسبة، بدلا من جميع الودائع، و يقصد بالودائع المستقرة تلك التي يتوقع ان تبقى في المصرف برغم الظروف الاقتصادية المختلفة و تلك التي تقل عن الحد الأدنى للتامين الوطني على الودائع، اذا وجد مثل التامين، ويتوقع ان تكون نسبة الودائع المستقرة الى موجودات عالية في المصارف الصغيرة التي تعتمد على قاعدة واسعة من العملاء، و منخفضة لتلك المعتمدة على إدارة المطلوبات.

-نسبة التسهيلات الى الموجودات:

بما ان القروض تعتبر اقل موجودات المصرف سيولة، خاصة في البلدان التي لا يوجد فيها سوق ثانوية للقروض لذا فان هذه النسبة تعبر بشكل غير مباشر عن مدى حالة السيولة، فالنسبة العالية مؤشر على التوسع في الإقراض و بالتالي انخفاض السيولة بينما تشير النسبة

[1] إدارة السيولة في المصرف التجاري، اضاءات مالية و مصرفية، نشرة توعية تصدرها معهد الدراسات المصرفية، السلسلة الخامسة، العدد2، الكويت، سبتمبر 2002.

المنخفضة الى وضع سيولة جديدة و طاقة افتراضية كامنة و من الملاحظ ان تميل هذه النسبة للتغير من حجم البنك.

5-أسس تصنيف السيولة حسب معيار CAMELS [1]

بناءا على ما سبق يمكن تصنيف السيولة الخاصة بالبنك وفقا لمايلي:

- **البنك الذي يتم تصنيف سيولته (1):** يتصف بما يلي:

- الدراية الكاملة و الشاملة لبيان الميزانية وبيئة العملاء والبيئة الاقتصادية من قبل الإدارة

- توفر الأصول السائلة لمواجهة تقلب الودائع والطلب على القروض الغير متوقع.

- لا يعتمد على الاقتراض من البوك الأخرى لتلبية احتياجات السيولة، و ان كان فذلك في حدود معقولة.

- الرقابة و الاشراف القوي على عمليات البنك.

- حسن و جودة التسيير من قبل الإدارة .

- **البنك الذي تم تصنيف سيولته (2):** يتميز بنفس خصائص تصنيف السيولة (1) ولكن تشهد نقاط ضعف واحد أو أكثر من العوامل أعلاه ويمكن تصحيح نقاط الضعف هذه من خلال تطبيق إطار زمني معقول دون الحاجة الى رقابة تنظيمية عن كثب .فعلى سبيل المثال، قد يلبى البنك احتياجاته من السيولة ولكن تنقصه الخبرة الإدارية المناسبة أو التخطيط والرقابة و الإشراف الفعال للعمليات، او قد يشهد البنك مشكلات بشأن السيولة وقد تتخذ الإدارة رد فعل مناسب، لكن قد تفشل في اتخاذ الخطوات الضرورية في منع تكرار تلك المشكلات، أو قد تغفل الإدارة أو تتناول بشكل غير مناسب الاتجاهات السلبية.(انخفاض

[1] علي عبد الله شاهين، مرجع سابق، ص.ص29-30

مستوى الأصول السائلة، وزيادة تقلب الودائع، وارتفاع درجة الاعتماد على عمليات الاقتراض بين البنوك كمثال.

- **البنك الذي يتم تصنيف سيولته (3):** يظهر نقاط ضعف رئيسية في واحدة أو أكثر من العوامل أعلاه، و يشير الى عدم الحنكة في إدارة السيولة مما يؤدي الى ظهور مشكلات متكررة في السيولة، كما تبرز الحاجة أيضا على تدارس الإدارة الفوري للاتجاهات السلبية لتجنب الازمات في قدرة البنك على تلبية الالتزامات اليومية، مما يتطلب الأمر وجود رقابة تنظيمية لضمان تدارس الإدارة بالشكل المناسب للأمور الهامة .

- **البنك الذي يتم تصنيف سيولته (4):** يتميز بانه يشهد مشاكل سيولة حادة مما تتطلب رقابة تنظيمية فورية قوية لذلك يجب أن تتخذ إجراءات فورية لتقوية مركز السيولة لضمان تلبية البنك لاحتياجاته الحالية، كما يجب أن يقوم البنك بالتخطيط المكثف للتعامل مع احتياجات السيولة القصيرة المدى وغير المتوقعة .

- **البنك الذي يتم تصنيف سيولته (5):** هذا لبنك يتطلب مساعدة البنك المركزي أو مساعدة مالية خارجية لتلبية احتياجاته الحالية من السيولة. وتبرز الحاجة لمثل هذه المساعدة الفورية لمنع انهيار البنك و افلاسه بسبب عدم قدرته على التوفيق بين طلبات المودعين و المقترضين.

ثانيا: الحساسية لمخاطر السوق Sensitivity to market risk

تغطي الحساسية لمخاطر السوق مدى تأثير التعرض للمخاطر على البنوك، حيث يقوم الممتحنون يقوم الممتحنون بتقييم حساسية المؤسسة لمخاطر السوق من خلال مراقبة إدارة الائتمان و بهذه الطريقة يستطيع الفاحصون ان يرو كيف يؤثر الإقراض بكل انواعه على بنك ما.

1- مفهوم مخاطر السوق

هي المخاطر التي تعرض المراكز المحمولة داخل ميزانية المؤسسة و خارجها لخسائر نتيجة لتقلب الأسعار في السوق[1]

و هذا النوع من المخاطر تم اضافته الى متطلبات معيار CAMELS في سنة 1996، بحيث يتوجب على البنوك الاحتفاظ براس مال لمواجهة مخاطر السوق بأنواعها[2]

و يقوم تقويم المخاطر السوقية على عدم الاستقرار في مؤشرات السوق، أسعار الفائدة و مؤشرات بورصة الأسهم، ويقاس عدم الاستقرار بتقلبات السوق[3]، و تشمل مخاطر السوق مايلي:

مخاطر سعر الفائدة: خطر سعر الفائدة يعرف بالحالة التي يجد فيها البنك مردوديته تتاثر بفعل تطور معدل الفائدة، اوهي الخسائر المرتبطة بالتغير الغير مرغوب في سعر الفائدة، حيث يؤثر على قيمة عناصر الميزانية و عوائدها.

مخاطر تقلبات سعر الصرف: تنشا مخاطر سعر الصرف من التحركات في سعر الصرف، و مثل هذه التحركات يمكن ان تكون كبيرة كما اتضح من احداث خريف عام 1996 في أوروبا.

مخاطر التسعير: تتمثل مخاطر السعر في الخسارة التي يتكبدها المصرف نتيجة للتغيرات المعاكسة في الأسعار السوقية، و تنشا من تذبذبات أسواق السندات و الأسهم و السلع.

---

[1] بلعزوز بن علي، استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد07، 2009، ص.334.

[2] نصر عبد الكريم، المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل 2، دراسة لطبيعتها و سبل ادارتها في حالة البنوك العاملة في فلسطين، المؤتمر العلمي السنوي الخامس، جامعة فيلادلفيا الأردنية، 4-2007/07/5، ص.11.

[3] طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص.205.

و رغم جميع هذه المخاطر ذات أهمية الا ان مخاطر سعر الفائدة تبقى اهم المخاطر التي ينبغي على المصارف ان تظل مهمومة بشأنها.

2- النقاط الواجب مراعاتها عند دراسة حساسية البنك لمخاطر السوق

ان تقييم الحساسية لمخاطر السوق لا تعتمد على نسب أساسية مثل العناصر الأخرى لنظام CAMELS وانما يتوقف بدرجة كبيرة على مكونات الميزانية العمومية و الأنشطة التي تتضمنها، و بسبب صعوبة هذا التحليل فان هذا المكون يحتاج الى عناصر من المفتشين يتمتعون بخبرة و كفاءة فنية عالية[1]، و بالتالي هناك العديد من العوامل التي يتعين اخذها في الاعتبار عند اجراء التفتيش اهمها[2].

- درجة حساسية هيكل الأصول و الخصوم للتغيرات العكسية في أسعار الفوائد و أسعار الصرف و أسعار الأسهم.

- درجة قدرة الإدارة على قياس و ضبط درجة التعرض للمخاطر.

- درجة المخاطرة التي يتعرض لها البنك جراء المتاجرة بالأوراق المالية

- توفر إدارة قوية لتطبيق فعال للسياسات و الإجراءات اللازمة لإدارة و مراقبة المخاطر الائتمانية

- درجة وجود نظام رقابة داخلية فعال لمراقبة العمليات المصرفية بالإضافة الى وجود نظام فعال للتدقيق الداخلي

- درجة ملاءمة و مرونة هيكل الميزانية في مواجهة المخاطر السوق.

[1] محمد سمير دهيرب، نظام التقييم المصرفي بالمؤشرات CAMELS في ظل المخاطر، مرجع سابق، ص.ص 289-290

[2] Ranjana sahajwala, Paul van den bergh, Supervisory risk assment and early warning systems, Basel committee on banking supervision working papers, N4, 2000, P46.

– درجة وجود و تطبيق إجراءات كافية تسمح بأجراء مراجعة و تقييم دوري لإدارة المخاطر.

– درجة قدرة الإدارة على مراقبة التغيرات الجارية في البيئة التنافسية المصرفية.

– درجة اجراء و تطبيق دراسات فنية كافية حول حصر و مراقبة جميع أنواع المخاطر قبل الشروع في الدخول في اية مشروعات جديدة، و تقديم منتجات و خدمات مصرفية جديدة.

– درجة وجود نظم معلومات إدارية كافية تضمن انسياب و تدفق المعلومات ضمن تقارير مالية للإدارة العليا تحدد جميع المخاطر المحيطة بالعمليات و الأنشطة بشكل دقيق .

– وجود جهاز رقابة يتمتع بالاستقلالية التامة من حيث الصلاحيات و المهام و قادر على القيام بواجباته بما يتلاءم و طبيعة و حجم المخاطر.

3– نسب و مؤشرات الحساسية الى مخاطر السوق[1]:

يمكن قياس الحساسية الى مخاطر السوق وفق النسب التالية :

اجمالي الأوراق المالية الى اجمالي الأصول

تكشف هذه النسبة عن العلاقة بين الأوراق المالية و أصول البنك، فكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما كان ذلك يشكل خطرا على محفظة البنك، و كلما انخفضت كان ذلك احسن للبنك، كما ان هذه النسبة تعكس قدرة البنك على تحمل المخاطر.

الفرق بين الأصول الحساسة للفائدة و الخصوم الحساسة للفائدة

[1] Parvesh Kumar Aspal, Sanjeev Dhawan, CAMELS RATING FOR EVALUATING FINANCIAL PERFORMANCE OF BANKING SECTOR A THEORETICAL PERSPECTIVE, International Journal Of System Modeling And Simulation, V1, 2016, P.14

$$GAP= RSA_s - RSL_s$$

تستخدم هذه النسبة للحكم على أرباح البنك في فترة زمنية محددة، فاذا كانت النتيجة بالسالب فهذا يعني ان الخصوم حساسة للفائدة اكثر من الأصول و العكس صحيح، و في هذا الاطار لابد من توضيح مايلي:

– في حالة كانت النتيجة موجبة و ارتفعت معدلات الفائدة فان ذلك سيؤدي الى ارتفاع في أسعار الفائدة الدائنة و المدينة و زيادة في صافي عائد الفائدة فان ذلك سيؤدي الى انخفاض في أسعار الفائدة الدائنة و المدينة يترتب عليه انخفاض في صافي عائد الفائدة.

– في حال كانت النتيجة بالسالب و ارتفعت معدلات الفائدة يترتب على ذلك ارتفاع في أسعار الفائدة الدائنة و المدينة و انخفاض في صافي عائد الفائدة، و في حال انخفاض معدلات الفائدة فان ذلك سيترتب عليه انخفاض في أسعار الفائدة الدائنة و المدينة و زيادة في صافي عائد الفائدة

– في حال كانت النتيجة صفر و ارتفعت معدلات الفائدة يترتب على ذلك ارتفاع الفائدة الدائنة و المدينة و لا يحدث أي تغير في صافي عائد الفائدة، و في حال انخفاض معدلات الفائدة فان ذلك سيترتب عليه انخفاض في أسعار الفائدة الدائنة و المدينة و لا يحدث أي تغير في صافي عائد الفائدة.

الأصول الحساسة للفائدة الى الخصوم الحساسة للفائدة

$$GAP= RSA_s/RSL_s$$

تترجم هذه النسبة ناتج الفجوة بين الأصول الحساسة للفائدة و الخصوم الحساسة للفائدة المذكورة سابقا، فاذا كانت قيمة الفجوة GAP موجبة فان هذه النسبة نتيجتها واحد1 صحيح او اكبر من واحد، اما اذا كانت النتيجة بالسالب فهذا يعني انها اقل من واحد.

و لا تعتبر هذه النسبة او ناتج المعادلة السابقة مؤشر كافي للوقوف على مخاطر السوق الحساسة للفائدة دون تحديد معيار من قبل إدارة البنك، الا ان هذه النسبة وناتج المعادلة السابقة توضحان وجود مخاطر حساسة للتغير في أسعار الفائدة مقابل الفجوة سواء كانت النتيجة سالبة او موجبة في المعادلة او كانت النسبة واحد او اقل.

الفجوة المطلقة الى العائد على الاصول

|GAP|/Eearning Assets=%

الفجوة المطلقة تقيس نسبة الأصول و الخصوم الحساسة لمخاطر السوق فكلما ارتفعت هذه النسبة كلما زادت المخاطر الحساسة للسوق، و لكن لا يوجد معيار لهذه النسبة او النسب السابقة الا المعيار الذي تحدده إدارة البنك من خلال نسبة الفجوة المستهدفة.

ويتم تحليل الحساسية لمخاطر السوق من خلال النسب التالية[1]:

- نسبة هامش صافي ربح الفائدة.
- قياس فجوة الاستثمار بين الأصول و الخصوم الحساسة للفائدة.
- مقارنة الفجوة المستهدفة من الإدارة مع نسبة الفجوة المطلقة، او قياس قيمة الفجوة المستهدفة من الأصول الحساسة للفائدة مع الفجوة الفعلية.

4-أسس تصنيف الحساسية إلى مخاطر السوق وفق معيار CAMELS

البنوك التي تصنف حساسيتها إلى مخاطر السوق1

تتصف بالمؤشرات التالية:

- التحكم بمخاطر السوق بدرجة كبيرة.
- إمكانية مواجهة التغيرات العكسية في أسعار الفائدة من خلال صافي أرباح البنك.

[1] Parvesh Kumar Aspal, Sanjeev Dhawan, CAMELS RATING FOR EVALUATING FINANCIAL PERFORMANCE OF BANKING SECTOR A THEORETICAL PERSPECTIVE, P.P13-14

– إمكانية الإدارة من التسيير الجيد لاصول البنك دون مخاطر تذكر.

–تمتع البنك بوجود نسبة الأرباح و ملاءة راس المال قويان في مواجهة مخاطر السوق.

البنوك التي تصنف حساسيتها إلى مخاطر السوق 2 :

تملك نفس خصائص كما في التصنيف رقم 1 إلا أن هناك ضعف في نقطة واحدة أو أكثر من العوامل المذكورة، فدرجة التحكم بمخاطر السوق قوية، ومستوى الأرباح والملاءة لرأس المال قويان في مواجهة مخاطر السوق.

البنوك التي تصنف حساسيتها إلى مخاطر السوق (3):

يتميز بانخفاض درجة التحكم بمخاطر السوق حيث تحتاج إلى تحسين، كما أن صافي أرباح البنك غير حساسة على مواجهة التغيرات العكسية لأسعار الفائدة، ويواجه مشاكل في الممارسات الإدارية، بالإضافة إلى أن مستوى الأرباح وملاءة رأس المال غير قويين في مواجهة مخاطر السوق، الامر الذي يستوجب وجود رقابة تنظيمية لضمان اتخاذ الإدارة أو هيئة المساهمين الإجراءات التصحيحية المناسبة .

البنوك التي تصنف حساسيتها الى مخاطر السوق (4):

تشهد ضعفا عام في عدد من العوامل المذكورة، مما يبرز الحاجة الى اجراء تصحيحي لازم من قبل البنك المركزي خاصة اذا كانت هناك مشكلة حقيقية في التحكم بمخاطر السوق، وصافي أرباح البنك الغير حساسة الى مواجهة التغيرات العكسية لاسعار الفائدة، و يواجه مشاكل في الممارسات الإدارية، بالإضافة الى ان مستوى الأرباح و ملاءة راس المال غير قويين لمواجهة مخاطر السوق.

البنوك التي تصنف حساسيتها الى مخاطر السوق (5):

يشهد مشاكل حادة في التحكم بمخاطر السوق، و صافي أرباح المصرف غير الحساسة على مواجهة التغيرات العكسية لاسعار الفائدة، و في الممارسات الإدارية بالإضافة الى ان

مستوى الأرباح و ملاءة راس المال ضعيفان في مواجهة مخاطر السوق، ممايعني ان جميع تلك العوامل غير فاعلة على الاطلاق و تتطلب إجراءات رقابية تصحيحية قوية، حيث انه بدون هذه الإجراءات الفورية فان خسائر فادحة قد تتسبب بإفلاس البنك.

المبحث الثالث: طريقة استخدام معيار CAMELS

بعد ان قمنا بتحليل كل عنصر من عناصر معيار CAMELS على حدى، سوف نتعرف على كيفية استخدام هذا المعيار في قياس أداء الفروع و تصنيفها و كذلك طرقة عمله في التقييم الكلي لأداء البنك ثم في الأخير نتطرق لاهم الانتقادات الموجهة الى هذا المعيار.

المطلب الأول: كيف يمكن استخدام معيار CAMEL في قياس أداء الفروع وتصنيفها:

عملا بمبدأ الرقابة الذاتية التي تسعى البنوك لتفعيله وفقا لمعايير لجنة بازل الثانية في الدعامة الثانية للمعيار تم تطوير معيار CAMELS حتى يقوم كل بنك بتقييم نفسه بنفسه ويقف على حقيقة موقفه المالي قبل أن يتم تقييمه بواسطة البنك المركزي.

أولا: ملخص لتقييم أداء الفرع وفق CAMELS

يمكننا تلخيص تقييم أداء الفروع وفق منهجية CAMELS حيث يتم تطبيقه بواسطة إدارات التفتيش والمراجعة الداخلية بالبنك المعني، حيث يحتوي التقرير على إسم الفرع وتاريخ التقييم (التفتيش) ودرجات التقييم للبنود الستة المكونة للمعيار كالآتي:

الشكل رقم (2-4)ملخص تقرير التفتيش للفرع وفق تصنيف CAMELS

إسم البنك والفرع: .....

تاريخ التفتيش.....

البند	التصنيف في	
	تاريخ التفتيش الحالي	تاريخ التفتيش السابق
1- رأس المال		
2- جودة المنتوجات		
3- الإدارة		
4- الربحية		
5- السيولة		
6- الجملة		

7- التقييم النهائي		

ملاحظات: .....

أعد بواسطة: .....

روجع بواسطة: .....

التاريخ: .....

المصدر: مالك الرشيد، مقارنة بين معياري CAMELو CAEL، مرجع سابق،ص.7

ثانيا: الهدف من تصنيف الفروع

إن تصنيف الفروع يحقق الأهداف التالية[1]:

- تقييم أداء الفروع وفق معيار ثابت موحد في إطار التقييم الكلي للبنوك.
- تصنف الفروع إلى خمس درجات وفق مؤشرات الأداء مما يساعد إدارة البنك على الرفع من جودة الأداء ورفع كفاءة الفروع الأقل تصنيفا.
- يحدد مواطن الضعف في أداء فروع البنك في البنود الستة المكونة للمعار مما يساعد على سد الثغرات في البنود ذات الأداء غير المرضي.
- يتيح للمراقب مطابقة المعلومات المقدمة بواسطة رئاسة الفرع مع معلومات الفرع بغرض الوصول للتقييم النهائي لكل فرع على حدى وللبنوك ككل في آن واحد.

ثالثا: أسس تقييم الفروع حسب كل مكون من مكونات معيار CAMELS[2]:

1- تقييم راس مال الفرع

[1] مالك الرشيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص.8

[2] مالك الرشيد احمد، مرجع سبق ذكره، ص.9

تحتسب نسبة كفاية رأس مال الفرع حسب نسبه مساهمة إجمالي موجوداته لجملة موجودات البنك كالآتي:

جملة موجودات الفرع / جملة موجودات المصرف × رأس المال

يؤخذ في الإعتبار:

- نوعية الموجودات.
- حجم الفرع وموقعه الجغرافي.
- نسبة التغير في نوعية موجودات الفرع التي قد تؤدي إلى إنخفاض في درجة تصنيف رأس المال.
- معدل الزيادة في نسبة مساهمة رأس مال الفرع مقارنة مع معدل الزيادة في موجوداته.
- تقييم الموجودات ودرجة المخاطرة فيها.

2-تصنيف إدارة الفرع:

يمكننا تلخيص النقط التي تؤخذ بعين الاعتبار عند تقييم إدارة الفرع في النقاط التالية[1]

- رأس المال، جودة الاصول، الربحية والسيولة
- وجود خطة وبرامج مستقبلية للفرع
- القدرات الفردية لموظفي الفرع

[1] مالك الرشيد، مرجع سابق، ص.10

- كفاءة إدارة أنظمة المعلومات بالفرع

- فعالية إدارة الفرع واللجان

- إستخدام الفرع لخدمة الأغراض الشخصية (تمويل الأطراف ذو العلاقة- مديري العاملين بالفرع)

- مستوى الإلتزام بالضوابط الشرعية والقوانين واللوائح والمنشورات.

- مستوى تنفيذ توصيات فرق المراجعة والتفتيش

- التأكد من تسخير أموال الفرع في تمويل النشاطات المرتبطة بخدمة المنطقة.

- أي بنود أخرى

ثم نقوم بمقارنة نتيجة التفتيش الحالي مع التفتيش السابق، لنخرج بنتيجة التقييم النهائي.

3-تصنيف ربحية الفرع:

لتصنيف ربحية الفرع تحسب النسب التالية

- العائد من التمويل الى اجمالي العائدات

- المصاريف الى العائدات

- صافي العائدات الى متوسط أصول اخر السنة

و تكون المقارنة و الحكم على درجة تصنيف الفرع حسب الجدول التالي:

الجدول رقم(2-8)- تصنيف ربحية الفرع

التصنيف	العائد من التمويل/ إجمالي العائدات	المصروفات / العائدات	صافي العائد / متوسط أصول آخر سنة
1	> % 75	< %55	> %1.5
2	< %75 > %50	> %55 < %65	1.5% > > %0.75
3	< %35 > 20%	> %65 < %75	0.75%> > %0.40
4	< %20 > %10	> %75 < %85	0.40%> > 0
5	< %10	> %85	< 0

المصدر: مالك الرشيد، ص.11

4-تصنيف سيولة الفرع:

لتصنيف السيولة للفرع تحسب النسب المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-9)-نسب السيولة و درجة تصنيفها

التصنيف	التمويل/الودائع	صافي التمويل / الموجودات	نسبة السيولة الداخلية
1	< %55	< % 50	> %15
2	< %60	< % 60	> %12
3	< %65	< % 65	> %10
4	< %70	< % 70	> %5
5	> %71	> % 70	< %5

5- مؤشرات التصنيف الكلي للفرع[1]:

تصنيف 1: موقف الفرع سليم من جميع النواحي

تصنيف 2: الفرع سليم من الأساس ولكن يوجد به بعض نقاط الضعف يمكن تداركها.

تصنيف 3: يوجد به نقاط ضعف في الجانب المالي و التشغيلي يسبب قلق، و لابد من امتثال الفرع للأشراف و المراقبة.

تصنيف 4: للفرع نقاط ضعف مالية خطيرة يمكن ان تتسبب في عدم قابليته للاستمرار مستقبلا.

تصنيف 5: يعاني من نقاط ضعف مالية حرجة و احتمال فشله مؤكد في المدى القريب.

المطلب الثاني: مؤشرات التصنيف الكلي لأداء البنك وفق معيار CAMELS

يرتبط التصنيف الكلي للبنك بالتصنيف الفردي لكل عنصر من العناصر الستة المكونة لمعيار CAMELS (ملاءة راس المال، جودة الأصول، الإدارة، الربحية، السيولة، الحساسية لمخاطر السوق)، و التصنيف الكلي لا يمثل بالضرورة الوسط الحسابي لمجموع التصنيف للعناصر الستة، و لكنه يمكن ان يشمل على كل عنصر يمكن ان يكون له تاثير على سلامة و متانة الوضع المالي للبنك، و يمكن تلخيص النسب المعتمدة للتصنيف الكلي للبنك حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (2-10) نسب تصنيف مكونات معيار CAMELS

المكون	النسبة	الدرجة				
		1	2	3	4	5

[1] Kory A Killgo, Richard S Barr, Evaluating the productive efficieny and performance of US commercial banks, RA,P.30

كفاية رأس المال C	النسبة المحددة حسب مقررات لجنة بازل	أكثر من 11%	8% 11%	4% 8%	1% 4%	أقل من 1%
جودة الأصول A	WCRنسبة الأصول المرجحة	أقل من 5%	من 5إلى 15%	15 إلى 35%	35 إلى 60%	أكثر من 60%
	TCRإجمالي نسب التصنيف	أقل من 20%	20 إلى 50%	50 إلى 80%	80 إلى 100%	أكثر من 100%
الإدارة M	نفقات مصاريف فردية / متوسط الأصول	أقل من 25%	26 إلى 30%	31 إلى 38%	39 إلى 45%	أكثر من 46%
الربحية E	ROA	أكثر من 1.5%	1.25 إلى 1.5%	1.01 إلى 1.25%	0.75 إلى 1%	أقل من 0.75%
	ROE	أكثر من 22%	17 إلى 21.99%	16.99 إلى 10%	9.99 إلى 7%	أقل 6.99%
السيولة L	نسبة القروض / إجمالي الودائع	أقل من 60%	60 % إلى 65%	65% 70%	70% 80%	أكثر من 80%
	نسبة الأصول السائلة / إجمالي الودائع	أقل من 60%	60 % إلى 65%	65% 70%	70% 80%	أكثر من 80%

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على : Nabilah Rozzani and Rashidah Abdul Rahman, CAMELS and performance evaluation of banks in Malaysia: conventional versus Islamic ,journal of Islamic ,finance and business , research , Vol 2 , N1 September 2013, P.40

اما عن التصنيف الكلي للبنك فيتم استخراج ذلك استنادا على نتائج المكونات الستة، و يمكن كذلك الاعتماد على نتائج أربعة مكونات هي (ملاءة راس المال، جودة الأصول، الربحية، و السيولة) حسب معيار CAEL واستبعاد العنصر الثالث و السادس نظرا لعدم توفر مرجعية قانونية لتصنيف النتائج.

اذا يتم حساب متوسط درجة التصنيف للعناصر مجتمعة، حيث يكون درجة التصنيف من 1 و هو الأفضل الى 5 و هو الاسوأ حسب الجدول الموالي:

الجدول رقم (2-11): نوع و نسبة التصنيف حسب كل درجة

الدرجة	نسبة التصنيف	نوع التصنيف
1	%1.4-1	قوي
2	%2.4-1.5	مرضي
3	%3.4-2.5	معقول
4	%4.4-3.5	هامشي
5	%5-4.5	غير مرضي

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

Nabilah Rozzani, Rachidah Abdul Rahman, Camels performance evaluation of banks in malaysia.P.39

و يمكن وصف حالة البنك حسب كل نوع من أنواع التصنيف في الجدول التالي:

الجدول رقم(2-12) حالة البنك حسب درجة تصنيفه

الدرجة	نوع التصنيف	حالة البنك
1	قوي	البنك سليم من كل الجهات و لا يعاني من أي ضعف، و حتى لو كانت بعض النقاط ضعيفة نوعا ما فان لدلرة البنك يمكنها السيطرة عليها، و بصفة عامة فان للبنك القدرة على مواجهة

		هذه الإشكالات الطفيفة كعدم استقرار الاقتصاد، كما ان إدارة البنك ملتزمة بالقوانين و الأنظمة المفروضة من السلطة العليا، اما عن أداء البنك فهو قوي و يماك إدارة قادرة على التسيير بكفاءة للمخاطر، و بالتالي فان البنك لا يشكل أي خطر على السلطات الرقابية.
2	مرضي	يتمتع البنك في هذه الحالة بالمتانة، و لكنه يعاني من بعض المشاكل تكون تحت سيطرة الإدارة، قادر على مواجهة التقلبات الاقتصادية و يتمتع بالالتزام بالقوانين و الأنظمة، و إدارة مرضية للمخاطر، و بالتالي فهو لا يشكل أي قلق للسلطات الرقابية و حتى و ان تدخلت هذه السلطات يكون ذلك في حدود معقولة.
3	معقول	ما يميز البنك في هذه الحالة انه يعاني من ضعف متوسط الى حاد يمكن ان يؤرق الإدارة في التعامل معه، و بالتالي تتاثر بالتقلبات الخارجية، كما ان الإدارة غير ملتزمة بدرجة كبيرة بالقوانين و الأنظمة، اما عن إدارة المخاطر فهي اقل من مرضية و منه فان البنك يتطلب تدخل السلطات الرقابية لانه يكون مصدر قلق بالنسبة لها
4	هامشي	يتميز البنك بممارسات غير امنة و متينة، حيث يعاني من مشاكل إدارية و مالية حادة و خطيرة، كما ان البنك يتاثر بصورة واضحة بالتقلبات الخارجية، الإدارة غير ملتزمة بالقوانين و الأنظمة، اما عن إدارة المخاطر فهي غير مقبولة مقارنة مع درجة المخاطر، و بالتالي فهذا البنك يتطلب رقابه صارمة من قبل السلطات الرقابية فهي معرضة للفشل بصورة كبيرة اذا لم يتم معالجة نقاط الضعف.
5	غير مرضي	يتميز البنك بممارسات غير امنة، و يعاني من ضعف في الأداء و ادلرة المخاطر،فهي تشكل قلق كبير للسلطات الرقابية، و منه فان معالجة هذا الوضع خارج عن نطاق الإدارة فهي بحاجة الى مساعدات طارئة من اجل انقاض الوضع و استمرارية البنك، كما يتطلب البنك ان يبقى تحت المراقبة المستمرة لان احتمالية فشله واردة في أي لحظة.

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

- محمد سمير دهيرب، نظام التقييم المصرفي بالمؤشرات CAMELS في ظل المخاطر، دراسة تطبيقية على مصرف الشرق الأوسط للاستثمار في الفترة الممتدة من 2006-2009، مرجع سبق ذكره، ص.268.

و يمكن تلخيص التدابير و الإجراءات الوقائية في كل حالة من الحالات الخمس في الجدول التالي:

الجدول رقم(2-13) التصنيف النهائي للبنك و الاجراء الوقائي اللازم لكل حالة

الدرجة	نسبة التصنيف	نوع التصنيف	موقف البنك	الاجراء الرقابي

1	1.4-1	قوي	سليم من كل الجوانب	لا شيئ
2	2.4-1.5	مرضي	سليم نسبيا مع بعض السلبيات	معالجة القصور
3	3.4-2.5	معقول	مزيج بين ضعف وقوة	رقابة و تفتيش دائم
4	4.4-3.5	هامشي	خطر مع احتمال الفشل	اصلاح و متابعة ميدانية
5	5-4.5	غير مرضي	خطير جدا	رقابة و اشراف و متابعة دائمة.

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

R.Alton Gilbert, Andrew P. Meyer, Mark D. Vaughan, Could a CAMELS Downgrade Model Improve Off-Site Surveillance?, The federal reserve bank of ST Louis, Review,January/February 2002, P.48

المطلب الثالث: الانتقادات الموجهة الى معيار CAMELS:

يمكن تلخيص اهم عيوب طريقة CAMELS في النقاط التالية[1]:

[1] Anne-claude CREUSOT, Présentation de l'outil d'évaluation des performances CAMEL, BIM, N138, Novembre 2001, P.P 2-4.

– النسب المالية التي بني عليها المعيار يقوم على التقدير الشخصي وليس على افتراضات مثبتة إحصائيا فهناك بعض البحوث العلمية توصلت إلى نسب مالية أخرى أكثر كفاءة ولها تأثير أكبر على الموقف المالي للبنك من تأثير النسب المستخدمة حاليا بواسطة المعيارين، ولذلك قد يكون من المفيد استبدال النسب الحالية بالنسب بالجديدة أو استخدام الإثنين معا مما قد يحسن من كفاءة استخدامه.

–أعطى المعيار أوزان ثابتة للعناصر المكونة له بغض النظر عن الأهمية النسبية لكل عنصر وهذا يقلل من كفاءة المعيار ودقته في التحليل والاعتماد على النتائج التي يتم الوصول إليها.

– حتى لو تم التوصل لأوزان مناسبة لكل عنصر فإنه من الصعوبة بمكان تثبيتها طوال فترات التقييم دون إعطاء إعتبار للمتغيرات وهذا أيضا قد يقلل من دقة المعيار وأهمية نتائجه.

– يعتمد المعيار على تقسيم البنوك لمجموعات متشابهة حسب حجم الاصول باعتبار أن متوسط قيم النسب المستخدمة يعبر عن المجموعة ككل، هذا بالرغم من أن المتوسط يختلف اختلافا ملحوظا من بنك لآخر داخل المجموعة نفسها وبالتالي فهو لا يعبر عن حقيقة أوضاع المجموعة.

– يعتمد على قياس الأداء إستنادا على البنوك الأخرى المكونة للمجموعة الشبيهة، وعليه في حالة حدوث أي تغيير هيكلي يطرأ على أداء تلك المجموعة أو على أداء النظام المصرفي ككل فإنه عادة لا يتم تغيير مؤشرات التقييم وفقا لذلك عند إحتساب درجات التصنيف النهائي.

– في حالة حدوث تغيير كبير في حجم اصول بنك معين الأمر الذي يضعه في مجموعة شبيهة أخرى أكبر أو أصغر من مجموعته الشبيهة السابقة، وقد يحدث تغيير ملحوظ في درجات و أوزرن تقييم وتصنيف البنك المعني بالرغم من أن مؤشرات موقفه المالي لم تتغير وإنما إنحصر التغيير في حجم اصوله فقط.

خلاصة الفصل:

يعد نظام CAMELS مؤشر سريع الالمام و الإحاطة بحقيقة الموقف المالي لأي بنك و معرفة درجة تصنيفه من خلال التصنيف الجزئي لعناصره (راس المال، جودة الأصول، الإدارة، الربحية، السيولة، الحساسية لمخاطر السوق)، حسب مرجعية معينة لكل عنصر ثم يتم التصنيف النهائي لأداء البنك، وبالتالي يتم اتخاذ الإجراءات المناسبة حسب درجة التصنيف.

كما ان معيار CAMELS يعتبر احد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني، و ما يميزه انه يصنف كل البنوك وفق معيار موحد، و التركيز في تصنيفه على العناصر المهمة في ميزانية البنك، وعدم تضييع الوقت في التفتيش في عناصر ليس لها أي تأثير على السلامة المالية للبنك.

فهل البنوك الجزائرية تعتمد على معيار CAMELS لتقييم أدائها، و هل المعيار يناسب طبيعة عملها؟

الجزء الثاني: الجانب التطبيقي

الفصل الأول:

طبيعة عمل البنوك الجزائرية

تمهيد:

ما هو متعارف عليه أن البنك يتاجر بأموال الجمهور، و إن أمواله تتمثل في رأس ماله عندما تأسس مضافا إليها الأرباح المتراكمة و التي تمثل جزء بسيط من مجموع الأموال التي يتعامل بها، من هذا المنطلق نجد ثلاث أسس تؤثر على طبيعة عمل البنوك المتمثلة في قبول الودائع و تقديم القروض و هي: **الحرص(الأمان)** حيث يسعى البنك ليكون في مستوى ثقة المودعين الذين وثقوا فيه ووضعوا أموالهم عنده حتى يكون مؤمنا عليها، فهو ملزم بإعادة الحقوق إلى أصحابها حسب القانون خاصة و إن هناك إثبات خطي لهذا القانون بالتوقيع و التاريخ، هذا الحرص يتمثل في الضمان[1] الذي يطلبه البنك عند إقراضه الأموال للآخرين، فهو يسعى لضمان ما اقرضه لان المال الذي اقرضه هو للغير لابد و أن له تاريخ استحقاق[2]، **و السيولة** التي تمثل قدرة البنك على الاحتفاظ بالتوازن بين المبالغ المودعة و المبالغ المسحوبة، أي أن البنك دائما على استعداد لتلبية طلب السحوبات الغير متوقعة و التي تكون في أي وقت، باعتبار أن أغلبية موارده تتمثل في الودائع تحت الطلب، و نقص السيولة يؤدي بالبنك إلى الدخول في مرحلة الخطر، لذلك يتوجب على البنك عدم تأخير دفع المستحقات لان هذا يزعزع ثقة العملاء و يؤدي بهم إلي سحب ودائعهم و هذا ما يعرضه للإفلاس، و لتجنب ذلك وجب على البنك معرفة كيفية إدارة السيولة بالشكل الذي يسمح له بتعظيم أرباحه و عدم الوقوع في فخ نقص السيولة[3]، و**الربحية التي** يسعى البنك كغيره من

[1] الضمان هو قدرة البنك على الوفاء بديونه و التزاماته، فقيام البنك باستثمار رؤوس الأموال يعرضه للوقوع في خسائر و لحماية حقوق المودعين الذين يتعامل بأموالهم لابد له من فرض ضمانات تضمن له استرجاع أمواله التي اقرضها (لان البنك يلعب دور الوسيط بين أصحاب الفائض المالي و أصحاب العجز المالي)، و التي أودعت لديه على أساس الثقة و كذلك هو منحها على أساس المركز المالي للمقترض و مدى احترامه لتعهداته و الوفاء بها، و لذلك نقول أن البنك يوظف أمواله في جوانب مضمونة من حيث الربح و قلة المخاطر.

[2] شاطر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ص.24.

[3] مصطفى رشدي شيخه، الوجيز في الاقتصاد النقدي و المصرفي، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1998، ص.139.

المؤسسات الأخرى إلى تعظيمها، و التي يعبر عنها بنتائج الفرق بين الإيرادات الكلية و النفقات الكلية للبنك[1].

ومن خلال هذا الفصل سيتم التعرف على طبيعة النظام المصرفي الجزائري و المبادئ التي تحكم اعماله.

[1] للاطلاع على مصادر الإيرادات و النفقات راجع : شاكر قزويني، مرجع سابق،ص.26، و مصطفى رشدي شيخه، الوجيز في الاقتصاد النقدي و المصرفي، مرجع سابق، ص.26.

المبحث الأول: البنية التحتية للنظام المصرفي الجزائري و اهم خصائصه:

المطلب الأول: البنية التحتية للنظام المصرفي الجزائري

حتى يناير 2017 تشكل النظام المصرفي الجزائري من تسعة وعشرين (29) مصرفا ومؤسسة مالية تقع مقراتهم الاجتماعية بالجزائر العاصمة، حيث تتوزع المصارف والمؤسسات المالية المعتمدة كما يلي:

-ستة (06) مصارف عمومية ، من بينها صندوق التوفير و الاحتياط .

-أربعة عشر (14) مصرفا خاصا برؤوس أموال أجنبية، ومصرفا واحدا (01) برؤوس أموال مختلطة.

-تسعة (09) مؤسسات مالية، من بينها ثلاثة (03) عمومية.

-خمسة (05) شركات تأجير، من بينها ثلاثة (03) عمومية.

-تعاضدية واحدة (01) للتأمين الفلاحي، معتمدة للقيام بالعمليات المصرفية والتي اتخذت في نهاية 2009 صفة مؤسسة مالية.[1]

و هذه قائمة البنوك و المؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر الى غاية 2 يناير 2017[2]

قائمة البنوك:

- بنك الجزائر الخارجي BEA: تأسس في 1 أكتوبر 1967 و يعتبر ثاني بنك في الجزائر بعد البنك الوطني الجزائري، حيث يهتم بتمويل التجارة الخارجية و تنميتها عن طريق التسهيلات المصرفية التي يقدمها[3].

[1] التقرير السنوي لبنك الجزائر الخاص بسنة 2015، من موقع بنك الجزائر الالكترونيwww.bank.of.Algeria.dz ،ص 90.

[2]الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، الصادرة بربيع الثاني عام 1438هـ الموافق ل 11 يناير 2017، ص.28.

[3] بحيح عبد القادر، الاقتصاد البنكي، مطبوعة بيداغوجية، جامعة سيدي بلعباس، 214، ص.81 ،

– البنك الوطني الجزائريBNA: أنشئ في 13 جوان 1996، يعتبر اول البنوك التجارية الي تم تأسيسها في الجزائر المستقلة، و قد ضم البنوك الأجنبية التالية: القرض العقاري للجزائر و تونس و القرض الصناعي و التجاري، البنك الوطني للتجارة و الصناعة في افريقيا، بنك باريس و هولندا و مكتب معسكر للخصم، حيث تم ادماج هذه البنوك في البنك الوطني في تواريخ مختلفة[1].

– القرض الشعبي الجزائريCPA: تأسس في ماي 1966 و هو ثاني بنك تجاري يتم تأسيسه في الجزائر على انقاض القرض الشعبي للجزائر ووهران و قسنطينة و عنابة و الصندوق المركزي الجزائري للقرض الشعبي، ثم اندمجت فيه بعد ذلك ثلاثة بنوك اجنبية أخرى و هي شركة مرسيليا للقرض و المؤسسة الفرنسية للقرض و البنك و البنك المختلط الجزائر–مصر[2]

– بنك التنمية المحليةBDL: أنشئ بعد إعادة هيكلة المؤسسات المصرفية مع بداية الثمانينيات، حيث تأسس بالمرسوم رقم 85/85 في 1985/04/30.

– بنك الفلاحة و التنمية الريفيةBADR: تاسس بالمرسوم رقم 82/206 بتاريخ 1982/03/13

– الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياطCNEP: تأسس بالمرسوم رقم 227/64 المؤرخ في 1964/08/10.

– بنك البركة الجزائري: اعتمد في الجزائر في 1990/12/06

– سيتي بنك– الجزائر: تم اعتماده في 1998/05/18

– المؤسسة العربية المصرفية– الجزائر:اعتمد في 1998/09/24

– نتيكسيس– الجزائر: اعتمد في 1999/10/27

---

[1] Naas Abdelkrim, le système bancaire algérien de la décolonisations a l'économie de marche, France, septembre 2003,P.10

[2] شاكر قزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص.70

- سوسيتي جنيرال- الجزائر: اعتمد في 1999/11/04

- البنك العربي- الجزائر: اعتمد في 2001/10/15

- بي.ن.بي باريباس- الجزائر: اعتمد في 2002/01/31

- ترست بنك- الجزائر:

- بنك الإسكان للتجارة و التمويل- الجزائر

- بنك الخليج- الجزائر

- فرنسا بنك- الجزائر

- كريدي اقريكول كوربورات و انفستمانت بنك الجيري

- اتش.اس.بي.سي- الجزائر

- مصرف السلام- الجزائر

المؤسسات المالية:

- شركة إعادة التمويل الرهني

- الشركة المالية للاستثمار و المساهمة و التوظيف ش. م. ا. ت- ش. أ.

-الشركة العربية للايجار المالي

- الشركة المغاربية للايجار المالي- الجزائر

- سيتيلام الجزائر.

- الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية"مؤسسة مالية"

- الشركة الوطنية للايجارالمالي- شركة اسهم.

- ايجار ليزينغ الجزائر- شركة اسهم.

- الجزائر ايجار- شركة اسهم.

حيث تقوم المصارف بجمع الموارد لدى الجمهور وتوزيع القروض للعملاء مباشرة أو من خلال شراء سندات المؤسسات وإتاحة وسائل الدفع للعملاء وضمان تسييرها، كما تقوم بمختلف العمليات المصرفية الملحقة.

أما المؤسسات المالية فتقوم بجميع العمليات المصرفية باستثناء جمع الموارد لدى الجمهور وتسيير وسائل الدفع.

أما فيما يخص هيكل القطاع المصرفي فتتواصل البنوك العمومية هيمنتها من خلال شبكات وكالاتها والموزعة على كامل التراب الوطني، لتبقى مقابلها شبكات وكالات المصارف الخاصة محدودة على الرغم من تسارعها في إنشاء وكالات من خلال السنوات الخمس الأخيرة، وكإحصاء لعدد الوكالات فقد بلغت نهاية ديسمبر 2015 عدد وكالات شبكة المصارف العمومية 1123 وكالة مقابل 346 وكالة بالنسبة للبنوك و88 وكالة للمؤسسات المالية، بعد أن كانت نهاية 2014، 1113 وكالة و325 وكالة و88 وكالة للبنوك العمومية، الخاصة ، المؤسسات المالية على التوالي وبالتالي بلغ عدد الوكالات في مجموعها 1157 سنة 2015 مقابل 1526 وكالة نهاية 2014.[1]

أما عن إجمالي أصول قطاع البنكي (بنوك ومؤسسات مالية) فقد بلغت نهاية 2015 مقابل الناتج الداخلي الخام 75.8% مقابل 69.8 نهاية سنة 2014.

[1] تقرير بنك الجزائر لسنة 2015، ص 91.

كما بلغت نسبة الودائع (النقدية وغير النقدية) خارج قطاع المحروقات إلى إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات 64.8 مقابل 65.9% في نهاية 2014.

كما بلغت سنة القروض البنوك والمؤسسات المالية (قروض للمقيمين) بما فيها الاستحقاقات المعاد شراؤها من طرف الخزينة العمومية عبر إصدار سندات (سندات لم يحن آجالها) بنسبة 57.6% من إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات مقابل 55.0% في 2014 أما قطاع المحروقات فلا يلجأ إلى القروض البنكية.

توحي هذه المؤشرات الإجمالية أن مستوى الوساطة الإجمالية يتحسن تدريجيا من ناحية تطور الشبكة وعدد الحسابات ومستوى الودائع المجمعة والقروض الموزعة، إلا أن هذا المستوى لم يبلغ بعد المستويات التي تشهدها بعض بلدان البحر المتوسط المجاورة للجزائر وبلدان العالم المتقدمة، حيث نستطيع القول أن الأداء الضعيف نسبيا للقطاع المصرفي الجزائري كان خاصا بالخدمات المصرفية الأساسية المقدمة للعملاء من الأسر والخدمات (توزيع القروض على المؤسسات المتوسطة والصغيرة).

أما عن تحليل نتائج الخاصة بأصول المصارف فقد شهدت نهاية 2015 ارتفاعا نسبيا مقابل سنة 2014 حيث بلغ 4.4% حيث قدرت حصة البنوك العمومية ب 87.2% من مجموع أصول البنوك مقابل 86.7% سنة 2014، أما البنوك الخاصة فقد بلغت حصتها 12.8% من مجموع الأصول، إذ يبقى تطور نشاط البنوك الخاصة ملحوظا سواء من ناحية تعبئة الموارد أو توزيع القروض.

أما عن رصيد الودائع تحت الطلب ولأجل فقد انخفض بنسبة 2.2% سنة 2015 مقابل زيادة ب 17.8% سنة 2014 بإدماج الودائع المخصصة كضمان للالتزامات بالتوقيع (الاعتماد المستندي، ضمانات، كفالات) وارتفع مجموع الودائع ارتفاعا قليلا 0.9% مقابل زيادة ب 17.1 سنة 2014.

الجدول التالي يوضح تطور الموارد المجمعة لدى البنوك العمومية بما فيها صندوق التوفير والبنوك الخاصة.

الجدول رقم (1-1): تطور الموارد المجمعة لدى البنوك العمومية (صندوق التوفير) والبنوك الخاصة (الوحدة مليار دينار)

نوع الودائع	2012	2013	2014	2015
أ-ودائع تحت الطلب:	3356.4	3537.5	4434.8	3891.7
*البنوك العمومية	2823.3	2942.2	3712.1	3297.7
*البنوك الخاصة	533.1	595.3	722.7	594.0
ب-الودائع لآجال	3333.6	3691.7	4083.7	4443.3
*البنوك العمومية	3053.6	3380.4	3793.6	4075.7
بما فيها الودائع بالعملة الصعبة	295.9	324.2	348.6	428.8
*البنوك الخاصة	280.0	311.3	290.1	367.6
بما فيها الودائع بالعملة الصعبة	43.3	45.7	56.0	67.2
ج-ودائع موضوعة كضمان[1]	548.0	558.2	599.0	865.7
*البنوك العمومية	426.2	419.4	494.4	751.3
	3.8	3.0	1.4	8.8

[1] ودائع لضمان الالتزامات بالتوقيع (القرض المستندي، كفالات وضمانات)

الودائع بالعملة الصعبة	121.8	138.8	104.6	114.4
*البنوك الخاصة	1.1	1.4	1.9	7.8
ودائع بالعملة الصعبة				
د-مجموع القروض المجمعة	7238.0	7787.4	9117.5	9200.7
*حصة البنوك العمومية	%87.1	%86.6	%87.7	%88.3
*حصة البنوك الخاصة	%12.9	%13.4	%12.3	%11.7

المصدر: تقارير بنك الجزائر لسنوات الدراسة (2012-2013-2014-2015)

من خلال الجدول نلاحظ أنه بعد الانخفاض التدريجي من سنة 2012 إلى 2013 ارتفعت حصة ودائع البنوك العمومية قليلا في 2014 و2015 (87.7%، 88.3%) على التوالي لتبقى حصة البنوك العمومية في مجموع الموارد المجمعة عالية جدا.

كما أن حصة الودائع تحت الطلب انخفضت 46.7% سنة 2015 مقابل 52.1% في نهاية 2014 نظرا للانخفاض الطفيف لودائع قطاع المحروقات، وودائع تحت الطلب أساسا وبالمقابل ارتفعت حصة الودائع لأجل أما الودائع تحت الطلب فقد انخفضت من 2014 مقابل سنة 2015، سواء على مستوى البنوك العمومية (-11.2%) أو على مستوى البنوك الخاصة (-17.8%) مقابل ارتفاع محسوس ب 25.4% في سنة 2014 (26.2% بنوك عمومية، 21.4% بنوك خاصة).

-أما الودائع لأجل فقد ارتفعت بنسبة 8.8% في تزايد قدره 7.4% في البنوك العمومية و26.7 في البنوك الخاصة.

-لتبقى الودائع الموضوعة كضمان تشهد ارتفاعا حادا في سنة 2015 بنسبة 44.5% خاصة فيما يتعلق بالودائع المضمونة عن طريق الاعتمادات المستندية حيث يبقى معدل الزيادة في ودائع الضمانات 51.9% بالنسبة للبنوك العمومية و9.4% للبنوك الخاصة.

-أما عن توزيع القروض من قبل البنوك فشهدت نهاية 2015 اتجاها تصاعديا فيما يخص القروض المتوسطة وطويلة الأجل بنسبة قدرها 76.5% مقابل 75.3% في سنة 2014 من إجمالي القروض الموزعة، أما القروض القصيرة الآجال فقد بلغت 23.6% سنة 2015 مقابل 24.7 % في 2014 ويرجع سبب ارتفاع القروض الطويلة الآجال لتمويل الاستثمارات خاصة في قطاعي الطاقة والماء كما ساهم ارتفاع قروض الرهن العقاري وتلك الموجهة لتمويل سلع معمرة أخرى لفائدة الأسر في الاتجاه التصاعدي للقروض المتوسطة والطويلة الآجل.

المطلب الثاني: خصائص النظام المصرفي الجزائري:

توجد عدة جوانب تعبر عن خصائص الجهاز المصرفي الجزائري وتحول دون تطوره يمكن إجمالها فيما يلي[1]:

-سيطرة القطاع العمومي على السوق المصرفية الجزائرية:

تستطيع القول أن كل الاصلاحات التي أتت بعد قانون النقد والقرض 90-10 لم تستطع القضاء على فكرة النظام الاشتراكي وذلك من خلال سيطرة البنوك العمومية على النظام المصرفي الجزائري بالرغم من تزايد عدد البنوك الخاصة حيث نجد أن التركيبة البنكية لم تتغير منذ 2001 (حيث كان عدد البنوك العمومية 6 وعدد البنوك الخاصة 12) إلى غاية نهاية 2015 (بقيت البنوك العمومية بنفس عددها 6 بنوك عمومية والبنوك الخاصة وصلت إلى 14 بنكا).

[1] تقارير بنك الجزائر من موقعة الإلكتروني لسنة 2015، www.bank.ogAlgeria.dz

فبالرغم من هذا التباين في العدد بين البنوك العمومية والخاصة تبقى الأولى هي المسيطرة على القطاع المصرفي إذ يبدو ذلك من خلال حجم كل من الاصول والقروض والودائع.

-صغر حجم رأسمال البنوك:

بعد إصدار السلطات النقدية للنظام رقم 08-04 المؤرخ في 23 ديسمبر 2008 والخاص بتحديد الحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر فقد اضطرت البنوك إلى رفع رؤوس أموالها وبالرغم من ذلك إلا أننا نجدها تعاني من صغر رؤوس أموالها مقارنة مع البنوك العربية والأجنبية والذي يجعلها غير قادرة على المنافسة في ساحة مصرفية تبنت فكرة التكتلات والاندماجات المصرفية، فيما بينها لتعزيز رؤوس أموالها وبالتالي تعزيز كفاءتها وقدرتها على المنافسة.

- اهتمام البنوك بتمويل التجارة الخارجية بدلا من تمويل الاستثمارات المنتجة:

بالرغم من فتح مجال الشمولية للبنوك مع صدور قانون النقد والقرض 90-10 والأمر 03-11 إلا أنه يبقى تركيز البنوك الجزائرية على تمويل القروض الموجهة للتجارة الخارجية على حساب تمويل الاستثمارات المنتجة، ومنه فإن البنوك الجزائرية لم تلعب دورها كاملا في تمويل الاقتصاد والتنويع في منح القروض لمختلف القطاعات الاستثمارية والمختلفة الآجال، فركزت على تمويل التجارة الخارجية نظرا لربحيتها مقابل قلة مخاطر تجميد الأموال فيها خاصة في القروض القصيرة الآجال وكذلك القروض الاستهلاكية التي تم توقيفها سنة 2009 ليعاد بعثها لسنة 2015، لتقليل فواتير الاستيراد وتشجيع تصريف المنتجات المحلية للمحافظة على رصيد البنوك من العملة الصعبة بعد أزمة انهيار أسعار البترول نهاية سنة 2014.

- عدم مسايرة أنظمة الدفع وشبكات الاتصال في البنوك الجزائرية للتطورات العالمية:

قامت بعض المؤسسات المصرفية والمالية إلى تطوير شبكات إلكترونية للدفع والتسديد، لكن عدم المقدرة على تسييرها والتحكم فيها، جعل بعضها يتوقف عن أحاد خدماته بسبب عدم توافق هذه الأنظمة مع خصائص السوق الجزائرية وانعدام الطلب عليها، وبعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR BANKE من بين البنوك الرائدة في هذا المجال حيث يمتلك شبكة اتصالات تتركز في معظم مناطق الوطن، ومتخصص في التمويل المالي المباشر من وإلى وكالاته.

كما تفتقر البنوك الجزائرية إلى استعمال الهاتف الثابت أو المحمول في تقديم خدماتها بالرغم مما تحققه هذه الوسيلة من تسهيل وسرعة إيصال الخدمة لعدد من الزبائن.

كذلك نجد أن البنوك الجزائرية لم تصل بعد إلى المستوى المطلوب في استخدام البطاقات البنكية ،الموضوع الذي تعتبره القديم الحديث (قديم بالنسبة للدول المتقدمة والحديث بالنسبة للبنوك الجزائرية) وكذلك أنظمة الدفع الالكترونية ،فنجد من بين هذه الأنظمة المتبناة في الجزائر بطاقة CIB (Carte inter bancaire) والتي صدرت بعد إنشاء شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك SATIM[1] في 1995 حيث هدفت الشركة إلى إنشاء نظام وطني للدفع الالكتروني من خلال إنشاء بطاقة ما بين البنوك والتي بدأ العمل بها سنة 1997 وأصبح يضم الآن 17 عضوا (البنوك العمومية+ الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي+ 9 بنوك خاصة+ مؤسسة بريد الجزائر) حيث تسمح هذه الشركة بضمان السير الحسن لعمليات السحب من أجهزة الصراف الآلي لكل البنوك العضوة بالإضافة إلى تأمين قبول البطاقات من قبل جميع هذه المؤسسات وإجراء عمليات المقاصة وتأمين تبادل التدفقات المالية بينها.

-أما فيما يخص البطاقات البنكية الدولية VISA carte وMaster card التي أصدرها بنك الخليج الجزائر (AGB) فلا يزال عددها قليل بالمقارنة بعد الحسابات البنكية في الجزائر

[1] SATIM : société d'automatisation des transactions interbancaire et de monétique

ويرجع السبب إلى قلة استعمالها إلا في الفنادق الفخمة، أو لدى بعض التجار ورجال الأعمال الذين يطلبونها للتعامل بها خارج الوطن كشراء سلع.

وللتذكير فإن موضوع الدفع الإلكتروني والبطاقات الالكترونية كان من أهم برامج التحديث والتطوير للنظام المصرفي الجزائري ضمن برنامج AMSFA [1]الذي طبقته الجزائر في إطار برنامج الشراكة مع الاتحاد الأوربي MEDA.

–ومن كل هذا لا ننسى التنويه إلى مشكل البيروقراطية وثقل معالجة ملفات القروض حيث تعاني الجزائر من مشكل دراسة ملفات طلبات القروض إذ تستغرق مدة دراسة الملف والرد عليه في البنوك العمومية أضعاف ما تستغرقه مدة دراسة نفس الملفات في البنوك الأجنبية (5 أشهر إلى 6 أشهر مقابل أسبوع)، في (البنوك العمومية والبنوك الخاصة) على التوالي، بالإضافة إلى الشرط التعجيزية التي تفرضها البنوك العمومية على المستثمرين أثناء طلبهم للقروض الاستثمارية كغرض مشاركة في المشروع يتراوح بين 30 إلى 40% من قيمة المشروع، ناهيك عن الضمانات المفروضة التي تفوق 2 إلى 3 مرات قيمة القرض لكون هذا النوع من القروض يتميز بمخاطرة المرتفعة (كما ذكرنا سابقا تركيزها على تمويل قروض التجارة الخارجية لقلة مخاطرها).

–مشكل فائض السيولة غير موظفة، حيث برز هذا المشكل مع سنة 2001 ليستمر طيلة السنوات التي تلتها فهي دائما في احتياج للسيولة مما يدفعها للجوء إلى بنك الجزائر لأجل الحصول على السيولة اللازمة.

–ضعف الكثافة المصرفية.

اذ من المعروف أن الكثافة المصرفية تحسب من خلال قسمة عدد السكان على عدد الفروع وتعتبر هذه النسبة ضعيفة في الجزائر بالمقارنة مع البلدان المجاورة حيث بلغت سنة 2014 ، 39% وهذا ما يفسر أن هناك مجموعة من السكان لا تصلهم الخدمات المصرفية

[1] AMSFA : appui à la modernisation du secteur financier algérien (دعم عصرنة القطاع المالي الجزائري)

حيث يصل المعدل العالمي المتفق عليه إلى شباك لكل 10000 فقد بلغ في الجزائر 25000 نسمة لكل شباك في حين يصل في تونس إلى شباك لكل 9000 نسمة وفي المغرب شباك لكل 9500 نسمة.

-التأخر في مواكبة المعايير الاحترازية العالمية(سنتكلم عنه لاحقا).

المبحث الثاني: اهم الاحداث التي عرفها النظام المصرفي الجزائري بعد قانون النقد و القرض 10/90 .

اعتبر قانون النقد و القرض البرنامج الطموح للإصلاحات خاصة في مجال الوساطة المالية، و اعادة هيكلة القطاع المصرفي فقد بني على فكرة نزع الاحتكار و ارساء قواعد المنافسة بين البنوك في الميدان المالي.

المطلب الاول: أهم الإصلاحات التي شهدها القطاع المصرفي من 1990 إلى 2015

شهد القطاع المصرفي الجزائري منذ الاستقلال عدة اصلاحات بدأت بمرحلة التأميمات سنة 1966 ثم تلتها إصلاحات 1971 تماشيا مع سياسة المخططات الاقتصادية ليأتي بعدها إصلاح 1986 بسبب ازمة انهيار أسعار البترول، ثم إصلاح 1988 الذي تعلق باستقلالية المؤسسات العمومية [1]، ليأتي ميلاد أهم إصلاح عرفه النظام المصرفي الجزائري والمتمثل في قانون النقد والقرض 10/90 الصادر في 14أفريل 1990 حيث حاولت من خلاله السلطات الجزائرية التماشي مع سياسة الانتقال نحو اقتصاد السوق الحر ووضع كل الأسس التي تمنع الاخفاقات والقصور الذي كان فيما سبقه من إصلاحات، ومن أهم ما جاء به هذا القانون هو منح الاستقلالية للبنك المركزي حيث أصبح يسمى بموجب هذا القانون (ببنك الجزائر) وأصبحت البنوك أكثر شمولية في العمل المصرفي وذلك لزيادة فعاليتها في

[1] سليمان ناصر، أدم حديدي، تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، أي دور لبنك الجزائر، مجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 02 جوان 2015، ص 14.

النشاط الاقتصادي، كما فتح الاستثمار في السوق المصرفية الجزائرية أمام القطاع الخاص والأجنبي[1].

وعلى ضوء ما جاء به قانون النقد والقرض 10/90 أصبح بنك الجزائر هو المسؤول على ضمان وسلامة وصلاحية النظام المصرفي الجزائري، كما عزز هذا الدور الذي منح له كل الأوامر التي تلت قانون النقد والقرض سواء بتعديله أو بإلغائه والتي كان من أهمها:

-**الأمر (01-01)** الصادر في 27 فيفري 2001 حيث كان أول تعديل لقانون النقد والقرض خصها بتعديل الجوانب الإدارية في تسيير بنك الجزائر دون المساس بمضمون القانون 10/90 بالإضافة إلى الفصل بين مجلس الإدارة لبنك الجزائر ومجلس النقد والقرض.

-**الأمر رقم (03-11)** الصادر في 26 أوت 2003، صدر بحكم الفضائح التي تسبب بها بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري حيث جاء هذا الأمر مدعما لأفكار ومبادئ قانون10/90 وأكثر تشددا مع المسؤولين على تسيير البنوك معززا بذلك الإطار القانوني للأنشطة المصرفية[2] حيث ألغى هذا الامر القانون 10/90 ليحل محله.

- **التنظيم رقم (01-04)** الصادر بتاريخ 2004/03/04 الخاص بالحد الأدنى لرأسمال البنوك و المؤسسات المالية، حيث ألزمت المادة 02 من هذا النظام البنوك والمؤسسات المالية، المؤسسة في شكل شركة مساهمة الخاضعة للقانون الجزائري أن تمتلك، عند تأسيسها، رأس مال محررا كليا ونقدا يساوي على الأقل:

– ملياري وخمسمائة مليون دينار (2.500.000.000 دج) بالنسبة للبنوك المحددة في المادة 70 من الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض.

[1] سليمان ناصر، نفس المرجع السابق، ص 14.

[2] المادة 98 من الأمر 03-11 الصادر في 26 أوت 2003.

– خمسمائة مليون دينار (500.000.000 دج) بالنسبة للمؤسسات المالية المحددة في المادة 71 من الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض.

وقد منحت المادة 04 من النظام رقم 01/04 للبنوك والمؤسسات المالية مهلة سنتين للتقيد بالأحكام التنظيمية وذلك اعتبارا من تاريخ إصدار هذا النظام، وإلا ترتب عنه سحب اعتمادها من طرف مجلس النقد والقرض وفقا لمقتضيات المادة 95 من الأمر 11/03 المعدل والمتمم[1].

و في نفس التاريخ 4 مارس 2004 صدر **القانون رقم 02-04** الذي يحدد شروط تكوين الاحتياطي الاجباري لدى دفاتر بنك الجزائر حيث يتراوح هذا المعدل بين 0-15% كحد اقصى، و **القانون رقم 03-04** الذي يخص نظام ضمان الودائع المصرفية حيث يهدف الى تعويض المودعين في حالة عدم إمكانية الحصول على ودائعهم من بنوكهم، و يودع الضمان لدى بنك الجزائر و تقوم بتسييره شركة مساهمة تسمى بشركة ضمان الودائع البنكية، تساهم فيه بحصص متساوية حيث تقوم البنوك بايداع علاوة نسبية لصندوق ضمان الودائع المصرفية تقدر بمعدل سنوي 1% حسب المنظمة العالمية للتجارة من المبلغ الإجمالي للودائع المسجلة في 31 ديسمبر من كل سنة بالعملة المحلية[2].

-**القانون رقم 04-08** الصادر في 2008/12/23 و المتعلق بتغيير الحد الأدنى لرأسمال البنوك و المؤسسات المالية العاملة في الجزائر، حيث يتوجب على البنوك و الفروع الأجنبية رأسمال يقدر ب 10 مليار دج بعد ان كان 2.5 مليار دج في 2004، اما المؤسسات المالية

[1] محمد الطاهر سعيود، الرقابة على البنوك و المؤسسات المالية في التشريع الجزائري، مجلة القانون و الاعمال، جامعة الحسن الأول، المغرب، سبتمبر 2017.

[2] سنوسي علي، مواضيع مختارة في مقياس ندوة بنكية، مطبوعة بيداغوجية، قسم العلو الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016، ص.45.

فحدد رأسمالها ب 3.5 مليار دج بعدما كان 500 مليون دج في 2004، و أعطيت مهلة 12 شهرا للتأقلم مع هذه اللوائح والا تتعرض لسحب الاعتماد منها[1].

- **الامر رقم 09-01** المؤرخ في 2009/02/17 و المتعلق ب بأرصدة العملة الصعبة الذي يسمح للأشخاص المدنيين غير المقيمين بفتح رصيد بالعملة الصعبة لدى البنك الوسيط المعتمد، و في نفس السنة بتاريخ 05/26 صدر **الامر رقم 09-03** المتعلق بوضع قواعد عامة للأوضاع المصرفية المتعلقة بالقطاع المصرفي.

-**الأمر (10-04)** الصادر في 26 أوت 2010 جاء تعديلا للأمر (03-11) موضحا أن بنك الجزائر هو المسؤول عن ضمان وسلامة النظام المصرفي الجزائري حيث منحت له صلاحيات أوسع شملت سير ومراقبة وأمن أنظمة الدفع[2]،

كما اشترط أن تكون نسبة المساهمة الوطنية في إطار الشراكة بما لا يقل عن 51% من رأس المال بالنسبة للترخيص بالمساهمات الخارجية في البنوك والمؤسسات المالية التي يحكمها القانون الجزائري.

-كما تدعم الإطار المؤسسي للإشراف المصرفي عبر ركيزتين رئيسيتين لجهاز الإشراف وهما الرقابة على أساس المستندات والرقابة بعين المكان[3] من اجل الكشف المبكر عن نقاط الضعف.

- النظام رقم 11-04 المؤرخ في 24ماي 2011 و المتعلق بتعريف السيولة و قياسها و تسييرها و الرقابة عليها حيث يلزم فيه البنوك على احترام نسبة معينة من معامل السيولة و حددت ب 100% من اجمالي أصول البنك[4]

[1] سنوسي علي، مواضيع مختارة في مقياس ندوة بنكية، نفس المرجع السابق، ص.77.

[2] التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2010، ص 120.

[3] التقرير السنوي لبنك الجزائر سنة 2010 من موقع بنك الجزائر الالكتروني، ص 134.

[4] النظام رقم 11-04 المؤرخ في 24 ماي2011 العدد 54 الصادر في 2011/10/2.

بعد قانون 10/90 تم بناء قواعد لتحديث وتطوير القطاع المصرفي الجزائري من قبل بنك الجزائر واللجنة المصرفية فتمثلت هذه القواعد في:[1]

1-التأسيس لتبني فكرة العمل المصرفي الشامل من خلال:

*أنشطة السوق المالية.

*المساعدة على تأسيس الشركات.

*المساعدة على تسيير الممتلكات.

*صيرفة التأمين.

*إنشاء الشركات التابعة.

*الهندسة المالية وغيرها.

2-محاولة الوفاء بمتطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية من خلال:

-رفع الحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية.

-تعزيز إدارة المخاطر من ملال إنشاء مركزية المخاطر.

-تعزيز السيولة والقدرة على الوفاء.

-تعزيز متطلبات الافصاح.

3-محاولة تحقيق قواعد الحوكمة البنكية والمؤسسات المالية:

-بتنظيم أخلاقيات المهنة، وذلك من خلال ضرورة منع كل شخص طبيعي أو معنوي من مزاولة تأسيس أو إدارة بنك أو مؤسسة مالية توفرت فيه أحد الموانع السابقة الذكر.

-التسديد على السر المهنة وذلك بإشمال مراقبة البنوك ومحافظي الحسابات.

[1] بالاعتماد على مقررات بنك الجزائر للسنوات من 1990 إلى 2015.

-تعزيز متطلبات الافصاح.

-إدخال أطراف يمكنها أن تكون ناجعة في نظام حوكمة البنوك، من محافظي الحسابات، اللجنة المصرفية، مركزية المخاطر، صندوق ضمان الودائع.

المطلب الثاني: أهم الأنشطة الحديثة التي مارستها البنوك الجزائرية:

يمكننا إجمال أهم الأنشطة التي مارستها البنوك الجزائرية فيما يلي:

-1-نشاط التمويل الايجاري:

تم اعتماد نظام التمويل الايجاري سنة 1996 كوسيلة من وسائل تمويل المؤسسات، إذ هناك مجموعة من العوامل ساعدت على إصدار هذا النص القانوني والتنظيمي أهمها:[1]

-تبني سياسة اقتصادية جديدة تقوم على تشجيع إنشاء مؤسسة اقتصادية صغيرة ومتوسطة محدودة الموارد.

-غلق العديد من المؤسسات الاقتصادية وخوصصة القطاع العمومي.

-توفير لمنتجات المؤسسات الاقتصادية من وسائل الإنتاج والتي يصعب على اصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اقتنائه بتمويل ذاتي.

-اتجاه السياسة الاقتصادية العامة نحو تنويع مصادر الدخل الوطني.

-إتاحة الفرصة لكل المؤسسات الاقتصادية لتجديد وسائل الإنتاج القديمة بأخرى متطورة تكنولوجيا تمكن المؤسسات لاقتصادية الجزائرية من مواكبة مثيلاتها على الصعيد العالمي

-توسيع مجال نشاط البنوك التجارية وتنوع وظائفها بخلق منتوج بنكي جديد يؤدي أيضا إلى تنويع مخاطر البنوك.

[1] بحشاشي رابح، واقع وآفاق الإدارة المنتهجة بالتمليك في البنوك التجارية الاسلامية، دراسة تقييمية بنك البركة الاسلامي بالجزائر، الملتقى الدولي حول الخدمات المصرفية الإسلامية بين النظرية و التطبيق، جامعة عجلون الوطنية، الأردن، 15-16 ماي 2013، ص.12.

وقد مارس هذا النشاط خلال سنة 2014 5 شركات ثلاثة (03) منها عمومية ، كما تساهم بعض المؤسسات المصرفية في الجزائر في هذا النشاط من خلال دعمها لرأسمال بعض شركات الاعتماد الايجاري حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (1-2) البنوك الجزائرية المساهمة في نشاط تمويل الإيجاري

شركة الاعتماد الإيجاري	البنك	مجال النشاط
إيجار ليزينغ الجزائر Ijar leasing Algérie	البنك الخارجي الجزائري	– تمويل اقتناء المعدات الجديدة في مختلف القطاعات مثل : النقل و الصناعة و العقارات و الفندقة و الصحة
الشركة العربية للإيجار المالي Arab leasing Corporation (ALG)	– المؤسسة العربية المصرفية . – صندوق التوفير و الاحتياط	– تمويل اقتناء المعدات الجديدة في مختلف القطاعات مثل : النقل و الصحة و الأشغال العمومية .
الشركة الوطنية للإيجار La société nationale de leasing	– بنك التنمية المحلية – البنك الوطني الجزائري	تمويل اقتناء المعدات الجديدة في مختلف القطاعات مثل : النقل و الصحة و الأشغال العمومية و السياحة و التجهيزات الصناعية .
–	بنك البركة الجزائري	تمويل شراء السكنات ، البناء الذاتي

المصدر :المواقع الالكترونية للبنوك

2- ممارسة أنشطة صيرفة التأمين :

حسب قانون النقد و القرض 10/90 وما جاء في مادتيه 110-144 فإنه يمنع على الغير وحدات الجهاز المصرفي القيام بالخدمات و الأعمال المصرفية من منح للائتمان إلا في حدود ضيقة كما تمنع البنوك التجارية من ممارسة أنشطة التأمين حيث وضح التشريع الجزائري مهام ووظائف البنوك التجارية و مهام ووظائف البنوك الأخرى على رأسها شركات التأمين إلى غاية صدور المرسوم التنفيذي رقم 07-153 المؤرخ في 22ماي 20078 الذي أتاح للبنوك و المؤسسات المالية و الهيئات المشابهة إنشاء شبابيك للتأمين و ذلك على أساس اتفاقية أو عدة اتفاقيات توزيع حيث يتم تحديد النسبة القصوى لعمولة التوزيع من قبل وزير المالية و منه تصبح هذه الهيئات بصفة وكلاء لشركات التأمين [1] ، فتم إبرام عدة اتفاقيات بين البنوك و شركات التأمين كانت بعضها ناجحة و هذا ما يلخصه الجدول التالي .

الجدول رقم (1-3): الاتفاقيات المبرمة بين البنوك و شركات التامين

اسم البنك	اسم شركة التأمين	حدود الاتفاقية
بنك الفلاحة و التنمية الريفية	الشركة الوطنية للتأمينات	- التأمين على (الأشخاص ، الحياة ، القروض ، المساكن ، الكوارث الطبيعية بما فيها المخاطر الفلاحية).
القرض الشعبي الجزائري	الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين	التأمين على مختلف المخاطر المرتبطة بالسكن و تأمين مؤقت على

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، قانون رقم 07-153 الصادر ب22ماي 2007 (الذي يحدد كيفية و شروط توزيع المنتجات ، التأمين عن طريق البنوك و المؤسسات المالية و ما شابهها و شبكات التوزيع الأخرى ، العدد 35، (ص- ص 17- 18).

		الوفاة في حين تبقى التأمين على السفر والتأمين الجماعي و الفردي على الحادث في طور التطبيق).
بنك البركة الجزائري	شركة التأمين التكافلي سلامة	تسويق منتجات التأمين (التأمين ضد الكوارث الطبيعية ، التأمين على الأخطار الشاملة للسكن).
صندوق التوفير و الاحتياط	الشركة الوطنية للتأمينات	تأمين قروض العملاء البنك (في حالة الوفاة أو العجز الدائم).
	Cardiff Assurance	تأمين المعاشات التعاقدية و منتجات مدخرات التأمين على الحياة (التركيز على عملاء البنك من ناحية التأمين على الحياة و البطالة و العجز عن العمل) تم توسع لشمل منتجات (كالتأمين على الحياة ، حماية الحسابات ، التأمين على السكن والكوارث الطبيعية).

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مواقع البنوك الالكترونية .

-3- نشاط البنوك الجزائرية في السوق المالية :

يعتبر هذا النشاط حديث النشأة و هذا راجع لحداثة بورصة الجزائر ، و قد شملت بورصة الجزائر على وسطاء من البنوك العمومية (بنك الفلاحة و التنمية الريفية ، بنك التنمية المحلية ، بنك الجزائر الخارجي ، البنك الوطني الجزائري ، الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط ، القرض الشعبي الجزائري) و البنك الخاص هو البنك الوطني الباريسي ، حيث تقوم هذه البنوك بدور الوساطة المالية من خلال التداول لحساب طرف ثالث ، تقديم الاستشارة في مجال الاستثمار في الأوراق المالية ، إدارة المحافظ (المالية و الاستثمارية) ، توظيف الأوراق المالية و المنتجات المالية ، إصدار أوراق مالية للاكتتاب ، حفظ و إدارة الأوراق المالية. [1]

4- تقديم القروض المشتركة :

و هي أن تقوم مجموعة من البنوك الجزائرية بتمويل مشروع أو عدة مشاريع لقطاعات مختلفة كما فعلت سنة 2008 بمنح قرض لشركة سوناطراك و أوراسكوم لتمويل مشروع إقامة مصنع بيتر وكيماويات الكائن مقره بأرزيو ولاية وهران بقيمة 1.1 مليار أورو .و ذلك ما يعادل 70% من قيمة المشروع و البنوك المعنية كانت :

- البنك الخارجي BEA28% من قيمة القرض.
- البنك الوطني الجزائري BNA28% من قيمة القرض.
- القرض الشعبي الجزائريCPA 21% من قيمة القرض.
- الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط CNEP و بنك التنمية المحليةBDL بنسبة مشتركة مقدرة ب 23% من قيمة القرض .

5- التوسع في صيرفة التجزئة :

[1] Rapport annuel , commission d'organisation et de surveillance des opérations de bourse (COSOB) 2013 ,p45

نعني بالتجزئة المصرفية منح القروض و التسهيلات الائتمانية لقاعدة عريضة من العملاء .و ذلك بغرض تخفيض المخاطر بتوزيعها ، و الرفع من الربحية ، و تطوير قدرات البنك التنافسية وكذلك الاستفادة من العمولات التي يحصل عليها البنك من العملاء و من أهم منتجاتها : البطاقات ، القروض النقدية ، قروض السيارات ، التأمين البنكي ، قروض العقارية[1] و من جهة نجد أن البنوك الجزائرية قد توسعت في استخدام صيرفة التجزئة و هذا ما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم(1-4) : منتجات صيرفة التجزئة لدى البنوك الجزائرية

البنك	منتجات صيرفة التجزئة
البنك الخارجي الجزائري (BEA)	- بطاقة (ماستر كارد ، أمريكن إكسبرس ، فيزا الدولية) - القروض (العقارية ،ANGEM ، المخصصة للاستثمار ، الاستغلال ، المؤسسات المصغرة ، CNAC-ANSEJ)
البنك الوطني الجزائري (BNA)	- بطاقة السحب بين البنوك (CIB) - حساب دفتر التوفير - القروض (المخصصة للاستثمار ، العقارية ، المؤسسات المصغرة ، قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة).
بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR)	- بطاقة (البدر للسحب ، البدر للتوفير ، السحب بين البنوك) - القروض (المخصصة للاستثمار ، الاستغلال ، السكن الريفي ، الزراعي)

[1] موقع المحاسبين المصرفيين .egyacc.com/retail .département

	– الحسابات (حساب دفتر التوفير ، دفتر التوفير شباب) – التأمين (على الأشخاص ، مخاطر السكن ، الفلاحي)
القرض الشعبي الجزائري (CPA)	– بطاقة (CIB، فيزا الدولية ، ماستر كارد) – القروض (بناء السكن ، تمويل المهن الحرة ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، التمويل العقاري لشراء مساكن جديدة).
بنك التنمية المحلية (BDL)	– البطاقات (فيزا الدولية ، CIB) – الحسابات (دفتر حساب التوفير ، حساب التوفير المجهز بمسمار ممغنط). – القروض(العقاري للأفراد ، المخصصة للاستثمار ، الاستغلال ، المؤسسات المصغرة (ANSEJ) ، (CNAC) ، المخصصة للترقية العقارية السياحية).
صندوق التوفير و الاحتياط (CNEP)	– بطاقة التوفير. – دفتر توفير سكن ، دفتر توفير شعبي. – قروض (العقارية ، المخصصة للاستثمار ، تمويل المقاولين)

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مواقع البنوك الالكترونية للبنوك العمومية الجزائرية لسنة 2015.

6- الصيرفة الالكترونية في البنوك الجزائرية :

كثر الحديث منذ سنوات عن عصرنة القطاع المصرفي الجزائري الذي ينصرف مدلوله إلى إدخال تكنولوجيا الإعلام و الاتصال في نشاطه المالي و المصرفي من أنظمة الدفع و السحب و الائتمان والتحويلات المالية والخدمات المصرفية (كشوف الحسابات)...

و ذكرنا سابقا أنه تم إنشاء شركة (SATIM) شركة النقد الآلي و العلاقات التلقائية بين البنوك) في سنة 1995 التي تعمل على تأمين قبول البطاقة في جميع البنوك المشاركة و إجراء عملية المقاصة للحسب بين البنوك بالإضافة إلى كشف البطاقات المزورة[1]

و بالرغم من حرص الجزائر على مواكبة التطورات العالمية في مجال البنكي بتخصيص مبالغ كبيرة لتعميم البطاقة المصرفية ضمن الاتفاقية التي أبرمت بين شركة(SATIM) والشركة الفرنسية (IDS) لتركيب عدد كبير من الموزعات الأوتوماتيكية للأوراق (500 موزع) عبر كامل التراب الوطني .و الاتفاق بين شركة (SATIM) وشركة المساهمة الجزائرية .فيما يخص الخدمات المصرفية الالكترونية لإبرام اتفاقية شراكة ما بين المجموعة الفرنسية (DIAGRAM–EDI)الرائدة في مجال البرمجيات المتعلقة بالصيرفة الالكترونية و أمن تبادل البيانات المالية و ثلاث مؤسسات جزائرية هي و مركز البحث في الإعلام العلمي و التقني (Cerist) لتنبثق عنها شركة مختلطة هي (الجزائر لخدمات الصيرفة الالكترونية (AEBS) تهدف إلى تحقيق مشروع الصيرفة على الخط في الجزائر إلا أنه يبقى عزوف الشعب الجزائري عن استعمال هذه البطاقات الالكترونية ،و ذلك راجع إلى الأسباب التالية[2] :

- الخطأ في سحب المبلغ المطلوب على مستوى الموزع في حين يكون قد خصم المبلغ من رصيد صاحب البطاقة .

[1] عبد الغني ربوح ، نور الدين عزدة ، تطبيق أنظمة الصيرفة الالكترونية في البنوك الجزائرية بين الواقع و الآفاق ، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري ، جماعة ورقلة ، 11–12 مارس 2008 ص،ص 14–15

IDS : Ingenico .DATA. système

[2] عبد الغني ربوح ، نور الدين عزدة ، تطبيق أنظمة الصيرفة الالكترونية في البنوك الجزائرية بين الواقع و الآفاق، مرجع سابق، ص.18.

- وجود معظم هذه الموزعات على مستوى واجهة البنوك فقط و التي بدورها تتمركز في الولايات أو على مستوى الدوائر الكبرى فقط.
- انعدام الثقافة المصرفية التي من شأنها لتشجيع على استعمال البطاقات المصرفية.
- العطل المستمر في الموزعات و الذي يرجع إلى شبكة الهاتف .
- انحياز العملاء إلى عدم إظهار الوضع المالي الخاص بهم بما أن معظم هذه الموزعات متواجدة على مستوى الشوارع خوفا من السرقة .

المبحث الثالث: الاطار الرقابي للجهاز المصرفي الجزائري

من طبيعة العمل المصرفي اعتماد نظم للإشراف و الرقابة من أجل تحقيق أهداف السلطة النقدية و الوقوف على نقاط الضعف و القوة في الأداء المصرفي و بالتالي وصف العلاج المناسب للمحافظة على سلامة القطاع المصرفي .

المطلب الأول: الرقابة المصرفية (مفهوم و الاهداف)

1- مفهوم الرقابة المصرفية

بعد تعرض النظم المصرفية عبر دول العالم إلى أزمات متنوعة برز مفهوم الرقابة المصرفية برعاية البنوك المركزية و بأدوات مختلفة من أجل الكشف المبكر لتفادي الوقوع في الخطر.

و منه نستطيع القول أن الرقابة المصرفية هي مجموعة من القواعد و الإجراءات و الأساليب التي تسير عليها السلطات النقدية و البنوك المركزية بهدف الحفاظ على سلامة المركز المالي للمؤسسات المصرفية و بالتالي تكوين جهاز مصرفي سليم وقوي يحافظ على حقوق المودعين و المستثمرين و يساهم في التنمية الاقتصادية[1] .

[1] صلاح الدين محمد امين الامام، صادق راشد الشمري، تفعيل أنظمة الرقابة المصرفية و تطويرها وفق المعايير الدولية: نظام CRAFTE نموذجا، مجلة الإدارة و الاقتصاد، العدد 90، 2011، ص.358.

2- أهداف الرقابة المصرفية :[1]

تهدف الرقابة المصرفية إلى :

- حماية الجهاز المصرفي .
- المحافظة على حقوق المودعين و المستثمرين.
- تقييم أداء المصارف و التعرف على وضعيتها المالية.
- ضمان السلامة و الآمان للبنوك و الأدوات المالية و تفعيل الدور الأساسي في إدارة السيولة.
- بناء نظام مالي كفء و تحقيق نم حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي و التحكم في معدل التضخم.
- تحقيق الاستقرار النقدي.
- تحقيق الشفافية في العمل المصرفي خاصة المتعلق بمنح الائتمان.

3- أساليب الرقابة البنكية المتطورة[2]:

يتلخص الإطار العام للرقابة المتطورة وفقاً لرؤية لجنة بازل للرقابة البنكية في النقاط التالية:

-يجب أن يتكون أي نظام رقابي فعال من مقومات كل من الرقابة الداخلية (داخل البنك) والرقابة الخارجية (من جهات خارجية).

-ضرورة وجود اتصال رسمي وبصورة منظمة بين المراقبين وإدارة البنك وذلك في إطار تفهمهم لعمليات تلك المؤسسات المصرفية.

-امتلاك المراقبين للوسائل اللازمة لتجميع ومراجعة وتحليل التقارير لحصيفة والبيانات الإحصائية من البنوك وفقاً لقواعد موحدة.

[1] Macdonald ,s scoth, Koch timothy , management of banking , tomson ; south ; western , 6th ,ed USA, p4

[2] ماجدة احمد شلبي، الرقابة المصرفية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية و معايير لجنة بازل، الدليل الالكتروني للقانون العربي، ص.19

-يجب توافر الاستقلالية التامة للمراقبين المصرفيين في الحصول على المعلومات، سواء تعلق الأمر بالفحص الداخلي أو من خلال المراجعين الخارجيين.

-يجب أن يكون المراقبون مؤهلين وقادرين على مراقبة مجموعة الأعمال البنكية وفقاً لقواعد موحدة.

وتنعكس تلك النقاط عند التطبيق في مجال الفحص الداخلي والخارجي كما يلي:

أ. في مجال الفحص الداخلي:

تتم أعمال الرقابة الداخلية إما من خلال فريق المشرفين المكون من جهاز الرقابة البنكية أو بتفويض مراجعين خارجيين، في القيام بفحص ومراقبة العديد من القضايا الهامة التي تغطي جوانب متعددة من أنشطة البنوك وأساليب عملها وهي تشتمل على ما يلي:

- دقة البيانات المقدمة من البنك.
- كفاءة عمليات البنك ومركزه المالي.
- كفاءة نظام إدارة المخاطر وإجراءات الرقابة الداخلية بالبنك.
- جودة محفظة القروض وكفاية مخصصاتها والاحتياطيات.
- كفاءة الإدارة.
- كفاءة الحسابات ونظم المعلومات الإدارية.
- كفاءة الرقابة الداخلية.
- الالتزام بالقوانين والتشريعات والشروط التفصيلية المتصلة بمنح التراخيص لإنشاء البنوك.

ومن الأشياء الجديرة بالملاحظة ضرورة قيام جهاز الرقابة البنكية بوضع القواعد الإرشادية الداخلية لأعمال المشرفين بالإضافة إلى سياسات وإجراءات الإشراف التي يجب أن يتم تطويرها لخدمة أهداف واضحة ومحددة.

كما يجب عند اســـتخدام جهاز الرقابة المصـــرفية – بصـــورة كلية أو جزئية – لمراجعين خارجيين، مراعاة أن يكونوا متخصـــصـــين ومعروفين ولديهم المهارات اللازمة لإنجاز ما يوكل إليهم من مهام، هذا بالإضافة إلى فهمهم الواضح والعميق لقواعد العمل وعدم إفشائهم للمعلومات، ويجب التأكد من وجود الآليات التي تيســـر عملية المناقشـــة بين المراقبين والمراجعين الخارجيين.

ب. في مجال الفحص الخارجي:

يجب أن يتوافر لدى المراقبين الأساليب المناسبة لتجميع ومراجعة وتحليل التقارير الحصيفة والنتائج الإحصـــائية من البنك وفقاً لقواعد موحدة ومحددة، وفي الوقت المناســـب. وتغطى هذه المراجعة القوائم المالية المدعمة بجداول تفصـــيلية أكبر عن مدى التعرض لمختلف أنواع المخاطر وغيرها من القضايا الهامة في العمل المصرفي وبما يتضمن المخصصات والأنشطة خارج نطاق الميزانية.

ومن الأشـــياء الجديرة بالملاحظة في ذلك المجال، ضـــرورة توافر المقدرة أو الســـلطة لدى المراقبين للحصول على البيانات عن الوحدات التابعة غير المصرفية، وإعداد التقارير التي توضح مدى التزام البنك بالمتطلبات الحصيفة مثل كفاية رأس المال – حدود ائتمان موحدة للمدين وما يرتبط به من أطراف، ويمكن استخدام تلك التقارير في المجالات التي لا يغطيها التفتيش الداخلي، وتحديد الاتجاهات للنظام البنكي ككل وليس لمؤســـســـة معينة أو بعينها. ويمكن اعتبار هذه التقارير أساساً للمناقشة مع إدارة البنك وذلك بصفة دورية أو عند ظهور المشكلات.

وبذلك يتضح أن الرقابة المصرفية الفعالة تتطلب أن يلم المراقبون المصرفيون بكافة الهياكل المؤسسية للمصارف أو المجموعات المصرفية عند تطبيق أساليبهم الرقابية، وأن تتوافر لهم القدرة على مراجعة كافة الأنشطة التي تجريها تلك المؤسسات وشركاتها التابعة سواء كانت

أنشطة مصرفية أو غير مصرفية، باعتبارها مصادر محتملة للمخاطر، كما أنهم يجب أن يحددوا المتطلبات والقواعد الحصيفة التي يتعين أن يقوم البنك بتطبيقها سواء منفرداً أو على أسس موحدة، هذا بالإضافة إلى ضرورة توافر القدرة لدى المراقبين على التعاون مع السلطات الرقابية الأخرى داخل الهيكل المؤسسي إذا ما اقتضى الأمر.

المطلب الثاني: الرقابة في البنوك الجزائرية :

شهد الإطار الرقابي للجهاز المصرفي الجزائري خلال الربع الأخير من سنة 2014 إصلاحات جوهرية تم إدراجها عقب اعتماد إطار احترازي جديد ، تتوافق أحكامه مع معايير لجنة بازل II ، و إدخال متطلبات إضافية من الأموال الخاصة و المعروفة " بوسادة الآمان " التي أوصت بإدراجها لجنة بازل 3 ضمن متطلبات رأس المال .

–ومع إرساء المنهج النموذجي لمقررات لجنة بازل II و إقامة وسادة الأمان ، تعزز مستوى متطلبات رأس المال سواء من حيث جودة الموارد التي تؤخذ بعين الاعتبار في حساب معامل الملاءة أو من حيث مستوى هذا المعامل بالنسبة للأموال الخاصة النظامية و الموال الخاصة القاعدية حيث حددت نسبة المعامل الأول ب9.5% و نسبة المعامل الثاني ب 7% بينما لم يتضمن التنظيم السابق (74–94) إلا معامل الملاءة بالنسبة للأموال الخاصة التنظيمية و المحددة ب 8%.

–كما تم توسيع رقعة المخاطر المرتبطة بالعمل المصرفي لتشمل مخاطر التشغيل و مخاطر السوق.

–كما أرسل بنك الجزائر توجيهات إلى المصارف و المؤسسات المالية مع مطلع سنة 2015 تتضمن الخطوط التوجيهية و تنبيههم بالتحلي باليقظة تجاه العملاء و التحويلات الالكترونية .

أولا: التحديثات التي طرأت على عملية الإشراف المصرفي:

واصل بنك الجزائر خلال سنة 2015 جهوده الرامية إلى تحديث وسائل الرقابة على القطاع المصرفي الجزائري بعد اعتمداه لمنهجية جديدة للرقابة قائمة على أساس المخاطر و من بين هذه العمليات نذكر :

1-وضع تطبيق اختبارات القدرة على تحمل الضغوط:

بعد أزمة 2008 برزت حاجة البنوك الجزائرية إلى تقييم الخسائر التي قد تحدث جراء الأزمات المالية ، و من هذا المنطلق أصبح لزاما على المؤسسات المالية العمل على تعزيز قدراتها على المقاومة و تحمل الضغوط لكسب تصور وقائي أو علاجي مسبق للإجراءات الواجب اتخاذها من طرف السلطات النقدية المشرفة و البنوك ، و من هذا المنطلق باشر بنك الجزائر وبدعم فني من البنك العالمي إلى تطوير نموذج متكامل و ديناميكي لاختبارات القدرة على تحمل الضغوط تمثل هذا النموذج في تطبيق آلي يرتكز على نظام إسقاط مالي ، يعمل على تحديد و قياس نقاط الضعف لدى البنوك و المؤسسات المالية و قدرتها على مواجهة الصدمات المفترضة ،و ذلك على مستوى كل مؤسسة على حدى ثم على مستوى الجهاز المصرفي بكامله ، كما يسمح هذا التطبيق بتقييم حساسية البنوك و المؤسسات المالية لأي تغيرات في عوامل الخطر المترتبة عن العمل المصرفي (التعثر المالي ، أسعار الفائدة ، السحوبات المفرطة للودائع ...) ، مع احتمال حدوث كل عامل على حدى أو في وقت واحد .و بالتالي يسمح هذا التقييم بمعرفة:

- مدى هشاشة أو صلابة الجهاز المصرفي.
- بتقييم مدى سلامة الجهاز المصرفي.

حيث تأخذ بعين الاعتبار التفاعلات بين المؤسسات المالية (خطر العدوى) و كذلك متغيرات الاقتصاد الكلي على الجهاز المصرفي .

و في سنة 2014 باشر الفريقين المكلفين بمشروع تطبيق اختبارات القدرة على التحمل الضغوط و نظام التنقيط المصرفي (SNB) العمل بدعم من خبراء البنك العالمي و تواصلت هذه الجهود حتى سنة 2015 .

أما عن نظام التنقيط المصرفي (SNB) فهو يعد طريقة إشراف موحدة جديدة مستوحاة من طريقة (CAMELS) ،و من أحسن الممارسات الدولية ، حيث يقوم على تقييم مؤشرات أداء و ملاءة البنوك و المؤسسات المالية عن طريق إعطائها ملاءة بفضل مقاربته التنبؤية للمخاطر حيث يسمح هذا ب :

- رد فعل مستهدف و سريع للجنة المصرفية يأخذ تدابير تصحيحية ملائمة لمواجهة الصعوبات التي قد تعرفها المؤسسة المالية .
- تخفيض معبر لتكلفة الإشراف ، بتقييم أحسن لخطر كل مؤسسة و الاستعمال العقلاني لموارد الإشراف.
- استهداف المؤسسات التي تعرف صعوبات .

و قد تم إعداد دلائل الرقابة بموجب ملائمة إجراءات العمل مع النظام الجديد للتنقيط المصرفي

و قد تم اختبار هذا النظام سنة 2012 على بنكين و قد طور هذا النظام بمساعدة تقنية للخزينة الأمريكية و صندوق النقد الدولي بهدف مقاربة أشغال الإشراف بالمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة و التي تنص عليها لجنة بازل[1]

2-مشروع تكنولوجيا المعلومات (SYNOBA)

[1] التقرير السنوي لبنك الجزائر 2012، ص.143.

يدخل مشروع تكنولوجيا المعلومات (SYNOBA) المطور داخليا في إطار العمال الرامية إلى إرساء نظام التنقيط المصرفي ، بدأ تعميم هذا العمل بهذا النظام سنة 2013 و تمت أشغال تكييفه مع النظام الاحترازي الجديد الموافق لمتطلبات بازل II خلال سنة 2015.

ثانيا: نشاط الرقابة و الإشراف على البنوك و المؤسسات المالية :

يمارس الإشراف المصرفي على أساس رقابة مستمرة تسمى بالرقابة على أساس المستندات ورقابة ميدانية تتم بعين المكان لدى البنوك و المؤسسات المالية الخاضعة لإشراف اللجنة المصرفية .حيث يهدف الإشراف إلى التأكد من :

- سلامة و متانة النظام المصرفي.
- إدارة المخاطر بطريقة حذرة و مناسبة.
- نوعية التقارير الدورية التي ترسل لبنك الجزائر أو الهيئة المشرفة.
- الامتثال للوائح التشريعية و التنظيمية ذات الصلة بالنشاط البنكية ، خاصة ما تعلق منها ب:الوقابة و مكافحة تبيض الأموال و تمويل الإرهاب.
- نوعية الرقابة الداخلية و التدابير المتخذة لضمان أمن أنظمة الدفع.

و مع ذلك تبقى هيئة الإشراف المصرفي لبنك الجزائر في اتصال مستمر مع البنوك و المؤسسات المالية من خلال عقد اجتماعات عمل و مكالمات هاتفية و عبر البريد الالكتروني تسعى من خلالها إلى الرد على تساؤلات البنوك و المؤسسات المالية و توفير توضيحات متعلقة بالمسائل التنظيمية.

1- الرقابة على أساس المستندات :

في سنة 2015 سمحت الأعمال القائمة على استغلال مختلف البيانات و التقارير المرسلة من قبل البنوك و المؤسسات المالية في إطار الرقابة على أساس المستندات بتحديد

73 حالة. عدم امتثال للأحكام القانونية و التنظيمية و هو نفس العدد المسجل خلال سنة 2014.

أما الحالات التي لم تتمثل فيها البنوك و المؤسسات المالية فيمكن توضحيها في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-5): حالات عدم الامتثال للأنظمة حسب النوع

طبيعة حالات عدم الامتثال	عدد البنوك و المؤسسات المالية	عدد حالات عدم الامتثال	النسبة %
- صافي الأصول غير كافي	2مؤسسة مالية	14	19.18
- معالم الملاءة منخفض	بنكين (2)	4	5.48
- معامل الأموال الخاصة القاعدية	بنكين (2)	4	5.48
- وسادة الآمان	ثلاث بنوك (3)	7	9.59
- معامل تقييم المخاطر	6 بنوك	24	32.88
- معامل التجارة الخارجية	4 بنوك	8	10.96
- معاملات الموارد الدائمة	بنكين (2)	2	2.74
- معامل السيولة قصيرة الآجل	6 بنوك	10	13.70
المجموع		73	%100

المصدر : التقرير السنوي لبنك الجزائر 2015 – ص 121

في سنة 2015 تم إصلاح كل حالات عدم الامتثال في معامل الملاءة التي سجلت في الربع الأخير من سنة 2014 (انطلاق تطبيق المعايير الجديدة للملاءة)، أما فيما يخص السيولة التي سجلت في النصف الثاني من سنة 2014 و تفاقمت سنة 2015.فقد تمت تسويتها نهاية سنة 2015 ما عدا بنك واحد فقط.

و فيما يخص حالات تقييم المخاطر فقد أدت التزامات بعض البنوك الخاصة العمومية منها إلى تجاوز الحد القانوني المفروض و ذلك راجع إلى تمويلها لبعض الشركات الإستراتيجية في القطاع العام .أما التجاوزات التي سحلت على مستوى 3 بنوك خاصة فقد تم تسويتها تدريجيا .

أما ما تعلق منها بالالتزامات الخارجية فقد تم تسجيل حالات عدم الامتثال في سنة 2015 و تمت تسويتها خلال نفس السنة.

أما فيما يخص المؤسسات المالية فقد بقيت مؤسسة مالية واحدة تواجه صعوبات مالية خلال سنة 2015 حيث انخفض مستوى صافي مركزها المالي إلى دون المستوى التنظيمي.

و فيما يتعلق بالرقابة الداخلية وفقا لنصوص النظام رقم 08-11 المؤرخ في 2011/11/28 فإن البنوك و المؤسسات المالية ملزمة بإرسال تقرير عن الرقابة الداخلية و تقرير عن رصد قياس المخاطر التي تتعرض لها إلى اللجنة المصرفية مرة واحدة في السنة على الأقل[1] .

و في هذا الإطار أرسلت هيئة الإشراف و الرقابة المصرفية بتاريخ 2015/11/25 مذكرة إلى البنوك و المؤسسات المالية تلح فيها إلزامية إعداد هذه التقارير في الشكل المفصل للمذكرة.

-أوجه القصور إثر الرقابة على المستندات :

تمحورت أوجه القصور إثر القرابة على المستندات حول :

- نقائص في رقابة العمليات و الإجراءات الداخلية خاصة المتعلقة بعمليات التجارة الخارجية ، المحاسبة ، إدارة المخاطر التشغيلية و كذلك تحيين الإجراءات اللازمة .

[1] تقرير بنك الجزائر 2011.

- نقائص في نظام الفحص الدوري ، نظرا لعدم كفاية عدد الموظفين المؤهلين.
- عدم إكمال جهاز تحديد وتقييم و قياس المخاطر بالنظر للنقائص في الإجراءات المطبقة لتغطية أهم المخاطر .
- غياب خطة عمل الإدارة ، أزمة السيولة.
- نقائص في أجهزة مكافحة تبييض الأموال خاصة فيما يتعلق بتدريب العمال ، ووضع نظم فعالة للإنذار المبكر .

2-الرقابة بعين المكان :

تسمح الرقابة بعين المكان للبنوك و المؤسسات المالية بما يلي :

- التأكد من صحة المعلومات المقدمة إلى اللجنة المصرفية و مديرية الرقابة على أساس المستندات .
- تقييم تلك الجوانب من إدارة المؤسسات الخاضعة للإشراف التي لا يمكن الحصول عليها من خلال الرقابة على أساس المستندات .
- تحسين تحليل المخاطر الخاصة التي تتحملها تلك المؤسسات .
- التحقق من التنفيذ الفعلي للإجراءات التصحيحية المتعلقة بالنقائص التي عثر عليها خلال التفتيشات السابقة .
- منح علامة تقييمية لكل المخاطر و علامة تقييمية شاملة تعكس مستوى المخاطر الإجمالية للمؤسسة و ذلك بالتنسيق مع هيئة الرقابة على أساس المستندات .

كما قامت الهيئة المكلفة بالرقابة بعين المكان بتطبيق خطة عمل شملت 45 مهمة تفتيش غطت الجوانب التالية :

- رقابة شاملة (10 مهمات).
- رقابة عمليات التجارة الخارجية (09 مهمات).
- هيئات تحقيقات خاصة (26 مهمة).

❖ **الرقابة الشاملة :**

شملت الرقابة الشاملة 10 مهمات وفقا لمواصفات المنهجية المبينة على المخاطر (نظام التنقيط المصرفي) ، شملت (05) بنوك عمومية و (04) بنوك خاصة و بنك واحد ذو رأس مال مختلط و قد أجريت هذه الأشغال للرقابة الشاملة على أساس التواريخ المرجعية لقفل الحسابات التالية :

- ✓ 31 ديسمبر 2014 (4 بنوك).
- ✓ 30 جوان 2015 (بنك واحد)
- ✓ 31 ديسمبر 2013 (بنكين) بدأت مهمة الرقابة فيهما نهاية 2014 واكتملت في سنة 2015.

و قد أسفرت الرقابة الشاملة عن النتائج التالية :

- **الحوكمة** : لوحظ على مستوى البنوك التي تمت فيها أشغال المراقبة عدم وجود هياكل مكرسة لوظيفة الإستراتيجية .و تلك في بعض البنوك الخاصة و العمومية على حد سواء ، باستثناء فروع البنوك الأجنبية التي يتم فيها تحديد إستراتيجيتها من قبل الشركات الأم كما لوحظ غياب أو نقائص في الخطط الإستراتيجية .
- **لجان المراجعة** : سجلت مخالفات في تسيير لجان المراجعة بل حتى عدمن اجتماع هذه اللجان في بعض البنوك ، علاوة على ذلك لوحظ وجود أعضاء مجلس الإدارة غير مصرح بهم في العديد من البنوك و كذا تراكم المهام لبعض مسئولي الهياكل.
- **مكافحة تبييض الأموال** : بقيت أنظمة مكافحة تبييض الأموال غير مكتملة خاصة في جوانبها المتعلقة بفعالية أجهزة الإنذار و بالموارد البشرية المؤهلة و ذلك في معظم البنوك العمومية و الخاصة .
- **أنظمة المعلومات** : ضعف أنظمة المعلومات حيث لا تزال وظيفة المحاسبة تسجل بعض النقائص التي تؤثر على جودة التصريحات النظامية و البيانات التي تصدرها

هذه البنوك و كذلك عدم وجود الإجراءات المرتبطة بأمن المعلومات و خلو مناصب مسئولي أمن نظم المعلومات.

- **الرقابة الداخلية** : لا تغطي الرقابة الداخلية بعض الأقسام و الهيئات المركزية في بعض البنوك الخاصة و العمومية كما أشارت البعثات الميدانية إلى عدم وجود رقابة فعلية للبيانات الموجهة إلى بنك الجزائر ، كما تم تحديد أوجه القصور في تنفيذ أحكام الرقابة الداخلية بالنسبة لإحدى هذه البنوك .
- **إدارة مخاطر القرض** : تعرف من جهتها قصورا فيما يخص تحديد و قياس و متابعة مخاطر القروض و ذلك في ظل غياب إجراءات معينة و مكيفة في بعض البنوك العمومية و الخاصة .

حيث يشكو جهاز المتابعة و قياس و التحكم في مخاطر القرض من نقائص في تحليل الملفات و التصنيف و تكوين المؤونات و منح القروض لعملاء غير مؤهلين للتمويل نظرا لتدني وضعهم المالي و تصريحات غير شاملة للبيانات المرسلة لمركزية المخاطر لبنك الجزائر ، كما يشهد منح القروض في بعض البنوك الخاصة تركيزا من حيث الرقعة الجغرافية و من حيث قطاع الأعمال و الشركات التابعة للقطاع العام .

- **السيولة** : شكلت متابعة السيولة لجميع البنوك المراقبة اهتماما معتبرا ، حيث بينت وجود بعض النقائص تمثلت في عدم وجود خرائط للمخاطر و انعدام خطط إدارة الأزمات .

❖ **مهمات التحقيقات الخاصة :**

خلال سنة 2015 تم القيام ب26 بعثة تحقيق خاصة ، أجريت منها 24 بعثة لدى البنوك و المؤسسات المالية ،و عادة ما تنظم هذه البعثات عقب معلومات ناجمة عن خلية معالجة الاستعلام المالي () ،و هي معلومات على صلة مع شبهات تبييض الأموال ، كما تنظم أيضا عقب خطابات مجهولة المصدر أو رسائل شكوى من الزبائن.

و قد كشفت بعض هذه التحقيقات عن نقائص في الأجهزة الداخلية لمكافحة تبييض الأموال للمؤسسات محل التحقيق (كغياب مبررات اقتصادية لسحوبات و مدفوعات نقدية كبيرة أو مترددة).

❖ **مهمات الرقابة على عمليات التجارة الخارجية :**

يولي اهتمام خاص من قبل البنوك بصفتهم وسطاء معتمدين لهذا النوع من الرقابة نظرا لما يتميز به هذا النوع من العمليات من مخاطر و ما تنقله من مخالفات للأحكام القانونية للصرف و حركة رؤوس الأموال من و إلى الخارج .

فقد تم القيام ب(09) مهمات لرقابة عمليات موطنة لدى ستة (06) بنوك خاصة و بنك عمومي واحد.

وقد بدأت أعمال التحقيقات من قبل المفتشين المحلفين لبنك الجزائر لإعداد 16 محضر مخالفة لانتهاك قوانين و أنظمة الصرف و حركة رؤوس الأموال من و إلى الخارج بما في ذلك 15 محضر إثبات ضد البنوك و محضر واحد ضد متعامل اقتصادي .

بالإضافة إلى محاضر الإثبات التي أعدت عند نهاية مهمات الرقابة بعين المكان لدى البنوك اعد مفتشو الهيئة المشرفة 108 محضرا لمخالفة التشريع من قبل متعاملي التجارة الخارجية من خلال التصريحات المقدمة من قبل البنوك ، الوسطاء المعتمدين إلى مصالح بنك الجزائر .

3- نشاطات الرقابة الاحترازية الجزئية :

قامت هيئة الإشراف لبنك الجزائر في إطار تنفيذ جدول أعمالها لسنة 2015 بإنجاز عدة مهمات تحقيق و رقابة تتعلق بالفحص المسبق للملفات الخاصة بشروط تأسيس البنوك و المؤسسات المالية . و ملفات اعتماد الإطارات المسيرة و مهمات فحص للتحقق من توفر

شروط فتح و تحويل شبابيك البنوك ، هذا و قامت بمعالجة مختلف شكاوى العملاء المطروحة على مستوى بنك الجزائر .

فخلال سنة 2015 تمت دراسة و فحص 59 ملفا خاصا بطلبات اعتماد الإطارات المسيرة ،و أجريت مصالح الإشراف 46 مهمة مراقبة خاصة بشروط فتح الوكالات و6 مهمات كأشغال رفع التحفظات[1].

خلاصة الفصل:

من خلال النقاط التي تعرضنا اليها في هذا الفصل نجد ان القطاع المصرفي الجزائري شهد العديد من التطورات و الإصلاحات المتتالية خاصة بعد قانون النقد و القرض و التي كان

[1] تقرير بنك الجزائر من موقعه الالكتروني لسنة 2015 ،ص 128

اخرها سنة 2017 الذي مس المادة 45 من القانون المتعلقة بشراء السندات الصادرة عن الخزينة العمومية من قبل بنك الجزائر، نظرا للتراجع المتواصل في موارده المالية خاصة بعد ازمة انخفاض أسعار البترول و التي عادت بالسلب على الاقتصاد الجزائري.

فمن المفروض ان القطاع المصرفي هو المنعش الحقيقي للاقتصاد و المشجع على النمو الاقتصادي، فهذه الوضعية التي احيل اليها الاقتصاد الجزائري توحي بان كل الإصلاحات التي شهدها النظام المصرفي الجزائري لم تستطع انتشاله من البؤرة التي عرفها منذ الاستقلال، اذ عانى و لا يزال يعاني من العديد من النقائص التي تجعله عرضة للازمات.

كذلك نجد ان النظام المصرفي الجزائري بالرغم من ممارسته لأنشطة حديثة في مجاله الا انه يفتقر الى تبني الأدوات الحديثة في مجال تقييم الأداء و التي عرفت نهضة قوية خاصة بعد الثمانينيات لاسيما و ان هذه الأدوات لها العديد من المزايا، فبغض النظر عن كونها أداة لتقييم الأداء فهي وسيلة للرقابة الميدانية على اعمال البنوك، و أداة للتنبؤ المبكر بالأزمات، و التي نجد من بينها معيار CAMELS الذي يمثل محور الدراسة.

الفصل الثاني

تقييم أداء البنك الخارجي الجزائري باستخدام معيار CAMELS

تمهيد:

النظام المصرفي السليم في أي قطر من اقطار العالم يتكون من مجموعة من البنوك القادرة على توظيف معظم أصولها و التزاماتها بكفاءة في الوساطة المالية و المعاملات المصرفية، و تمتعها بالملاءة المالية و القدرة على مقابلة متطلبات كفاية راس المال و كفاية السيولة المطلقة لمقابلة المدفوعات المعتادة في الظروف العادية و الغير عادية.

و لتحقيق استمرارية الأرباح الى جانب كفاءة الإدارة و الرقابة الداخلية الفعالة و الحكم المؤسسي السليم فمن الضروري لجوء المؤسسات المصرفية الى المعايير الدولية من اجل تحقيق الأهداف المرجوة، و من بين هذه المعايير نجد معيار CAMELS الذي قدمنا جانبه النظري لنصل الى مرحلة تطبيقه على عينة من البنوك الجزائرية المتمثلة في البنك الخارجي الجزائري BEA، لمعرفة مدى ملاءمة هذا المعيار لتقييم أدائها.

المبحث الاول: البطاقة تعريفية بالبنك الخارجي الجزائري BEA :

يعتبر بنك الجزائر الخارجي من بين البنوك الستة العمومية الجزائرية, حيث كانت بداية عمل هذه البنوك ترتكز نظريا على نوع من التخصص فكان تخصص البنك الخارجي الجزائري في تمويل التجارة الخارجية.

حيث بلغت عدد وكالات البنك الخارجي الجزائري 127 وكالة سنة 2012 موزعة عبر انحاء الوطن حول التجمعات السكنية الكبرى و المناطق الصناعية و مناطق انتاج المحروقات.

المطلب الأول: البنك الجزائر الخارجي (التعريف، الهيكل التنظيمي)

أولا: التعريف بالبنك:

يعتبر البنك الخارجي الجزائري من البنوك التجارية العمومية التي اقرتها الاصلاحات الهيكلية التي مست المنظومة البنكية الموروثة عن الاستعمار الفرنسي حيث تم توجيهها في اتجاهات محددة لتحقق اهداف معينة.

نشأة البنك الخارجي الجزائري:

تم انشاء البنك الخارجي الجزائري بموجب المرسوم رقم 67 – 204 في 01 اكتوبر 1967 في شكل شركة جزائرية برأسمال قدر ب20 مليون دينار جزائري, بالجزائر العاصمة, و قد انشا على انقاذ المؤسسات البنكية التالية:

- القرض الليوني في 01 اكتوبر 1967.
- الشركة العامة في 31 ديسمبر 1967.
- البنك الشمالي للتسليف 30افريل 1968.
- البنك الصناعي للجزائر و بنك البحر الابيض المتوسط في 31 ماي 1968.
- بنك باركليز الفرنسي سنة 1968.

و من تاريخ انشاء البنك الى وقتنا الحالي فقد مر البنك بعدة تطورات و احداث نوجزها فيما يلي:[1]

1970: كلف بنك الخارجي الجزائري بإتمام كافة المعاملات البنكية التي تخص الشركات الصناعية الوطنية مع الخارج.

1980: كلف بالإشراف على عدة مديريات.

1986: تكريس مبدا تخصص البنوك, فتكفل البنك الخارجي الجزائري بمعاملات الشركات الصناعية الكبرى للوطن.

1989: تحول البنك الخارجي الجزائري الى شركة مساهمة, مع احتفاظه بمهامه التي حددت بتاريخ انشائه, وذلك بعد تطبيق القانون رقم 01- 88 في جانفي 1988 حيث اصبح رأسماله يعادل 24,5 مليار دج.

1997: زود بنك الجزائر الخارجي بدائرة التسويق, بموجب مذكرة المدير العام رقم 02 المؤرخة في 1997/04/21حيث تتفرع الدائرة الى قطاعين (مؤسسي و شخصي) بالإضافة الى مكتب المراجعة الدولية.

2003: استحداث هياكل جديدة و توسيع و تمديد مهام الهياكل التي كانت موجودة.

2004: وجود فرعين للبنك خارج الوطن (البنك الدولي العربي بباريس, و البنك العربي للاستثمار و التجارة الدولية (ابوظبي)).

2006: اعادة هيكلة واسعة لوظائف البنك الاساسية و دخوله في مرحلة جديدة من التجديد و العصرنة, حيث مست جميع هياكله المركزية و كل شبكاته.

[1] من موقع البنك الخارجي الجزائري WWW.bea.dz/Présentation

2007: تحديث نظام المعلومات بالبنك من اجل التحكم و الحماية.

2008: تمويل اضخم المشاريع بمبلغ اجمالي قدر ب 100 مليار دينار سنويا حيث صنف بناءا على قدراته التمويلية و كفاءة ادائه في المرتبة الاولى مغربيا و البنك السادس افريقيا من بين 200 بنك.

2009: توجه البنك لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مواكبة لسياسة الدولة انذاك فيما يخص دعم و تطوير الاستثمار.

2011: انشاء اول وكالة لتقديم خدمات مستقلة على المستوى الوطني في اطار التحديث و تحسين الخدمة المقدمة, كما رفع رأسماله الى 76 مليار دينار جزائري.

2012: توسعت شبكة البنك لتضم 127 وكالة تحولها كموارد بشرية كفاة و قادرة على رفع التحدي و مواجهة المنافسة.

2013: تدعم البنك بتسع (09) وكالات جديدة موزعة عبر الولايات (معسكر, مغنية, تلمسان, وهران, شلف, قسنطينة, الجزائر العاصمة (دراية), عنابة, البليدة(بوفاريك).

2017: رفع رأسمال البنك الخارجي الجزائري الى 150 مليار دينار جزائري.

ثانيا: الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري:

كأي ادارة لابد من توزيع المهام بين وحداتها حتى تتمكن من تأدية وظائفها وهذا ما نجده في البنك الخارجي الجزائري من خلال هيكله التنظيمي يتمكن من ممارسة القيادة عبر اجهزته, حيث يحدد بنيته بمديريات مركزية و اخرى فرعية و هذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (2-1): الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر الخارجي

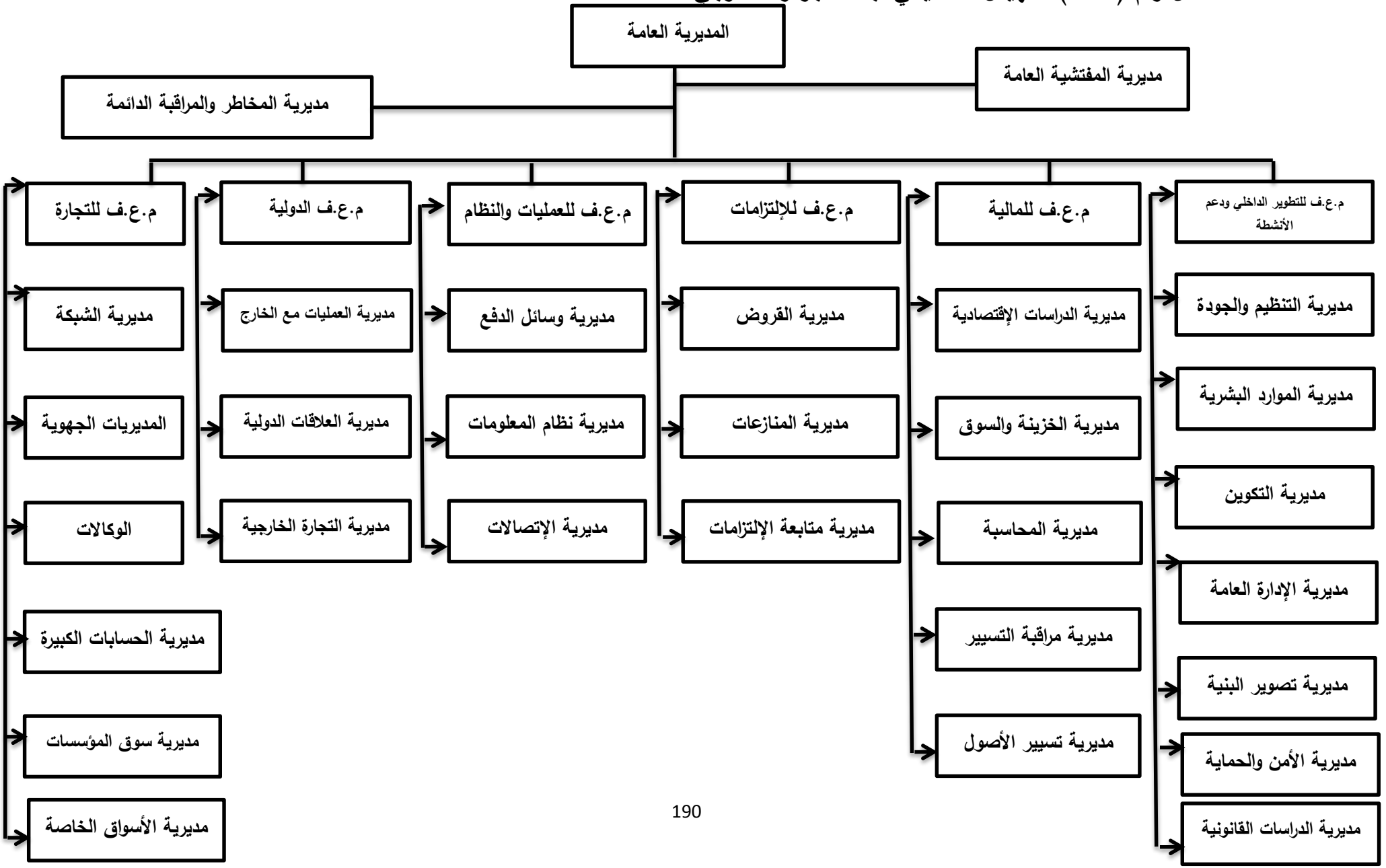

المطلب الثاني: وظائف البنك الخارجي الجزائري:

ككل بنك تجاري فان مهمة البنك الخارجي الجزائري هي جمع الاموال من استقبال الودائع و منح القروض و جذب عروض الزبائن و خدمتهم و بالإضافة الى ذلك فانه يقوم بالوظائف التالية:[1]

- تنمية العلاقات الاقتصادية للجزائر مع باقي الدول.
- تطوير و تنفيذ المعاملات التجارية مع البلدان الاجنبية من خلال ابرام العقود الخاصة بالقروض مع العملاء الاجانب.
- اقامة وكالات و فروع لها خارج الوطن قصد تقديم معلومات خاصة بالهيئات الاجنبية للمؤسسات المعنية بالتعامل معها.
- تشجيع التجارة الخارجة من خلال المساهمة في ترقية الصادرات و تمويل العمليات الانتاجية على المدى القصير.
- تمويل التجارة الخارجية و اعطاء ضمانات للمستوردين و المصدرين.
- منح قروض قصيرة الامل لقطاع الصناعة و القطاع العام و الخاص و كذلك مشاركة بنوك اخرى في منح قروض متوسطة و طويلة الامل على المستوى المحلي.
- القيام بعملية خصم الاوراق التجارية و تحويل العملات.
- المشاركة في كل مؤسسة تامين القروض, حيث بإمكانها التكفل بالتسيير و المراقبة مع الخارج.
- تسيير المخازن العمومية, و القيام بشراء و كل العمليات العقارية او غيرها المتصلة بنشاط الشركة.
- اتخاذ اجراءات اجتماعية لصالح مستفيديها.

[1] معلومات من اداريي البنك الخارجي الجزائري.

المبحث الثاني: التقييم الجزئي لأداء البنك الخارجي الجزائري باستخدام مكونات معيار CAMELS:

سنقوم من خلال هذا المبحث بتطبيق عناصر معيار CAMELS على البنك الخارجي الجزائري و ذلك لمعرفة درجة تصنيف كل مكون حسب المعطيات المتوفرة عن البنك الخارجي الجزائري

المطلب الأول: تقييم كفاية راس المال و جودة الاصول و السيولة و الربحية:

1-تقييم كفاية رأسمال البنك وفقا لنظام CAMELS:

لمعرفة درجة تصنيف كفاية رأسمال البنك يجب الاطلاع على التنظيم البنكي المتعلق بكفاية رأسمال البنوك الجزائرية و مدى تماشيه مع متطلبات بازل III,II,I.

1-1-التنظيم البنكي المتعلق بكفاية رأسمال البنوك الجزائرية :

عمل بنك الجزائر على الزام البنوك الناشطة في الجزائر (عمومية, خاصة), بضرورة الالتزام بمجموعة من المعايير و النسب فيما يتعلق بمكونات الاموال الخاصة, و الحرص على حيازتها على مستويات سيولة دنيا في المدى القصير, و لأجل تعزيز نوعية اموالها الخاصة و التي ينبغي ان تكون قادرة على امتصاص الخسائر المحتملة الناتجة عن نشاطها و سنعرض فيما يلي كل النصوص التنظيمية التي وضعها بنك الجزائر لتتلاءم مع المقاييس المنصوص عليها ضمن اتفاقية بازل III,II,I على التوالي, و ذلك بعد قانون النقد و القرض 10/90 الذي سعى الى تعزيز استقلالية بنك الجزائر و رقابته على البنوك كما فعلت التعديلات التي ادخلت على هذا القانون اما لتعديله او الغاءه كما كان بالنسبة للأمر 03-11 سنة 2003.

التنظيم رقم 90-01 الصادر بتاريخ 1990/09/04.

نستطيع القول ان النظام المصرفي الجزائري ساير لأول مرة اتفاقية بازل I و ذلك بصدور التنظيم 90-01 المكلف بنسبة الحد الادنى لرأسمال البنوك و المؤسسات المالية العاملة في الجزائر في مادته الرابعة (04) "ينبغي ان تمثل الاموال الخاصة المحددة على هذا النحو (اي بعد تحديدها في المواد السابقة) بنسبة تغطية الأخطار لا تقل عن 8%"[1]

التنظيم رقم 91-09 الصادر بتاريخ 1991/08/14:

تعلق هذا التنظيم بقواعد الحدر و تسيير المصارف و المؤسسات المالية, حيث نص في مادته الثانية على ضرورة وضع حد ادنى للنسبة بين مبلغ الاموال الخاصة للبنك و المبلغ الذي يمثل مجموع الاخطار التي يواجهها من خلال عملياته, و لكن لم تحدد هذه النسبة كما في التنظيم الذي سبقه, تمت الاشارة على انها ستحدد لاحقا بتعليمة من قبل بنك الجزائر كما اشار بنوع من التفصيل الى مكونات راس المال الاساسي و التكميلي و كذا العناصر التي تشكل المخاطرة احتسابها في مقام النسبة قبل ان يتم تعديل بعض هذه المكونات بموجب التنظيم رقم 95-04 الصادر بتاريخ 1995/04/20 و المعدل و المتمم للتنظيم رقم 91-09 الصادر في 14 اوت 1991.[2]

التعلمية رقم 34-91 الصادرة بتاريخ 1991/11/14:

تعلقت بتحديد قواعد الحيطة و الحذر لتسيير البنوك و المؤسسات المالية لتحدد الحد الادنى لنسبة الاموال الخاصة الى مجموع أخطاره في مادتها الثالثة ب8% [1] و ذلك توضيحا لما ورد في التنظيم رقم 91-09 و تأكيدا لما ورد في التنظيم الاول رقم 90-01 و ذلك بوضع

[1] المادة 4: من التنظيم رقم 90-01 الصادر ب1990/07/04 و المتعلق بالحد الادنى لرأسمال البنوك و المؤسسات المالية العاملة في الجزائر.

[2] اتحاد المصارف العربية , قاعدة التشريعات العربية المتعلقة بالمهنة المعرفية, لائحة التشريعات الاساسية 2009.

[1] المادة 3 من التعلمية رقم 34-91 الصادرة بتاريخ 1991/11/14 المتعلقة بتحديد قواعد الحيطة و الحذر لتسيير البنوك و المؤسسات المالية .

رزنامة للوصول بنسبة كفاية راس المال بالتدرج الى 8%, كما حددتها لجنة بازل I وفقا للترتيب الزمني التالي:

نسبة 4% ديسمبر 1992.

نسبة 5% نهاية ديسمبر 1993.

نسبة 8% بداية جويلية 1995.

و الرغم من ذلك فان البنوك العاملة في الجزائر لم تتمكن من مواكبة هذه الرزنامة فاضطر بنك الجزائر بإلغاء و اصدار التعليمة رقم 74-49.

التعلمية رقم 74-94 الصادرة بتاريخ 1994/11/29:

هذه التعليمة متعلقة بتحديد قواعد الحيطة و الحذر لتسيير البنوك و المؤسسات المالية حيث حدد فيها بنك الجزائر الحد الادنى لكفاية رأسمال البنوك كما بداه في التعليمة السابقة اي بنسبة 4% و لكن ابتداءا من جوان 1995 (اي عند نهاية التاريخ الذي حدد كأخر اجل للوصول الى نسبة 8% في التعليمة السابقة), فأجبرت هذه التعليمة البنوك على الالتزام بنسبة ملائمة لراس المال اكبر او يساوي 8%, و تطبق بشكل تدريجي كسابقها بتحديد تاريخ ديسمبر 1999 كأخر اجل للوصول الى نسبة 8% كالتالي:[2]

نسبة 4% نهاية جوان 1995.

نسبة 5% نهاية ديسمبر 1996.

نسبة 6% نهاية ديسمبر 1997.

[2] المادة 3 من التعليمة رقم 74-94 الصادرة بتاريخ 1994/11/29 و المتعلقة بتحديد قواعد الحيطة و الحذر لتسيير البنوك و المؤسسات المالية.

نسبة 7% نهاية ديسمبر 1997.

نسبة 8% نهاية ديسمبر 1999.

كما حددت التعليمة 74-94 الصادرة بتاريخ 1994/11/29 في مادتها الخامسة كيفية حساب راس المال الخاص للبنك في جزئه الاساسي, اما الجزء التكميلي لراس المال و العناصر التي تدخل في حسابه حددتها المادة 6 و 7 من نفس التعليمة حيث ان راس المال الخاص للبنك يكون بجمع الجزئين الاساسي و التكميلي, اما المادة 8 فقد بينت العناصر التي تتوفر فيها عنصر المخاطرة و تم تصنيف اوزان المخاطرة بالنسبة لعناصر الميزانية في المادة 11 اما بالنسبة للعناصر خارج الميزانية فقد قسمتها نفس المادة الى 4 فئات حسب درجة مخاطرتها مع توضيح مكونات كل فئة في ملحق التعليمة بطريقة مشابهة لما ورد في مقررات لجنة بازل I[1]

يمكن ملاحظة ان البنوك الجزائرية قد تاخرت في تطبيق تعليمات اتفاقية بازل I حتى سنة 1999, بينما كان من المفروض تطبيقها نهاية سنة 1992 كما حددته لجنة بازل I حيث منحت هذه اللجنة مهلة ثلاث(03) سنوات للالتزام بمعاييرها, غير ان التعليمة السابقة منحت البنوك مدة 5 سنوات لتطبيق هذه المعايير و ذلك راجع للفترة الانتقالية التي مر بها الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق الحر و بسبب الاصلاحات المتدرجة منذ بداية التسعينات.

كذلك بالنسبة لتعديلات لجنة بازل I , فلم يستطع التنظيم الاحترازي الجزائري مسايرتها في موعدها المحدد و هو سنة 1998 لا من حيث اضافة شريحة ثالثة لراس المال في بسط

[1] سليمان ناصر, المعايير الاحترازية في العمل المصرفي و مدى تطبيقها في المنظومة المعرفية الجزائرية, مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير, العدد 14 جامعة سطيف 2014, ص,52.

النسبة الخاصة بحساب كفاية راس المال و لا من حيث ادراج مخاطر السوق في مقام النسبة مع مخاطر الائتمان [1]

التعليمة رقم 02-03 الصادرة بتاريخ 2002/11/14.

والمتعلق بالمراقبة الداخلية للبنوك و المؤسسات المالية من اجل مواجهة مختلف المخاطر الائتمانية, السوقية و التشغيلية (العملياتية) اما بالنسبة لمخاطر السوق فقد عرفها في مادته الثانية (02) من نفس التنظيم فإنها اخطر معدل (دون توضيح لطبيعة هذا المعدل), خطر تقلب سندات الملكية, خطر تسوية بمقابل و خطر الصرف [2] , فلم يشر بوضوح الى خطر تقلبات اسعار السلع بينما اشار الى خطر معدل الفائدة كنوع مستقل من المخاطر و وصفه بالإجمالي, و من الملاحظ ان التنظيم يعترف بوجود مخاطر السوق و لكن دون ادراجها في حساب كفاية راس المال.

كما اشار من خلال التنظيم الى مخاطر التشغيل (الخطر العملياتي) و عرفه كذلك في مادته الثانية بانه خطر ناجم عن نقائص تصميم و تنظيم و تنفيذ اجراءات القيدين النظام المحاسبي و بشكل عام في انظمة الاعلام الخاصة بمجموعة الاحداث المتعلقة بعمليات البنك او المؤسسة المالية المعنية(1)

[2] لمادة 2 من التنظيم رقم 02-03 الصادر بتاريخ 2002/11/14 المتعلق بالمراقبة الداخلية للبنوك و المؤسسات المالية الجزائرية

(1) المادة 2: التنظيم رقم 02-03 الصادر ب2002/11/14.

AMSFA : appui à la Modernisation du Secteur Financier Algérien.

ملاحظة: من خلال هذا التنظيم فانه يشير الى الاحداث الخارجية للبنك.

كما يعترف التنظيم الاحترازي الجزائري بوجود مخاطر التشغيل مثل ان تصدر الاتفاقية بازل Π في صيغتها النهائية في جوان 2004 , و لكنها لم تدرج هذه المخاطر في مقام النسبة الخاصة بحساب كفاية راس المال.

و من بين الاركان الثلاثة الاساسية التي جاءت بها اتفاقية بازل Π هي تطوير نظام الرقابة الداخلية للبنوك و هذا ما تمكنت من تطبيقه السلطة النقدية و المالية الجزائرية من خلال برنامج AMSFA لدعم و عصرنة القطاع المالي الجزائري في اطار برنامج MEDA الذي تنفذه بالشراكة مع الاتحاد الاوروبي و من خلال التنظيم رقم 02-03 فقد اسست نظم للمراقبة الداخلية لعدد من البنوك خاصة العمومية.

التنظيم رقم 11-03 الصادر بتاريخ 2011/05/24.

تعلق هذا التنظيم بمراقبة مخاطر ما بين البنوك (انشاء نظام مراقبة داخلية خاص بمنح القروض و الاقتراض ما بين البنوك خاصة التي تتم في السوق النقدية), حيث تم تحديد حد اقصى للقروض المقدمة و القروض المتحصل عليها و بشروط لكل عملية و بالمقاييس التي تمكن من توظيف كل التمويلات المتحصل عليها مع مراعاة اجراءات ادارة المخاطر و تسيير السيولة [1] , حيث يعتبر هذا التنظيم تكملة لما جاء في التنظيم رقم 02-03.

التنظيم رقم 11-08 الصادر بتاريخ 2011/11/28.

و المتعلق بمراقبة الداخلية للبنوك و المؤسسات المالية الذي يشبه التنظيم رقم 02-03 لسنة 2002 موضحا ان مخاطر سعر الفائدة جزء من مخاطر السوق و ان الاحداث الخارجية جزء من مخاطر التشغيل. مع توضيح طرق قياس كلا النوعين من المخاطر, لكن دون

[1] سليمان ناصر, مرجع سابق, ص 53.

ادراجهما ضمن حساب كفاية راس المال, كما الغى هذا التنظيم احكام التنظيم رقم 02-03 الصادر بتاريخ 2002/11/14 الخاص بالمراقبة الداخلية للبنوك و المؤسسات المالية التي اصدر التنظيم رقم 14-01 الذي ادرج في حساب المقام نسبة كلا من مخاطر السوق و مخاطر التشغيل و الذي يعتبر مسايرا لما جاء في اتفاقية بازل Π و III في جوانب مختلفة.

التنظيم رقم 14-01 الصادر بتاريخ 2014/02/16.

و المتعلق بكيفية حساب نسبة الملاءمة راس المال في البنوك و المؤسسات المالية الجزائرية [2] , حيث نص على ان تفوق نسبة ملاءمة راس المال معدل 12% ابتداءا من اول اكتوبر 2014 على ان يغطي راس المال الاساسي (القاعدي) كلا من مخاطر الائتمان و السوق و التشغيل بنسبة 7% على الاقل[3] .

كما وضح نفس التنظيم في مادته الثانية [1] كيفية حساب مخاطر الائتمان حيث شمل (اصل الدين و الفائدة المستحقة و القروض الغير ممنوحة بين البنوك و قروض العملاء و الاوراق المالية) و تم استبعاد الفائدة الغير مستردة من الذمم المدنية و المؤسسات المالية, تكوين هامش او وسادة امان تمثل نسبة 2,5% من الاموال الخاصة القاعدية[2]

كما ارفقت المادة 4 من التعليمة 14-04 كل المرافق المتعلقة بكيفية حساب نسبة الملاءمة لراس المال للبنوك بالتفصيل و كالتالي:

النموذج S1000 (**الملحق رقم 1**) كيفية حساب راس المال التنظيمي المحسوب على اساس فردي.

---

[2] المادة (1) من التعليمة رقم 14-04 الصادرة بتاريخ 2014/12/30 عن بنك الجزائر.

[3] المادة (3) من التعليمة رقم 14-01 الصادرة بتاريخ 2014/02/16 عن بنك الجزائر.

[1] المادة (2) من التعليمة 14-04 الصادرة بتاريخ 2014/12/30 الصادرة عن بنك الجزائر .

[2] المادة (4) من التعليمة 14-04 الصادرة بتاريخ 2014/12/30 عن بنك الجزائر.

النموذج S2000 (**الملحق رقم 2**) متعلقة بالمخاطر المرجحة و مخاطر الائتمان.

النموذج S3000 (**الملحق رقم 3**) متعلق بكيفية حساب مخاطر التشغيل.

النموذج S4000/A , S4000/B , S4000/C (**الملحق رقم 4**) فتعلق بحساب العناصر المرجعة بمخاطر السوق.

نموذج S5000 (**الملحق رقم 5**) فتعلق بطريقة حساب الملاءمة المالية.

اما عن طريقة حساب نسبة ملاءمة رأسمال البنك باختصار فهي موضحة في (**الملحق 6**).

كما حددت المدة من قبل بنك الجزائر لاستكمال النماذج المشار اليها في المادة 4 في نهاية كل ربع سنة (3 اشهر) في المادة 5 [1] من نفس التعليمة السابقة و يجب ان تصل هذه النماذج الى اللجنة المصرفية و بنك الجزائر و الادارة العامة للمفتشية العامة في موعد اقصاه 30 يوم من تاريخ اقفال الربع السنوي.

كما تم من خلال المادة السادسة (6) [2] من نفس التعليمة من الغاء التعليمتين رقم 74-94 الصادرة بـ1994/11/29 و المتعلقة بالقواعد الاحترازية وكيفية حساب ملاءمة راس المال بصيغتها المعدلة و المكملة و التعليمة رقم 04-99 الصادرة بتاريخ 12/ 1999/08.

و منه يمكننا القول ان:

[1] المادة (5) من التعليمة 14-04 الصادرة بتاريخ 2014/12/30.

[2] المادة (6) من التعليمة 14-04 الصادرة بتاريخ 2014/12/30 عن بنك الجزائر.

$$\text{نسبة الملاءمة} = \frac{\text{الاموال الخاصة القانونية}}{\text{مجموع التعرضات المرجحة المخاطر}\left(\text{مخاطر القرض}+\text{المخاطر التشغيلية}+\text{مخاطر التسوق}\right)} \geq$$

.%12

ملاحظة:

جاء هذا التنظيم موافقا لمقررات لجنة بازل III الذي اصدر في 2010 فيما يخص معيار حساب كفاية راس المال البنوك الا ان المعدل الذي فرضته اللجنة المصرفية الجزائرية (9,5% + 2,5%) اعلى من المعدل الذي فرضته لجنة بازل III و هو (10%).

اما عن الشريحة المضافة التي تمثل نسبة 2,5% فهي موجودة كذلك في تقرير لجنة بازل III.

1-2-حساب كفاية راس المال البنك الخارجي الجزائري:

يمكننا حساب و تحليل كفاية راس المال البنك الخارجي الجزائري من خلال الملاحق التي جاءت في الملحق رقم 14-04 الصادر في 2014/12/30 في مادته الرابعة كما تمت الاشارة اليه سابقا, بالاعتماد على ميزانية البنك الخارجي الجزائري و جدول حسابات النتائج للسنوات الثلاث على التوالي 2016/2015/2014 (**الملحق رقم 7**)وتم استبعاد سنة 2013 لان نسبة كفاية راس المال كانت تحسب بما جاء في التعليمة 74-94 الصادرة بتاريخ 1994/11/29.

و الجدول التالي يوضح باختصار نسبة الملاءمة لراس المال البنك للسنوات 2016,2015,2014.

الجدول رقم (2-1): خلاصة تقييم ملاءمة راس المال البنك الخارجي الجزائري.

البيان	2014	2015	2016
ملاءمة راس مال البنك	%26,65	%27,14	%22,63

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات بنك الجزائر الخارجي الملحق رقم 8

الرسم البياني التالي يوضح توزيع نسبة ملاءمة راس المال.

الشكل (2-2): يمثل ملاءمة راس المال البنك

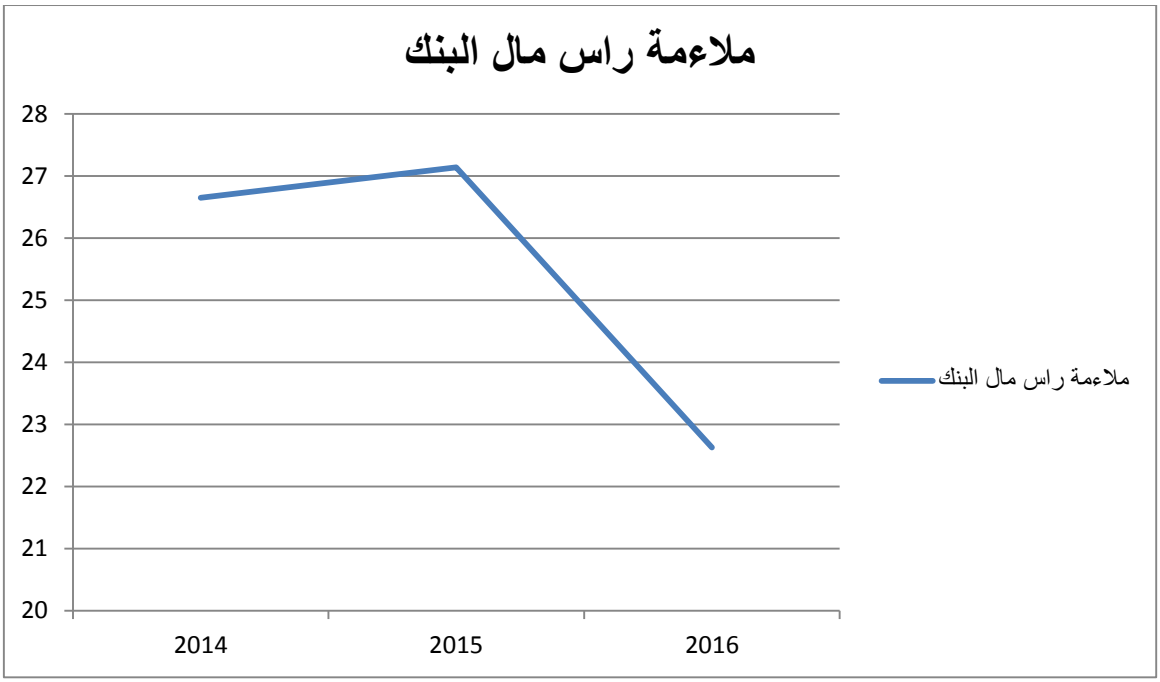

تحليل النتائج:

يظهر الجدول و الرسم البياني ان نسبة ملاءمة رأسمال البنك الخارجي الجزائري قد ارتفعت سنة 2015 بنسبة 27,16% مقارنة مع سنة 2014 حيث بلغت 26,65% و ذلك راجع الى ارتفاع نسبة الاموال الخاصة بتغطية المخاطر المصرفية و الاحتياجات بالرغم من بقاء مبلغ رأسمال البنك ثابت (100 مليار دينار جزائري).

و يرجع كذلك الى ارتفاع نسبة الاصول سنة 2015 مقارنة بسنة 2014 و ذلك اتباعا لتعليمات بنك الجزائر.

ثم انخفضت نسبة كفاية رأسمال البنك سنة 2016 بنسبة 22,63% بالنسبة لسنة 2014 و 2015 بالرغم من ارتفاع نسبة رأسمال البنك من 100 مليار دينار الى 150 مليار دينار و ذلك راجع الى:

انخفاض مبلغ الاصول المالية المملوكة لغرض التعامل, و انخفاض انتاجية السنة المالية بنسبة 1% من سنة 2015.

ارتفاع قيمة القروض الممنوحة, الغى ارتفاع نسبة المخاطر بما ان معامل ترجيح القروض المقدمة هو 100% فان قيمة مقام النسبة سترتفع و منه انخفاض معدل الملاءمة.

اما عن قيمة الاموال المخصصة لتغطية المخاطر المصرفية فقد ارتفعت و ذلك اتباعا لتعليمات بنك الجزائر فيما يخص نسبة الاموال المخصصة لمواجهة المخاطر المصرفية ضمن التعليمة 14-01 الصادرة بتاريخ 2014/02/16.

كما نلاحظ ان مجموع التعرضات المرجحة بمخاطر السوق و الائتمان و التشغيل قد ارتفعت بنسبة كبيرة في سنة 2016 مقارنة مع سنة 2014+2015.

1-3-تصنيف كفاية راس مال البنك الخارجي الجزائري.

بحسب ما جاءت به التعليمة 14-01 الصادرة في 2014/02/16 (و التي تعتبر اخر تعليمة صادرة عن بنك الجزائر فيما يخص حساب ملاءمة راس مال البنوك و المؤسسات المالية العاملة داخل الجزائر) فان الحد الادنى للنسبة المتعلقة بكفاية راس المال هي 12% (9,5% + 2,5%) حيث اضيف الى نسبة الملاءمة 9,5% نسبة 2,5 % التي تمثل الشريحة الاجبارية لراس المال (وسادة الامان)

و عليه يمكن تصنيف كفاية رأسمال البنك الخارجي الجزائري حسب الجدل التالي:

الجدول رقم: 2-2 تصنيف كفاية رأسمال البنك الخارجي الجزائري

البيان/ السنة	2014	2015	2016
نسبة ملاءمة راس المال	%26,65	%27,14	%22,63
التصنيف الجزئي لنسبة ملاءمة راس المال حسب القواعد الاحترازية السارية في الجزائر	1	1	1
متوسط سعر ملاءمة راس المال	$\%25,47 = \frac{22,63 + 27,14 + 26,655}{3}$		
التصنيف الاجمالي	1		

المصدر: اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات بنك الخارجي الجزائري و تعليمات بنك الجزائر فيما يخص قواعد الحيطة و الحذر و الجزء النظري من خلال ما جاء به نظام CAMELS لتصنيف المؤسسات.

تحليل نتائج الجدول:

من خلال الجدول فان البنك بتصنيف الجزئي لنسبة ملاءمة رأسماله فانه تحصل على المرتبة الاولى بالمقارن بنسبة ملاءمة رأسمال كل سنة مع ما جاءت به التعليمة 14-01.

و هذا يعني ان نسبة كفاية رأسمال البنك في حالة جيدة و للبنك القدرة الكافية على تغطية المخاطر المترتبة على اصوله من خلال رأسماله.

2- تقييم جودة اصول البنك الخارجي الجزائري وفقا لمعيار CAMELS :

تعتبر جودة الاصول الجزء الحاسم في نشاط البنك الذي يقوده نحو تحقيق الايرادات, لان امتلاك البنك لأصول جيدة يعني توليد دخل اكثر و تقييم اكثر لكل من السيولة و الادارة و راس المال.

2-1 اسس تصنيف جودة الاصول للبنك.

يمكن تقييم جودة اصول البنك الخارجي الجزائري بموجب نظام CAMELS بالاعتماد على النسب التالية:

-**نسبة الأصول المرجحة WCR= المخصصات/ حقوق الملكية + المخصصات** (حيث تقيس هذه النسبة حجم مخصصات الديون المتعثرة من حقوق الملكية و المخصصات).

وكلما كانت هذه النسبة اقل من 05% كلما دل على ان البنك قادر على مواجهة خطر القروض المتعثرة.

و كلما كانت اكبر من 60% فإنها تصنف في الدرجة الاخيرة.

-**نسبة اجمالي التصنيف TCR= القروض المتعثرة / حقوق الملكية + المخصصات.**

حيث تقيس هذه النسبة حجم القروض المتعثرة الى حقوق الملكية و المخصصات و كلما قلت هذه النسبة عن 20% يكون ذلك افضل.

2-2 تحليل النسب المالية التي تتعلق بتقييم جودة الأصول للبنك الخارجي الجزائري من سنة 2014 إلى سنة 2016 :

سنتطرق من خلال هذه الفقرة إلى حساب نسبة مجمل الأصول المحققة للإيرادات إلى إجمالي أصول البنك و حساب نسبة التصنيف المرجح للبنك.

الجدول رقم 2-3 : النسب المتعلقة بتقييم جودة أصول البنك من (2014-2016)

البند / السنة	2014	2015	2016
الأصول المحققة للإيرادات	1968232648221.41	2134509097501.46	2081453590462.93
مجموع الأصول	2581393491140.22	2602811618708.02	2574006188481.65
حقوق الملكية	225377747998.78	246321254079.98	264718411088.96
القروض المتعثرة	27370630210.67	40520748078.69	54185346862.89
المخصصات	13632119620.08	8510055069.80	28256120022.65
حقوق الملكية +المخصصات	239009867618.86	254831309149.78	292974531111.61
WCR	%5.70	%3.33	%9.64
TCR	%11.45	%15.90	%18.49
الأصول المحققة للإيرادات/ إجمالي الأصول	%76.24	%82.00	%80.86

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للبنك للسنوات محل الدراسة

و يمكن تمثيل نتائج الجدول في الشكليين التالين:

الشكل رقم (2-3): تطور نسبة WCR للبنك الخارجي الجزائري

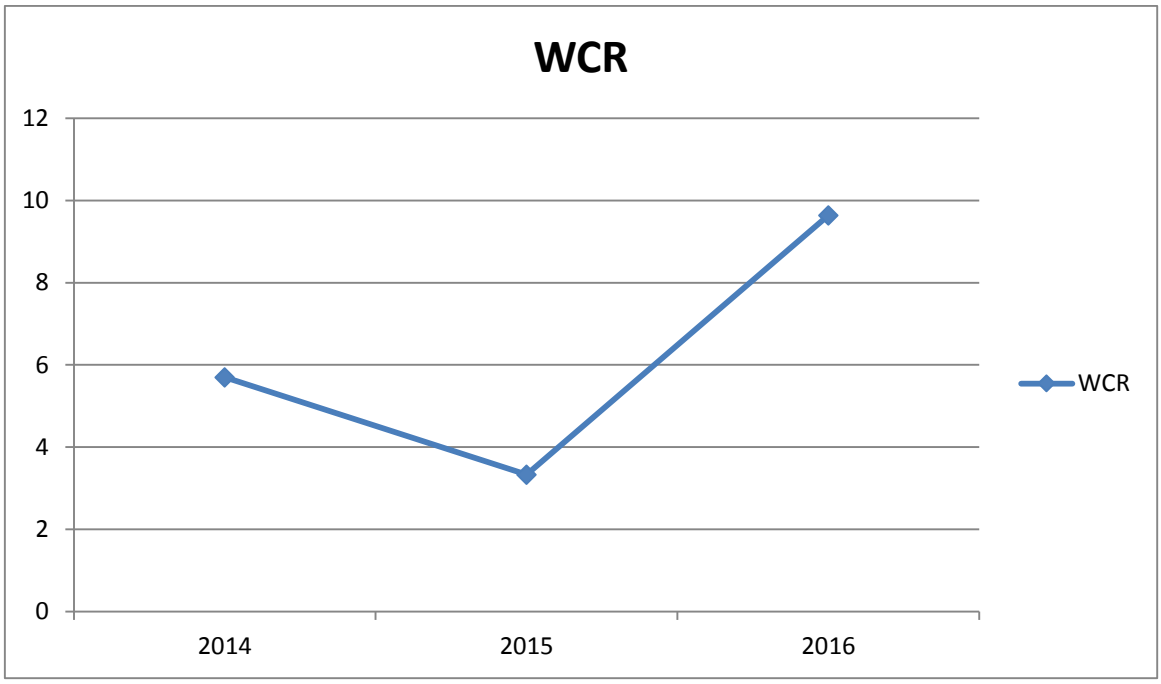

الشكل رقم (2-4): تطور نسبة TCR للبنك الخارجي الجزائري

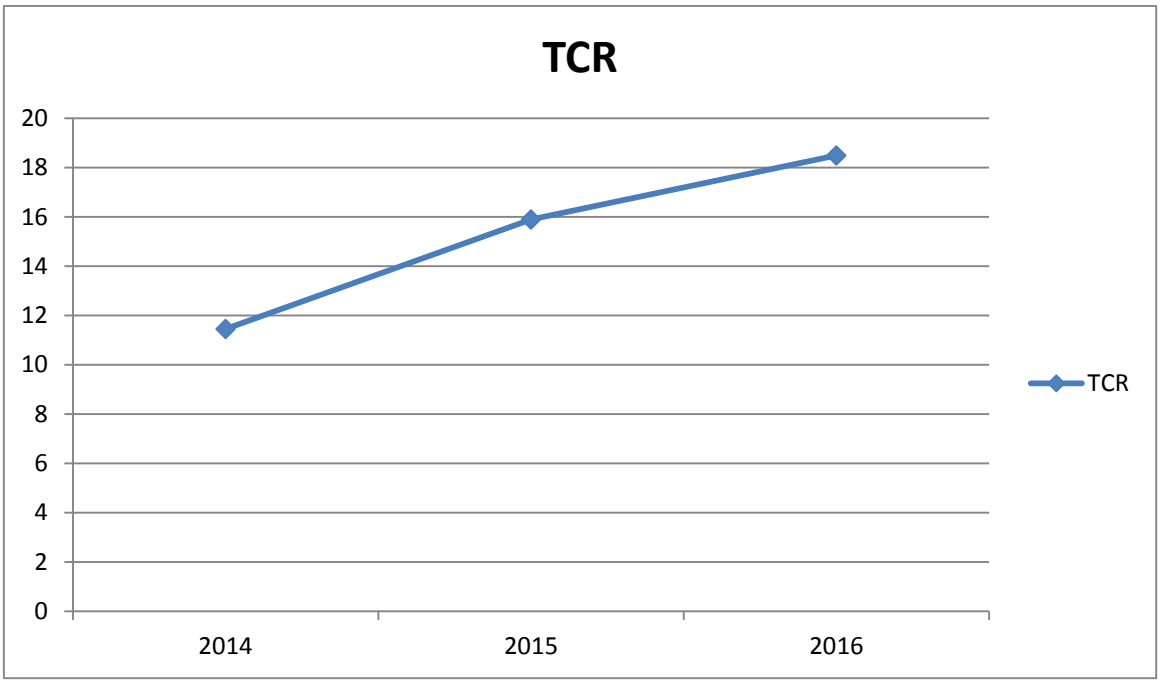

تحليل نتائج الجدول (تحليل النسب المالية المتعلقة بجودة الأصول)

نلاحظ أن :

نسبة التصنيف المرجح (WCR) تناقصت من سنة 2014(5.70%) إلى سنة 2015 (3.33%) سنة نسبة 2.37% و ذلك راجع إلى انخفاض نسب المخصصات من سنة 2014 إلى سنة 2015 ثم لتعود النسبة و ترتفع بنسبة 9.64% سنة 2016 و ذلك راجع إلى ارتفاع نسبة المخصصات .

أما فيما يخص نسبة إجمالي التصنيف (TCR) فنلاحظ أنها في ارتفاع مستمر من سنة 2014 إلى سنة 2016 على التوالي (11.45% ، 15.90، 18.49) و ذلك راجع إلى ارتفاع نسبة الديون المتعثرة عبر السنوات الثلاث نظرا لعدم اتخاذ البنك الخارجي الجزائري

طرق صارمة في متابعة أصحابها وتحصيلها و أغلبها للقطاع العام (ANGEM–ANSEJ)

.

أما فيما يخص نسبة الأصول المحققة للإيرادات / إجمالي الأصول فهذه التي اضفناها للتاكد من درجة اهتمام البنك باقتناء الأصول المحققة للايرادات و التي كلما فاقت نسبة 80% فذلك يدل على ان البنك حريص على اقتناء الأصول المحققة للايراد. فنلاحظ أن أكبر نسبة للسنوات الثلاث كانت سنة 2015 حيث ارتفعت عن سنة 2014 لتعود و تنخفض سنة 2016 و ذلك راجع إلى ارتفاع و انخفاض نسبة الأصول المحققة للإيرادات، اذن البنك وفق في الاختيار في سنتي 2015 و 2016.

2–3– تصنيف جودة أصول البنك الخارجي الجزائري

سوف نصنف جودة أصول البنك حسب معيار CAMELS اعتمادا على (TCR–WCR)

الجدول رقم(4–2)تصنيف جودة الأصول اعتمادا على النسب WCR و TCR للسنوات من 2014–2016.

البند / السنة	2014	2015	2016
WCR	%5.70	%3.33	%9.64
التصنيف الجزئي لـWCR	2	1	2

TCR	%11.45	%15.90	%18.49
التصنيف الجزئي لـTCR	1	1	1
متوسط نسب WCR	%6.22= 3 /(9.64+3.33+ 5.70)		
التصنيف الإجمالي WCR	2		
متوسط نسب TCR	%15.28=3/(18.49+15.90+11.45)		
إجمالي التصنيفTCR	1		

المصدر: من اعداد الباحثة

تفسير النتائج :

بالنسبة للتصنيف الجزئي لـ WCR نلاحظ أن البنك تحصل على الدرجة 2 (في سنة 2014،2016) أي يصنف في الدرجة المرضية أما سنة 2015 فتحصل على الدرجة 1 أي تصنيف قوي، أما عن التصنيف الإجمالي لـ WCR فنلاحظ أن البنك تحصل على الدرجة 2 أي جودة أصول البنك الخارجي مرضية و هذا دليل على أن مخصصات البنك كافية لمواجهة مخاطر القروض المتعثرة

أما بالنسبة للتصنيف الإجمالي TCR نلاحظ أن البنك خلال السنوات الثلاث تحصل على الدرجة 1 و هذا ما يمنحه التصنيف القوي، أي أن نسبة القروض المتعثرة اقل من 20% من اجمالي حقوق الملكية و المخصصات و هذا دليل على جودة أصول البنك.

ملاحظة : تم التصنيف بالاعتماد على الجانب النظري

3- تقييم ربحية البنك الخارجي الجزائري وفقا لنظام CAMELS :

لمعرفة تصنيف ربحية البنك الخارجي الجزائري لابد من الرجوع إلى القانون الجزائري فيما يخص النسب التي تدخل في حساب الربحية بالنسبة للبنوك .

3-1 المرجعية القانونية لحساب ربحية البنك الخارجي الجزائري:

سوف تعتمد على الدراسات السابقة لحساب ربحية البنك الخارجي الجزائري و ذلك لعدم توفر مرجعية قانونية لتحديد النسب المعتمدة لحساب الربحية في البنوك الجزائرية أو حتى نسب معيارية، ومنه سوف نستخدم النسب التالية :

***معدل العائد على الأصول ROA = الربح الصافي/ مجموع الأصول**

تدل هذه النسبة على الكفاءة في استخدام الأصول فكلما ارتفعت النسبة عن 1.5% كان ذلك أفضل .

***معدل العائد على حقوق الملكية ROE= الربح الصافي/ حقوق الملكية**

تدل هذه النسبة على مدى تحقيق البنك أرباح على حقوق الملكية (رأس المال المملوك) و كلما ارتفعت عن 22% يكون أفضل .

و الجدول التالي يختصر هذه المعدلات للسنوات الثلاث (2014-2016)

الجدول رقم 2-5: نسب ROA و ROE للسنوات من (2014-2016)

البيان / السنة	2014	2015	2016
صافي الربح	29807652822.91	33418665080.57	34572413175.99
حقوق الملكية	225377747998.78	246321254079.98	264718411088.96
مجموع الأصول	2581393491140.22	2602811618708.02	2574006188481.65
معدل العائد على الأصول ROA	%1.15	%1.28	%1.34
معدل العائد على حقوق الملكية ROE	%13.22	%13.57	%13.06

من إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية للبنك للسنوات محل الدراسة 2014-2015-2016

الشكل رقم (2-5): تطور نسبة ROA للبنك الخارجي الجزائري

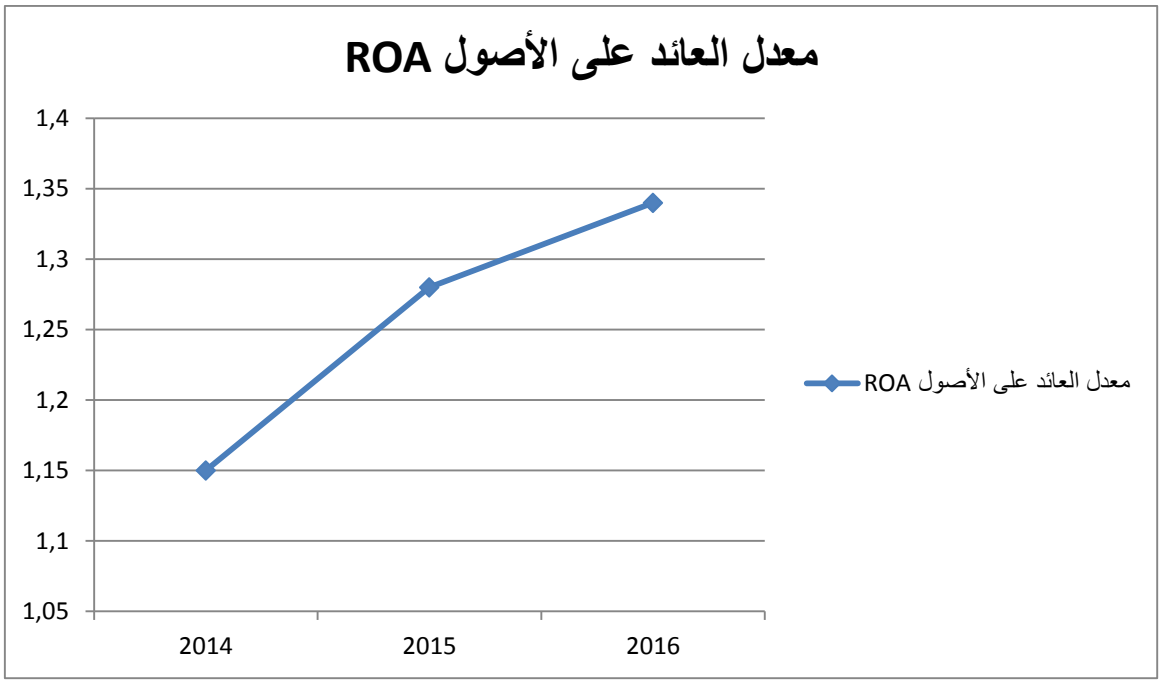

الشكل رقم (2-6): تطور نسبة ROE للبنك الخارجي الجزائري

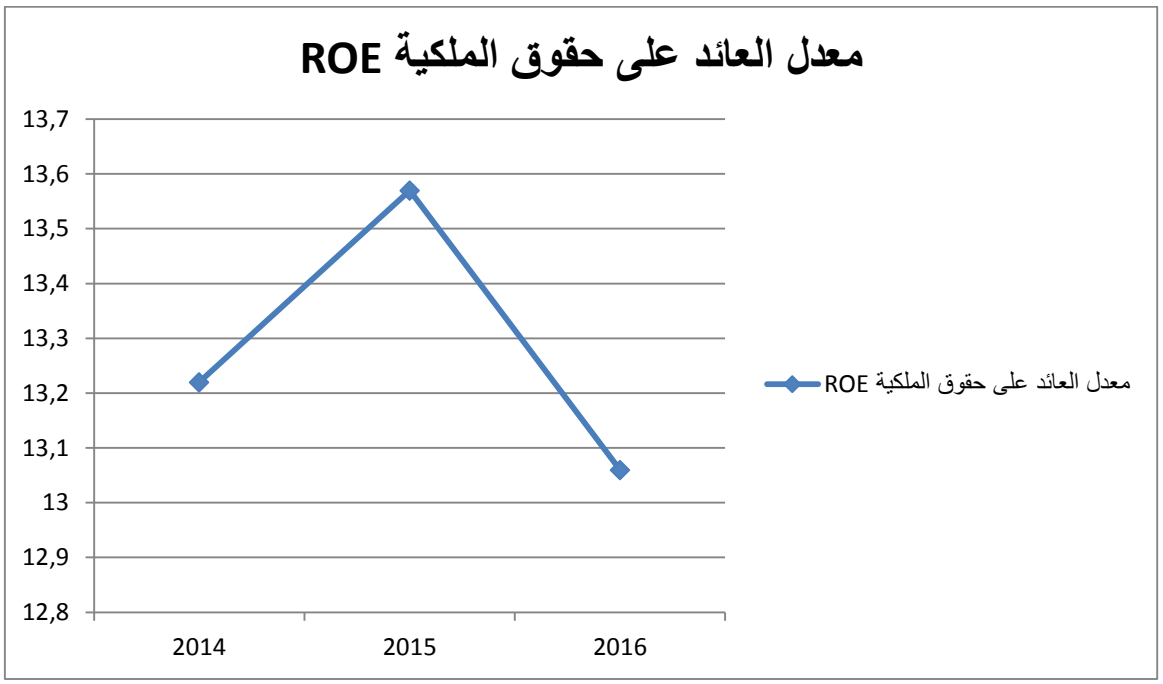

تفسير النتائج:

من خلال الجدول نلاحظ أن معدل العائد على الأصول ROA في ارتفاع مستمر من سنة 2014 إلى سنة 2016 و ذلك راجع الى استمرار البنك في تحقيق أرباح من سنة 2014 إلى 2016 مقارنة مع مجموع الأصول التي ارتفعت سنة 2015 بالمقارنة مع 2014 و 2016 و ذلك راجع إلى العوائد التي حققها البنك من القروض الاستهلاكية التي اعاد بعثها سنة 2015 و إلى عدد الوكالات التي بلغت 127 وكالة سنة 2016 .

أما فيما يخص معدل العائد على حقوق الملكية ROE فنلاحظ أنه ارتفع سنة 2015 ثم انخفض سنة 2016 ليبلغ نسبة 13.06% و يرجع ذلك إلى ارتفاع نسبة حقوق الملكية من رأس المال و الاحتياطات ونتيجة السنة المالية و كذلك ارتفاع نسبة الربح الصافي للسنوات الثلاث .

3-2 تصنيف ربحية البنك الخارجي الجزائري وفقا لنظام (CAMELS)

و الجدول التالي يوضح تصنيف نسبة ربحية البنك

الجدول رقم 2-6 تصنيف ROA و ROE للسنوات من 2014-2016

البند / السنة	2014	2015	2016
ROA	%1.15	%1.28	%1.34
التصنيف الجزئي	3	2	2
متوسط نسبة ROA	%1.25=3/(%1.25+1.28+1.15)		
التصنيف الإجمالي	2		
ROE	%13.22	%13.57	%13.06
التصنيف الجزئي	3	3	3
متوسط نسبة ROE	%13.28=3/(13.06+13.57+13.22)		
التصنيف الكلي	3		

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الجانب النظري

تفسير النتائج:

من خلال الجدول نلاحظ أن تصنيف الجزئي لنسبة معدل العائد على الأصول **ROA** تحصل على الدرجة (2) في سنتي 2016/2015 مما يدل على أن البنك له كفاءة مرضية فيما يخص استخدام اصوله من اجل تحقيق الربح. و أصول البنك تحقق عوائد جيدة و دليل كذلك على ان البنك يوظف أصوله بشكل جيد، اما في سنة 2014 فقد تحصل على الدرجة 3 و هذا يدل على ان البنك في مرحلة متوسطة من ناحية استخدام الأصول المحققة للإيراد.

أما عن نسبة العائد على حقوق الملكية **ROE** فقد حقق البنك الدرجة الثالثة، مما يدل على ان البنك يتمتع بالأداء معقول فيما يخص تحقيق الأرباح على حقوق الملكية و عليه مراجعة سياسته في توظيف رأسماله.

4- تقييم سيولة البنك الخارجي الجزائري

لتقييم سيولة البنك الخارجي الجزائري و التأكد من قدرته على التحكم في سيولته لمواجهة الصعوبات المفاجئة لابد من وضع مجموعة من النسب .

4-1- أسس تصنيف سيولة البنك الخارجي الجزائري

لعدم توفر قوانين لحساب سيولة البنوك في التنظيم البنكي الجزائري اعتمدنا على مراجع مختلفة لتحديد مجموعة من النسب و هي كالتتالي [1]:

1- نسبة القروض إلى الودائع = إجمالي القروض / إجمالي الودائع

و كلما كانت هذه النسبة اقل من 60% فيدل على ان البنك له كفاءة في إدارة سيولته.

2 - نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع =الأصول السائلة / إجمالي الودائع

و كلما كانت هذه النسبة اقل من 60% فهذا يدل على ان البنك يملك الكفاءة في الاحتفاظ بالسيولة لمواجهة مخاطرها.

و سنعتمد في تصنيف النسب على الجدول التالي :

الجدول رقم (2-7) مرجعية تصنيف سيولة البنك

الدرجة	نسبة القروض إلى الودائع	السنة الأصول السائلة الى الودائع
1	اقل من 60%	اقل من 60%

[1] Md. anwanul kabir ,suman dey , performance analysis through CAMELS rating :a comparative study of selected private .commercial banks in Bangladesh, journal of politics & governance vol .1,no2/3, September 2012,p.p21-22

2	%65-%60	%65-%60
3	%70-%65	%70-%65
4	%80-%70	%80-%70
5	اكثر من 80%	اكثر من 80%

المرجع :

1)Khalafalla Ahmed Mohamed arabi , predicting banks , failure , the case of banking sector in Sudan for the period (2002-2009),journal of business studies, quarterly (JBSQ)vol 4, no3,2013, p.p164-165

2) Nabilah rozzani & Rashidah Abdul Rahman, CAMELS and performance evaluation of bank in Malaysia, P.40.

4-2 تحليل سيولة البنك الخارجي الجزائري

يمكن تحليل سيولة البنك الخارجي بإدراج النسب المبينة في الجدول التالي :

الجدول رقم (2-8) نسب السيولة في البنك الخارجي الجزائري للسنوات محل الدراسة

النسب /السنة	2014	2015	2016

القروض	1631441286422.37	1753745396258.21	1679735621864.38
الأصول السائلة	517009936048.72	365814996127.37	458780715263.71
مجموع الودائع	2097021888776.01	2075735436500.4	2013671910585.36
نسبة القروض إلى إجمالي الودائع	%77.8	%84.49	%83.42
نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع	%24.65	%17.62	%22.78

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية للبنك للسنوات الثلاث

الشكل رقم (2-7): تطور نسبة القروض الى اجمالي الودائع للبنك الخارجي الجزائري

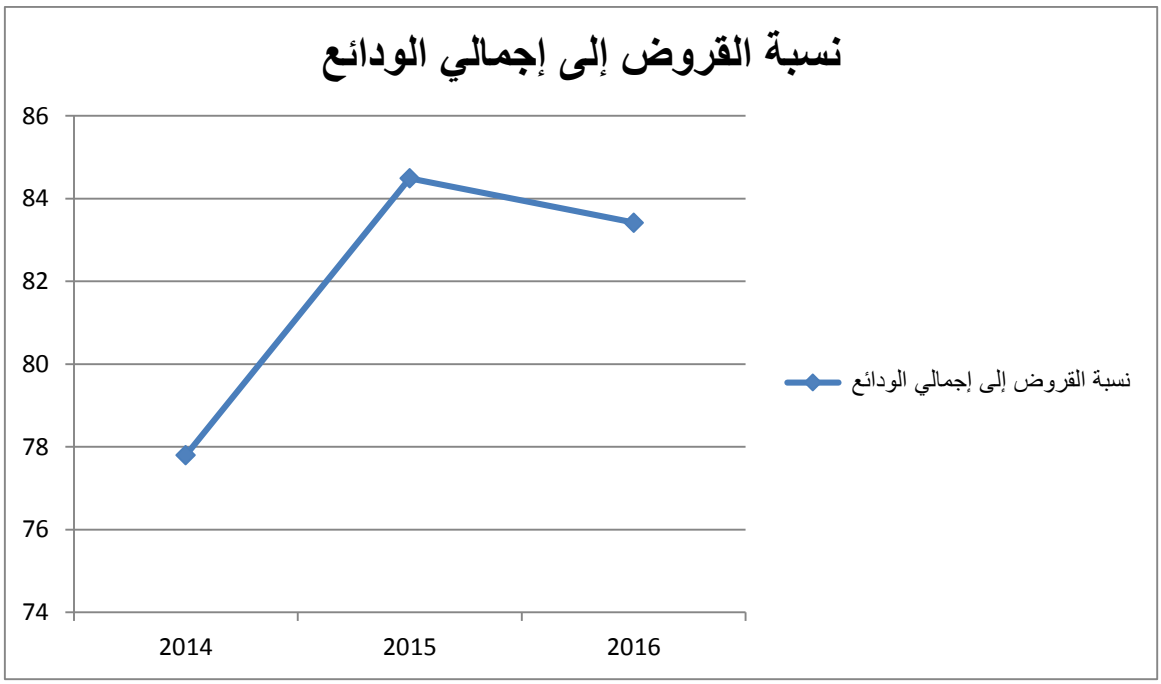

الشكل رقم (2-8): تطور نسبة الأصول السائلة الى اجمالي الودائع للبنك الخارجي الجزائري

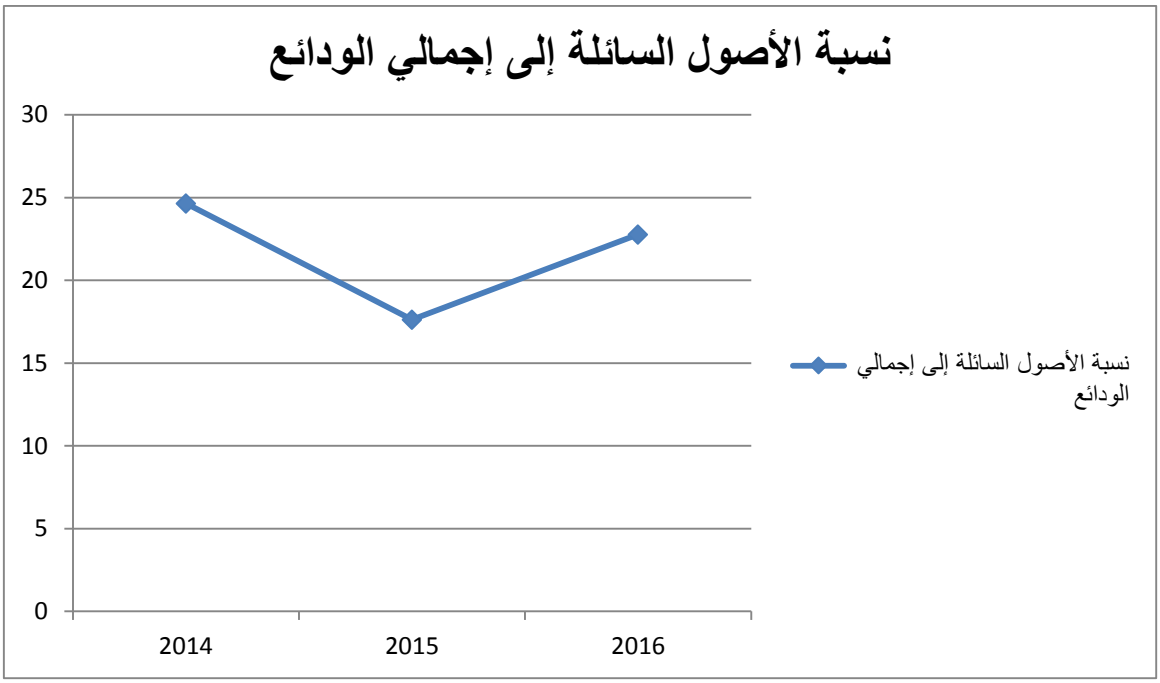

تحليل الجدول :

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة القروض إلى الودائع ارتفعت من سنة 2014 إلى سنة 2016 حيث كانت 77.8% لتصبح 84.49% ثم بلغت نسبة 83.42% و ذلك راجع إلى ارتفاع حجم القروض المقدمة من قبل البنك مقارنة مع مجموع الودائع التي نلاحظ أنها في تناقص من سنة 2014 إلى سنة 2016 خاصة القروض المقدمة للزبائن .

أما فيما يخص النسبة الثانية المتمثلة في نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع فنلاحظ أن النسبة انخفضت سنة 2015 و سنة 2016 عن النسبة المحققة سنة 2014 و يرجع ذلك إلى انخفاض قيمة الأصول السائلة المتمثلة في الصندوق و الخزينة و البنك المركزي .

3-4 تصنيف سيولة البنك وفقا لمعيار CAMELS

سوف نعتمد في تصنيف النسب التي تحصلنا عليها وفق الجدول التالي :

و الجدول رقم (2-9)يوضح تصنيف سيولة البنك الخارجي للسنوات من 2014-2016

النسبة / السنة	2014	2015	2016
نسبة القروض إلى إجمالي الودائع	%77.80	%84.49	%83.42
التصنيف الجزئي للنسبة	4	5	5
متوسط النسبة القروض إلى إجمالي الودائع	%81.90=3/(83.42+84.49+77.80)		
التصنيف الكلي	5		
نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع	%24.65	%17.62	%22.78
التصنيف الجزئي	1	1	1
متوسط النسبة	%21.68=3/(22.78+17.62+24.65)		
التصنيف الكلي	1		

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات البنك الخارجي الجزائري

تحليل النتائج:

نلاحظ من تصنيف نسبة القروض الى الى اجمالي الودائع ان البنك تحصل على الدرجة 4 في سنة 2014 و على الدرجة الخامسة 5 في سنتي 2015 و 2016 اما بالنسبة للتصنيف الكلي للنسبة فقد تحصل البنك على الدرجة 5 و هذا يدل على ان البنك الخارجي يمنح قروضا اكثر مما يستقبل الودائع و هذا يجعله في وضعية خطيرة قد يقع في خطر نقص السيولة.

اما بالنسبة لتصنيف نسبة الأصول السائلة الى اجمالي الودائع فنجد ان البنك قد تحصل على الدرجة الأولى 1، وهذا يدل على ان البنك يملك اصولا سائلة متمثلة في الصندوق و

الخزينة و البنك المركزي اكثر من الودائع التي يستقبلها، و هذا يوحي بان البنك يملك الكفاءة في التحكم في السيولة.

المطلب الثاني: تقييم الإدارة و الحساسية لمخاطر السوق

1- تقييم أداء الإدارة

1-1 المرجعية القانونية لتقييم الإدارة

لتقييم الإدارة اعتمدما على عدة نسب من مراجع مختلفة كان أهمها:

المجموعة الأولى[1]:

1- مصاريف الفوائد/ المصاريف الكلية

2- الإيرادات من الفوائد/ اجمالي الدخل

3- اجمالي الدخل/ مجموع المصاريف

لكن هذه النسب ليس لها مرجعية عن كيفية تصنيفها حسب تصنيف ليكارت

المجموعة الثانية[2]:

1- صافي الربح لكل فرع

يجب ان يكون النتيجة موجبة

2- مصاريف التشغيل/ مجموع الأصول

[1] Hasan Dincer, Gulsah Gencer, Nazife Orhan, Kevser Sahinbas ,A Performance Evaluation Of the Turkish Banking Sector After Global Grisis Via CAMELS Ratios, international journal of finance & banhing studies.V4,N4, 2015, P.12

[2] Yasemin Turker Kaya, turk bankacilik sektorunde CAMELS Analizi, Bankacilik duzenleme ve denetleme kurumu, 2001, P.7

يجب ان تكون مصاريف التشغيل اقل من مجموع الأصول

المجموعة الثالثة[1]:

مصاريف فردية/ متوسط الأصول

و تصنف النسبة حسب الجدول التالي:

الجدول رقم 2-10 معيار تصنيف نسبة المصاريف الفردية الى متوسط الأصول

الدرجة	1	2	3	4	5
مصاريف فردية/ متوسط الأصول	اقل من 25%	26-30%	31-38%	39-45%	اكثر من 46%

SOURCE : Nabilah rozzani & Rashidah Abdul Rahman, CAMELS and performance evaluation of bank in Malaysia, P.40

2-1 حساب نسب تقييم الإدارة للسنوات الثلاث من 2014-2016

الجدول الموالي يوضح نسب تقييم الإدارة و تصنيفها للسنوات الثلاث

الجدول رقم 2-11 نسب تقييم الإدارة و تصنيفها للسنوات من 2014-2016

	2014	2015	2016

[1] Nabilah rozzani & Rashidah Abdul Rahman, CAMELS and performance evaluation of bank in Malaysia, P.40

مصاريف	59250466038.82	94025261838.81	50405964625.96
متوسط الأصول	172092899409.35	173520774580.53	171600412565.44
المصاريف/ متوسط الأصول	%34.43	%54.18	%29.37
التصنيف الجزئي للنسبة	3	5	2
متوسط نسبة المصاريف/ متوسط الأصول	=3/(29.37+54.18+34.43) %39.33		
التصنيف الكلي	4		

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للبنك

الشكل رقم (2-9): تطور نسبة المصاريف على متوسط الاصول للبنك الخارجي الجزائري

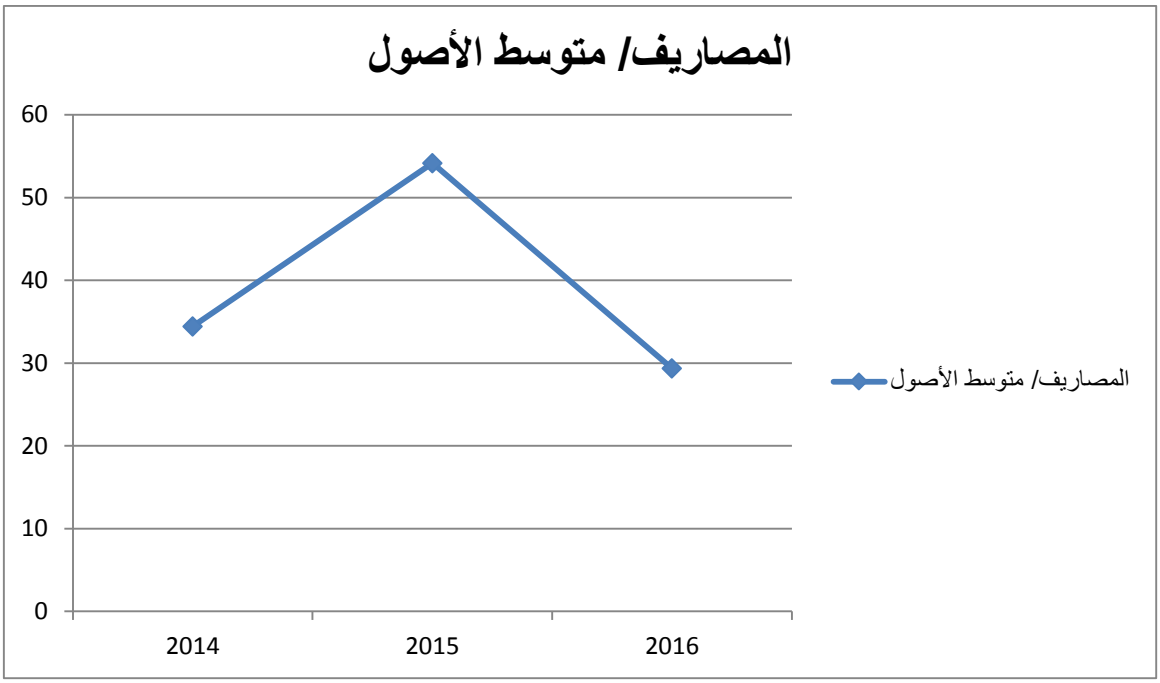

تحليل النتائج:

نلاحظ من خلال الجدول ان اعلى نسبة كانت سنة 2015 و هذا راجع الى مبلغ المصاريف المرتفع في هذه السنة بالمقارنة مع سنتي 2014 و 2016 ، لذلك نحصلت الإدارة على المرتبة الرابعة كتصنيف كلي و هذا يعني ان الادارة تظهر ضعف عام في عدد من العوامل. مما تبرز الحاجة إلى إجراء تنظيمي قوي لضمان اتخاذ الإجراء التصحيحي اللازم من قبل بنك الجزائر، خاصة إذا ما تفشت عمليات إساءة الاستخدام من قبل الموظفين، و التجاهل للمتطلبات التنظيمية و الإدارية التي قد تدمر الأداء الحالي لدرجة احتمال أن يواجه البنك الإعسار .

2- تحليل الحساسية لمخاطر السوق:

لا تعتمد تقييم الحساسية لمخاطر السوق على نسب أساسية مثل العناصر الأخرى لمعيار كاملس، و لكنه يتوقف على مكونات الميزانية العمومية و الأنشطة التي تتضمنها.

2-1 المرجعية القانونية في حساب الحساسية لمخاطر السوق

بسبب عدم تمكننا من الحصول على تصنيفات يمكن مقارنتها مع الحساسية لمخاطر السوق المحسوبة، و هي عبارة عن الفجوة المستهدفة من قبل البنك اذ لا يمكن ان تحدد هذه النسبة (الفجوة المستهدفة) الا من قبل إدارة البنك لتكون المعيار المناسب للحكم على المخاطر الحساسة للسوق.

و لكن يمككنا الاعتماد على المؤشرات التالية من اجل معرفة الأصول و الخصوم الحساسة للسعر الفائدة:

- نسبة الفجوة بين الأصول و الخصوم الحساسة لسعر الفائدة GAP

$$GAP=RSA_S-RSL_S$$

ـ نسبة الأصول الحساسة للفائدة الى نسبة الخصوم الحساسة للفائدة GAP Ratio

$$GAP\ Ratio= RSA_S/RSL_S$$

- النسبة المطلقة للفجوة GAP على اجمالي الأصول

و الجدول التالي يوضح الفجوة بين أصول و خصوم البنك الحساسية لأسعار الفائدة:

الجدول رقم 2-12: الفجوة بين أصول و خصوم البنك الحساسية لأسعار الفائدة

البند/ السنة	2014	2015	2016
البنك المركزي	266588998149.06	259280153584.2	269434234500.16
أصول مالية مملوكة لغرض العامل	18795666164.46	75977416237.67	461029216048.62
أصول مالية جاهزة للبيع	32236411241.32	24564952630.24	88120803157.19
سلفيات و حقوق على الهيئات المالية	753788692933.06	518947756822.39	90583911657.68
سلفيات و حقوق على الزبائن	877652593489.31	1234797639435.82	1589151710206.70
المجموع RSA_S	1949062361977.21	2113567918710.32	2083393581126.35
البنك المركزي	00	00	55161600000.00
ديون اتجاه الهيئات المالية	1953504231.22	1655980034.31	20728868885.73
ديون اتجاه الزبائن	2095068384544.79	2074079456466.09	1992943041699.63
ديون ممثلة بورقة مالية	42418434786.52	43629430673.16	38033422593.89
المجموع RSL_S	2139440323562.53	2119364867173.56	2106866933179.25

* عند حساب قيمة الفجوة فإن الموجودات ذات الدخل الثابت غير معنية

و الجدول رقم (2-13) يمثل الفجوة بين الأصول و الخصوم الحساسية لسعر الفائدة:

البند / السنة	2014	2015	2016

GAP	190377961585.32	57969448463.24	23473352052.9
GAP Ratio	0.91	0.99	0.98

الشكل رقم (2-10): تطور نسبة GAP للبنك الخارجي الجزائري

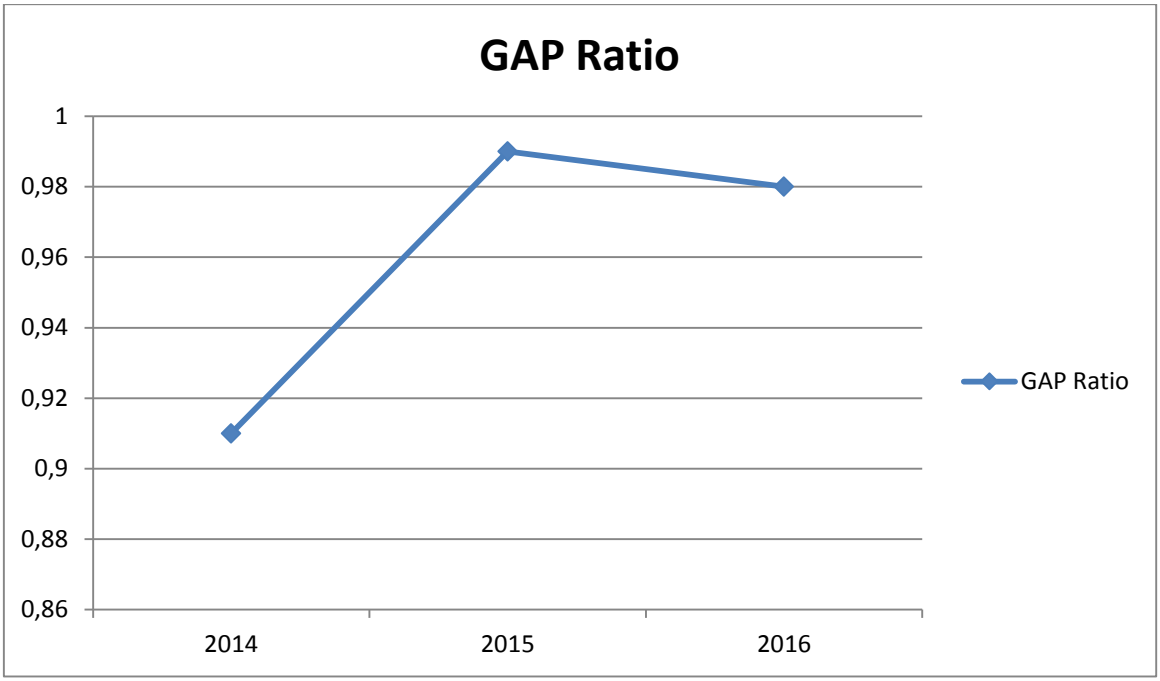

تفسير نتائج الجدول :

بالنسبة للفجوة بين الأصول و الخصوم الحساسة للفائدة (GAP) نجد أنها في كل السنوات (2014-2015-2016) سالبة و هذا يعني أن الخصوم حساسة للفائدة أكثر من الأصول و بالتالي يمكن تفسير النتيجة في الحالتين :

الحالة (1): إذا ارتفعت معدلات الفائدة ينجم عنه ارتفاع في أسعار الفائدة الدائنة و المدينة و انخفاض في صافي عائد الفائدة .

الحالة (2) : انخفاض معدلات الفائدة ينجم عنه انخفاض في أسعار الفائدة الدائنة و المدينة و زيادة في صافي عائد الفائدة .

أما بالنسبة للأصول الحساسة للفائدة إلى الخصوم الحساسة للفائدة GAP Ratio فإن هذه النسبة تؤكد نتيجة النسبة الأولى (GAP) و بالتالي فإن النتيجة المتحصل عليها هي في كل السنوات أقل من الواحد(GAP Ratio<1).

الجدول رقم (2-14) يوضح النسبة المطلقة للفجوة (GAP) على إجمالي الأصول

البند / السنة	2014	2015	2016
GAP	190377961585.32	57969448463.24	23473352052.9
مجموع الأصول	2581393491140.22	2602811618703.02	2574006188481.65
النسبة [GAP] / مجموع الأصول	%7.37	%0.22	%0.91

الشكل رقم (2-11): تطور نسبة مجموع الأصول/GAP للبنك الخارجي الجزائري

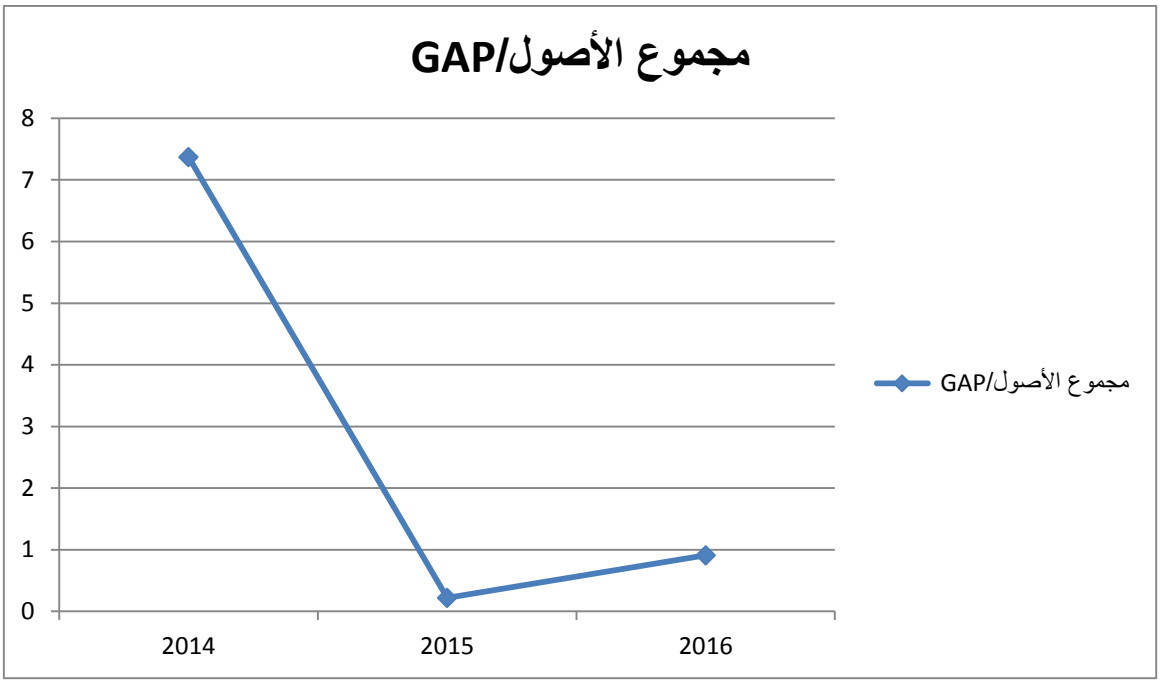

نلاحظ أن هذه النسبة كانت مرتفعة جدا سنة 2014 مقابل سنتي 2015و2016 و هي تقيس نسبة الأصول و الخصوم الحساسية المخاطر السوق فكلما ارتفعت عن نسبة الفجوة المستهدفة (المحددة من قبل إدارة البنك) كلما ارتفعت مخاطر الحساسية للسوق.

و عندما استعلمنا عن الفجوة المستهدفة من قبل البنك فقيل لنا انها 6%، اذن بالمقارنة بين متوسط نسبة الفجوة المطلقة الى مجموع الأصول مع الفجوة المستهدفة نجد ان الأولى 2.83% اقل من الثانية 6% اذن انخفاض مخاطر الأصول و الخصوم الحساسة لسعر الفائدة، و ذلك لانخفاض الفجوة المطلقة عن الفجوة المستهدفة.

المبحث الثالث: التقييم الكلي للبنك الخارجي الجزائري وفق معيار CAMELS و النتائج المتحصل عليها .

بعد تقييم كل عنصر من عناصر معيار CAMELS حسب معطيات البنك الخارجي الجزائري، وصلنا إلى التقييم الكلي أو النهائي للبنك الخارجي الجزائري وفقا للمعيار المذكور .

المطلب الأول: مرجعية التصنيف الكلي للبنك حسب معيار CAMELS

يحدد التصنيف الرقمي من (1إلى 5).

- فالبنوك التي تكون درجة تصنيفها الكلي (1أو2) فهي سليمة في معظم الجوانب و قادرة على مواجهة التحديات باستثناء التقلبات الاقتصادية الحادة.
- البنوك التي تكون درجة تصنيفها 3 فهي تواجه بعض نقاط الضعف بشكل عام .قد تظهر بشكل واضح في نسبة الملاءة و السيولة ، مما يتوجب على البنك المركزي اتخاذ إجراءات إدارية مناسبة للقضاء على هذه النقاط التي يمكن أن تسبب مشاكل كبيرة إن لم تعالج .
- البنوك التي تكون درجة تصنيفها بين (4-5) ، فإنها تعاني من مشكلات قوية ممكن أن تؤدي إلى عدم استمرارية البنك في نشاطه .

المطلب الثاني: التصنيف الكلي للبنك الخارجي الجزائري

بما أننا استطعنا حساب أهم مكونات معيار CAMELS و إيجاد مرجعية لتصنيفها و تحديد درجة ترتيبها و هذه المكونات هي (ملاءة رأس المال ، جودة الأصول ، الربحية ، السيولة و الادارة) أما فيما يخص الحساسية لمخاطر السوق فاستنتجنا انه لا توجد أصول و خصوم حسساسة لمخاطر السوق

الجدول رقم 2-15 يوضح درجة تصنيف كل مكون من مكونات المعيار

العنصر	متوسط النسبة للسنوات المدروسة	التصنيف	الدرجة
كفاية رأس المالC	%25.47	قوي	1
جودة الأصولA	%6.22 WCR %15.28 TCR	مرضي	2 1
الإدارةM	%39.33	هامشي	4
الربحية E	%1.25=ROA %13.28=ROE	معقول	2 3
السيولة L	%81.9 %21.68	معقول	5 1
الحساسية لمخاطر السوقS	/	/	/

التصنيف الكلي للبنك =2.4

اذن أداء البنك حسب المكونات الخمس يقع في الدرجة الثانية، ليصنف بأدائه المرضي و يتميز في هذه الحالة انه سليم نسبيا مع وجود بعض القصور يتمتع البنك في هذه الحالة بالمتانة، و لكنه يعاني من بعض المشاكل تكون تحت سيطرة الإدارة، قادر على مواجهة التقلبات الاقتصادية و يتمتع بالالتزام بالقوانين و الأنظمة، و إدارة مرضية للمخاطر، و بالتالي فهو لا يشكل أي قلق للسلطات الرقابية و حتى و ان تدخلت هذه السلطات يكون ذلك في حدود معقولة.

*وعند تصنيف البنك بالاعتماد على المكونات الأربعة دون الإدارة و الحساسية لمخاطر السوق أي حسب معيار CAEL فإنه يتحصل على الدرجة 2 و التي يتميز اداؤها بالمرضي.

الجدول التالي يوضح درجة التصنيف و الوضعية مع الاجراء اللازم

الجدول رقم 2-16 درجة التصنيف و الوضعية مع الاجراء اللازم

1.4-1	درجة التصنيف	قوي	الموقف سليم من كل النواحي	لا يتخذ أي إجراء
2.4-1.5	2	مرضي	سليم نسبيا مع وجود بعض القصور	معالجة السلبيات
3.4-2.5	3	معقول	يظهر عناصر الضعف و القوة	رقابة ومتابعة .....
4.4-3.5	4	هامش	خطر قد يؤدي إلى الفشل	برنامج إصلاح و متابعة ميدانية
5-4.5	5	غير مرضي	خطير جدا	رقابة دائمة ، إشراف

اذن البنك الخارجي الجزائري سليم نسبيا مع وجود بعض القصور و يجب عليه معالجة السلبيات

خلاصة الفصل :

من خلال هذا الفصل قمنا بإعطاء نظرة على البنك الخارجي الجزائري ثم قيمنا هذا الأخير حسب كل عنصر من عناصر نظام التقييم الأمريكي CAMELS فتوصلنا إلى أن البنك يحقق نسبة ملاءة لرأس المال تفوق ما نصت عليه السلطة

المصرفية الجزائرية من خلال تعليمتها الأخيرة و انه يملك أصول جيدة قادرة على مواجهة المخاطر المترتبة عليها و أن إدارة البنك في وضع هامشي .أما فيما يخص معدل الربحية فإن البنك يحقق أرباح جعلته يتحصل على الدرجة 3 و التصنيف معقول .

أما فيما يخص السيولة فالبنك يواجه مشاكل و عدم الحنكة في إدارة السيولة مما يؤدي إلى ظهور مشكلات متكررة وهذا ما يستدعي وجود رقابة تنظيمية .

أما عن الحساسية لمخاطر السوق، فلم نتمكن من قياسها و ذلك لعدم توفر قيمة الفائدة المستهدفة التي يضعها البنك و التي نقارنها مع النسب المحسوبة.

اما عن التصنيف الكلي للبنك فقد تحصل البنك على الدرجة الثانية و هذا ما يعني ان وضعيته مرضية و سليمة نسبيا، و يتمتع في هذه الحالة بالمتانة، و لكنه يعاني من بعض المشاكل تكون تحت سيطرة الإدارة، قادر على مواجهة التقلبات الاقتصادية و يتمتع بالالتزام بالقوانين و الأنظمة، و إدارة مرضية للمخاطر، و بالتالي فهو لا يشكل أي قلق للسلطات الرقابية و حتى و ان تدخلت هذه السلطات يكون ذلك في حدود معقولة.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

كان الهدف من هذه الدراسة هو اختبار مدى ملاءة نموذج CAMELS في تقييم أداء البنوك الجزائرية في الفترة الممتدة بين 2014-2016 و التي تزامنت مع صدور التعليمة الجديدة الخاصة بكيفية حساب ملاءة رأسمال البنوك الجزائرية بما يتماشى و مقررات لجنة بازل3 و تحديد مكونات راس المال.

كما اخترنا البنك الخارجي الجزائري كعينة لتطبيق مكونات معيار CAMELS على معطياته لمعرفة ان كانت طبيعة عمل البنوك الجزائرية تسمح بتطبيق النموذج كألية لتقييم أدائها، لاسيما و ان هذا المعيار يعتبر وسيلة للتفتيش و الرقابة الميدانية و أداة للتنبؤ المبكر بالأزمات قبل حدوثها.

و بعد الدراسة النظرية و التطبيقية توصلنا الى النتائج التالية:

- البنك الخارجي الجزائري يحقق نسبة ملاءة لراس المال تفوق النسبة القانونية المطلوبة في اخر تعليمة صدرت سنة 2014 في هذا الشأن، و هذا يدل على ان البنك قادر على مواجهة المخاطر التي يتعرض لها بحكم طبيعة عمله.

- فيما يخص المكون الثاني من مكونات معيار CAMELSفان البنك تحصل على الدرجة الثانية و الذي يعني ان أداء البنك فيما يخص جودة الأصول مرضي

- إدارة البنك الخارجي تحصلت على الدرجة الرابعة مما يعني ان اداءها هامشي و انها لا تتقيد بالتعاليم و الأنظمة و القوانين الصادرة عن بنك الجزائر، وهذا ما يدل على ضعف الرقابة و عمل لجان المراقبة المكلفة من قبل بنك الجزائر.

- اما عن ربحية البنك الخارجي الجزائري فقد تحصل البنك على الدرجة الثالثة مما يعني ان اداءه من ناحية الربحية معقول.

– نأتي للسيولة الخاصة بالبنك الخارجي الجزائري و التي تحصلت على الدرجة 3 مما يعني ان اداءها معقول.

– اما اختبارنا لحساسية الأصول و الخصوم لمخاطر السوق فوجدنا انخفاض نسبة الأصول و الخصوم الحساسة لسعر الفائدة دون المخاطر الأخرى للسوق التي لم نستطع اختبارها

– اما عن التصنيف الكلي للبنك فقد تحصل حسب معيار **CAMEL** دون العنصر السادس على الدرجة الثانية، ليصنف بأدائه المرضي و يتميز في هذه الحالة انه يتمتع بالمتانة، و لكنه يعاني من بعض المشاكل تكون تحت سيطرة الإدارة، قادر على مواجهة التقلبات الاقتصادية و يتمتع بالالتزام بالقوانين و الأنظمة، و إدارة مرضية للمخاطر، و بالتالي فهو لا يشكل أي قلق للسلطات الرقابية و حتى و ان تدخلت هذه السلطات يكون ذلك في حدود معقولة، اما بالنسبة لتصنيف أداء البنك حسب معيار **CAEL** دون الإدارة و الحساسية لمخاطر السوق فقد تحصل البنك على نفس الدرجة الثانية

مناقشة الفرضيات الثانوية

الفرضية الثانوية(1): يملك البنك راس مال و أصول ذات جودة عالية تمكنه من مواجهة المخاطر المرتبطة بنشاطه

بالرجوع الى النتائج نجد ان البنك يملك رأسمال قوي، و أصول ذات نوعية جيدة و بالتالي قبول الفرضية

الفرضية الثانوية 2: يستطيع البنك التحكم في إدارة سيولته و تحقيق معدل ربح كافي لاستقراره

بالرجوع الى النتائج نجد ان البنك لا يستطيع إدارة سيولته و الدليل على ذلك الدرجة التي تحصل عليها و نسبة القروض الممنوحة التي تفوق الودائع لدى البنك، اما فيما يخص الربحية كذلك غير مرضية و الدليل هو نسبة العائد على الأصول و على حقوق الملكية التي بمجموعها تحصل البنك على الدرجة الثالثة مما يعني ان أداء البنك معقول و لكنه يعاني من بعض النقائص.

لذلك ترفض الفرضية الثانية

مناقشة الفرضية الثالثة: يمتع البنك بوجود إدارة ذات كفاءة في تسيير موجوداته و التزاماته.

نتيجة للدرجة التي تحصلت عليها إدارة البنك و هي الأداء الهامشي نقول ان الفرضية الثالثة مرفوضة اذ ان البنك لا يتمتع بوجود إدارة كفأه لتسيير موجوداته و التزاماته و الدليل على ذلك أداء السيولة و الربحية.

مناقشة الفرضية الرابعة: يمتاز البنك بوجود أصول و خصوم ضعيفة الحساسية لمخاطر السوق

نظرا لعدم مقدرتنا على اختبار الحساسية لمخاطر السوق لا نستطيع الحكم على الفرضية الرابعة.

اختبار الفرضية الرئيسية: طبيعة عمل البنوك الجزائرية تسمح بتطبيق معيار CAMELS كآلية لتقييم أدائها.

نظرا لعدم تمكننا من اختبار الفرضية الثانوية الرابعة لم نستطع الحكم على أداء البنك باستعمال معيارCAMELS ، و لكن استطعنا الحكم على أداء البنك باستخدام معيار CAMEL لذلك **نستنتج ان طبيعة عمل البنوك الجزائرية لا تسمح باستخدام معيار CAMELSكالية لتقييم أدائها**، بالرغم من انه حسب تقرير بتك الجزائر لسنة 2012 فان

التنظيم البنكي الجزائري يستعمل نظام التنقيط المصرفي SNB للحكم على أداء البنوك و المستوحى من نظام CAMELS وكذلك نرجع السبب الى ان:

– البنوك الجزائرية لا تعتمد على الشفافية و الإفصاح لجميع المعلومات المالية و نظم وطرق تسيير و متابعة المخاطر.

– لا تعتمد على أنظمة متطورة لتقييم مخاطر المهنة المصرفية، و لا تحرص على تغطية جميع أنواع المخاطر.

– عدم قيامها بمراجعة دورية لأنظمتها في تقييم المخاطر لضمان مسايرتها للتحديثات التي تشهدها الساحة المصرفية العالمية.

– لان تطبيقها لمثل هذه المعايير يتطلب تكاليف ضخمة، لا تسطيع تحملها و الالتزام بها.

التوصيات:

- تطوير تقنيات المعلومات في البنك بما يساهم في تحليل جميع المكونات معيار CAMELS بالسرعة و السهولة الممكنة
- سلاسة انسياب المعلومات لاظهار مواطن الضعف و القوة خاصة ما تعلق منها بالمخاطر,
- توثيق المشاكل التي تعرض لها البنك و محاولة إيجاد طرق لمعالجتها,
- تنظيم دورات و برامج تدريبية متخصصة في مجال التقييم و الرقابة المصرفية
- ضرورة وضع إدارة البنك لمعيار يمكن من خلاله قياس الفجوة المستهدفة,

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

1- ابراهيم محمد المحاسنة، إدارة وتقييم الأداء الوظيفي، دار جرير، ط1 الأردن، 2013.

2- أحمد صقر عاشور، إدارة القوى العاملة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ط2، 1979.

3- ادريس ثابت عبد الرحمن و المرسي جمال الدين محمد، الإدارة الاستراتيجية، مفاهيم و نماذج تطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.

4- بلعزوز بن علي، استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد07، 2009.

5- توفيق محمد عبد المحسن، تقييم الأداء: مدخل جديد لعالم جديد، دار الفكر العربي، مصر، 2004.

6- حسن ابراهيم بلوط، المبادئ والاتجاهات الحديثة في إدارة المؤسسات ، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 2005.

7- حسني عبد العزيز جرادات، الصيغ الإسلامية في راس المال العامل، دار صفاء للنشرو التوزيع، ط1، عمان، 2011.

8- حمزة محمود الزيبدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط2، 2011، الأردن.

9- شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004.

10- صلاح الشنواني، الإدارة التسويقية الحديثة، المفهوم و الاستراتيجية، مؤسسة شباب الجامعة، 1996.

11-طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، الدار الجامعية، مصر، 2003

12- طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2001

13- طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية "تحليل العائد و المخاطرة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.

14- عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، جدة،2004.

15- عبد المطلب عبد الحميد، الإصلاح المصرفي و مقررات بازل 3، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2013.

16- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة و اقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.

17- عبد النبي إسماعيل الطوخي، التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية القائدة، جامعة أسيوط، مصر، 2008.

18- فائزة لعراف، مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل و اهم انعكاسات العولمة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013.

19- فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن، إدارة البنوك كمدخل كمي و استراتيجي معاصر،ط1، دار وائل، عمان، 2006.

20- مجيد الكرخي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر و التوزيع ط1،عمان،2007،

21- محمد محمود يوسف، البعد الاستراتيجي لتقييم الأداء المتوازن، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2005.

22- محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الائتماني، الأساليب و الأدوات و الاستخدامات العلمية، دار وائل للنشر ط1،الأردن 2003.

23- مصطفى رشدي شيخه، الوجيز في الاقتصاد النقدي و المصرفي، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1998.

24- نبيل حشاد، دليلك الى إدارة المخاطر المصرفية، اتحاد المصارف العربية.

25- وائل محمد صحبي إدريس، ظاهر محسن منصور ألغالبي، أساسيات الأداء و بطاقة التقييم المتوازن، دار وائل للنشر، ط1، عمان، 2009.

26-عايدة سيد خطاب، الادارة والتخطيط الاستراتيجي في قطاع الاعمال و الخدمات: سياسات ادارية، دار الفكر العربي للطباعة و النشر، ط1، 1985

مجلات، بحوث، ومقالات و مطبوعات بيداغوجية

1- اتحاد المصارف العربية , قاعدة التشريعات العربية المتعلقة بالمهنة المعرفية, لائحة التشريعات الاساسية 2009.

2- اشرف عبد المعبود محمد مشرف، التكامل بين محاور بطاقة الأداء المتوازن ومدخل القيمة الاقتصادية المضافة، اطار محاسبي مقترح لتحسين كفاءة أداء الشركات، بحث مقدم للحصول على درجة ماجستير، كلية التجارة.

3- السعيد بريش، نعيمة يحياوي، أهمية التكامل بين أدوات مراقبة التسيير في تقييم أداء المنظمات وزيادة فعاليتها، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية العدد01، 2011-2012.

4- الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، عدد7 ، 2009-2010

5- المنظمة العربية للتنمية الإدارية، قياس و تقييم الأداء كمدخل لتحسين الأداء المؤسسي، الشارقة، الامارات العربية المتحدة،2009.

6- ايمان محمد صلاح الدين محمد الشريف، مدخل مقترح لتكامل مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة و نظام التكلفة على اساس النشاط بهدف دعم اتخاذ القرارات الادارية – دراسة نظرية تطبيقية، مجلة كلية التجارة، جامعة قناة السويس، بور سعيد، 2004.

7- بحشاشي رابح، واقع وآفاق الإدارة المنتهجة بالتمليك في البنوك التجارية الاسلامية، دراسة تقييمية بنك البركة الاسلامي بالجزائر، الملتقى الدولي حول الخدمات المصرفية الإسلامية بين النظرية و التطبيق، جامعة عجلون الوطنية، الأردن، 15-16 ماي 2013.

8- بحيح عبد القادر، الاقتصاد البنكي، مطبوعة بيداغوجية، جامعة سيدي بلعباس، 2014.

9 – جودة عبد الرؤوف محمد زغلول، قياس استخدام مقياس الأداء المتوازن في بناء نموذج قياس رباعي المسارات لإدارة الأداء الاستراتيجي و التشغيلي للأصول الفكرية، برنامج الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية، مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية وتحديات القرن الحادي و العشرين، السعودية، 19/18 أيار 2010.

10- زهرة حسين العامري، السيد خلف الركابي، أهمية النسب المالية في تقويم الأداء، دراسة ميدانية في شركة المشاريع النفطية، مجلة الإدارة و الاقتصاد، العدد 63، 2007.

11- سحر طلال ابراهيم، تقويم بطاقة اداء الوحدات الاقتصادية باستعمال بطاقة الأداء المتوازن، مجلة كلية العلوم الاقتصادية، بغداد، العدد 35، 2013.
12- سعيد حسين، علي أبو العز، كفاية راس المال في المصارف الإسلامية (في الواقع و سلامة التطبيق)، المؤتمر الدولي الأول للمالية الإسلامية، الجامعة الأردنية،6-2014/8/7.

13- سليمان ناصر، أدم حديدي، تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، أي دور لبنك الجزائر، مجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 02 جوان 2015.
14- سليمان ناصر، المعايير الاحترازية في العمل المصرفي و مدى تطبيقها في المنظومة المصرفية الجزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، سطيف، 2014.

15- سليمان ناصر، النظام المصرفي الجزائري و اتفاقيات بازل، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 6، 2006.
16- سليمان ناصر، النظام المصرفي الجزائري و اتفاقيات بازل، ملتقى المنظومة الجزائرية و التحولات الاقتصادية، واقع و تحديات، ورقلة

17- سنوسي علي، مواضيع مختارة في مقياس ندوة بنكية، مطبوعة بيداغوجية، قسم العلو الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016.
18 - سويسي هواري، بدر الزمان حمقاني، نموذج مقترح لتقييم مستوى جودة المعلومات المالية المقدمة من تطبيق النظام المحاسبي المالي، ملتقى دولي حول الإصلاح المحاسبي، الجزائر، نوفمبر 2011.
19- صلاح الدين محمد امين الامام، صادق راشد الشمري، تفعيل أنظمة الرقابة المصرفية و تطويرها وفق المعايير الدولية: نظام CRAFTE نموذجا، مجلة الإدارة و الاقتصاد، العدد 90، 2011.
20- طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
21- عبادة ابراهيم عبد الحليم، مؤشرات الأداء في البنوك الاسلامية، أطروحة دكتوراه فلسفة، تخصص الاقتصاد والمصارف الاسلامية، جامعة اليرموك، اربد، الأردن، 2007

22- عبد الغني ربوح ، نور الدين عزدة ، تطبيق أنظمة الصيرفة الالكترونية في البنوك الجزائرية بين الواقع و الآفاق ، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري ، جماعة ورقلة ، 11-12 مارس 2008.

23- عبد الماليك مزهودة، الأداء بين الكفاءة و الفعالية، مفهوم و تقييم، مجلة العلوم الإنسانية، العدد1، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2001.

24- علاء محمد ملو العين، استخدام القياس المتوازن للأداء لتقييم خدمات القطاع المصرفي السعودي في ظل حوكمة الأداء الاستراتيجي بالتطبق على البنوك التجارية السعودية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 42، العدد 1، 2015.

25- علي عبد الرضا حمودي العميد، مؤشرات الحيطة الكلية و إمكانية التنبؤ المبكر بالازمات- دراسة تطبيقية حالة العراق، المديرية العامة للإحصاء و الأبحاث، البنك المركزي العراقي، 2003-2009،

26- علي عبد الله شاهين، اثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS لدعم فعالية نظام التفتيش على البنوك التجارية(حالة دراسية على بنك فلسطين المحدود)، بحث مقدم بقسم المحاسبة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، مارس 2005.

27- عمار عريس، مجدوب بوحوصي، تعديلات مقررات لجنة بازل في تحقيق الاستقرار المصرفي، مجلة البشائر، المجلد3، العدد1، مارس 2017.

28- لمهدي مفتاح السريتي، مدى إمكانية استخدام مؤشرات تقييم الأداء في بيئة التصنيع الحديثة في القطاع الصناعي الليبي، المجلة الجامعة، العدد15، المجلد جامعة مصراته، 2013.

29 - مالك الرشيد أحمد، مقارنة بين معياري CAMEL و CAEL كأدوات حديثة للرقابة المصرفية، مجلة المصرفي-،العدد 35، 2005

30- ماجدة احمد شلبي، الرقابة المصرفية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية و معايير لجنة بازل، الدليل الالكتروني للقانون العربي.

31- محمد الطاهر سعيود، الرقابة على البنوك و المؤسسات المالية في التشريع الجزائري، مجلة القانون و الاعمال، جامعة الحسن الأول، المغرب، سبتمبر 2017.

32- محمد بن بوزيان، واخرون، البنوك الإسلامية و النظم و المعايير الاحترازية الجديدة: واقع و افاق تطبيق لمقررات بازل3، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد و التمويل الإسلامي، الدوحة، 19-21 ديسمبر 2011 .

33- محمد جبار الصائغ، رضا صاحب أبو حمد، دراسة تحليلية للسيولة المعرفية لعينة من المصارف التجارية الأردنية، كلية الاقتصاد، جامعة الكوفة.

34- محمد جموعي قريشي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية، دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية، (1994-2000)، مجلة الباحث، العدد 3، 2004.

35- محمد سمير دهيرب، نظام التقييم المصرفي بالمؤشرات CAMELS في ظل المخاطر، دراسة تطبيقية على مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد11، العدد45، 2009.

36- نصر عبد الكريم، المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل 2، دراسة لطبيعتها و سبل ادارتها في حالة البنوك العاملة في فلسطين، المؤتمر العلمي السنوي الخامس، جامعة فيلادلفيا الأردنية، 4-2007/07/5.

37- نور الدين مزهودة، اتر نظام المعلومات المتكامل على تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه فرع علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017.

38- يوسف بو خلخال، اثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي camels على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية، دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمة الريفية، مجلة الباحث، العدد 10، الاغواط، 2012.

التقارير، المواد و الجرائد الرسمية:

1- التقرير السنوي لبنك الجزائر سنة 2010 .

2- التقرير السنوي لبنك الجزائر سنة 2011

3- التقرير السنوي لبنك الجزائر سنة 2012.

4- التقرير السنوي لبنك الجزائر سنة 2015.

5- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، قانون رقم 07-153 الصادر بـ 22 ماي 2007

6- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، الصادرة بربيع الثاني عام 1438هـ الموافق ل 11 يناير 2017.
7- المادة (1) من التعليمة رقم 14-04 الصادرة بتاريخ 2014/12/30 عن بنك الجزائر.
8- المادة (2) من التعليمة 14-04 الصادرة بتاريخ 2014/12/30 الصادرة عن بنك الجزائر .
9- المادة (3) من التعليمة رقم 14-01 الصادرة بتاريخ 2014/02/16 عن بنك الجزائر.
10- المادة (4) من التعليمة 14-04 الصادرة بتاريخ 2014/12/30 عن بنك الجزائر.
11- المادة (5) من التعليمة 14-04 الصادرة بتاريخ 2014/12/30.
12- المادة (6) من التعليمة 14-04 الصادرة بتاريخ 2014/12/30 عن بنك الجزائر
13- المادة 4 من التنظيم رقم 90-01 الصادر ب1990/07/04.
14- المادة 2 من التنظيم رقم 02-03 الصادر بتاريخ 2002/11/14 المتعلق بالمراقبة الداخلية للبنوك و المؤسسات المالية الجزائرية
15- المادة 2: التنظيم رقم 02-03 الصادر ب2002/11/14.
16- المادة 3 من التعلمية رقم 34-91 الصادرة بتاريخ 1991/11/14
17- المادة 3 من التعليمة رقم 74-94 الصادرة بتاريخ 1994/11/29
18- المادة 98 من الأمر 03-11 الصادر في 26 أوت 2003.
19- النظام رقم 11-04 المؤرخ في 24 ماي2011 العدد 54 الصادر في 2011/10/2.

المواقع الالكترونية:

1- من موقع البنك الخارجي الجزائري WWW.bea.dz/Présentation
2- موقع المحاسبين المصرفيين .egyacc.com/retail .département
3- موقع بنك الجزائر www.bank.ogAlgeria.dz

المراجع باللغة الأجنبية:

1- Abdul ghafour and others, The effect of economic Value Added on stock return: evidence from selected companies of Karachi stock exchange, Global Advenced research journal of management and business studies, V4, 2015.
2- Abdul GhafourAwan, KALSOOM Siddique, Ghulman Sarwar.
3- Ahmed Silem, image de la performance des reprises : la performance théories et perception pratiques, faculté des sciences économiques et de la gestion, sfax, Tunisie 1992.
4- Andrea Schaechter. Issues in electronic banking: An Overview, IMF Policy Discussion Paper,2002..

5- Anne-claude CREUSOT, Présentation de l'outil d'évaluation des performances CAMEL, BIM, N138, Novembre 2001.

6- Apostolos G Christopoulos, John Mylonakis, Pavlos Dktapanidis, An Examination Using CAMELS Rating System, International Business Research, Vol 4, N 2, April 2011.
7- Asishk bhattacharyya, B.V. Phani.economique valeur ajouteé. UNE general perspective. Gestion financiere. 2001.
8- Bosquet.Robert, Fondements de la performance humaine dans l'entreprise. Ed d'organisation, Paris.
9- Brigitte Doriath, Contrôle de gestion, DUNOD, 2008.
10- Bughin-Maindiaux, Christiane, Finet Alain, Les mesures non financières de la performance : une information au service de la prévention, La revue des sciences de gestion, N175-176, France, 1999

11- C.A.Ruchi Gupta, An Analysis of indian public sector banks using camel approach, IOSR, Journal of Business and Management, V16, Issue1, 2014.

12- CAMELS RATING SYSTEM, en.m.wikipedia.org

13- Carol kennedy, Toutes les réponses aux grandes questions du management, ed Maxima, 1996.

14- Caroline SELMER, Concevoir le tableau de bord : Methodologie, outils et modeles visuels, DUNOD, 4éme ed, Paris, 2015.

15- DENIS Jean –Emile, CZELLAR Sandor, GRABER Stéphane, Orientation Marché et Performance : intégration des évidences empiriques, archive ouverte UNIGE, GENEVE, 2000.
16- F.Chevalie. , L.Sekiou et autres, Gestion des ressources humaines, De Boeck université, 1993.
17- Hasan Dincer, Gulsah Gencer, Nazife Orhan, Kevser Sahinbas ,A Performance Evaluation Of the Turkish Banking Sector After Global Grisis Via CAMELS Ratios, international journal of finance & banhing studies.V4,N4, 2015.

18- HENNIE VAN GREUNING, SONJA BRAJOVIC BRATANOVIC, ANALYZING BANKING RISK, A framework for assessing corporate governance and risk management, 3rd Edition, Washington, 2009.

19- Hiad chenko Myroslave, Balanced score card- a stratégie. Management. System of the higher éducations. Institution, International Journal of éducation al management (IJEM) Vol 29, Issue 2, 2015.
20- Humbert Lesca, Elisabeth Lesca, Gestion de l'information, Edition management et société, 2eme édition, 2010.
21- James. L. Grant, foundation of EVA of investment managers, the journal of portfolio management, 1996.
22- Jean-Pierre.Angelier, Economie industrielle : élément de méthode, Presses universitaires de Grenoble, 1991.
23- Khalafalla Ahmed Mohamed arabi , predicting banks , failure , the case of banking sector in Sudan for the period (2002-2009),journal of business studies, quarterly (JBSQ), Vol 4, N3 ,2013.

24- Kory A Killgo, Richard S Barr, Evaluating the productive efficieny and performance of US commercial banks, RA,.
25- KUMAR. S, SHARMA .A.K, association of EVA and accounting earnings with market value: Evidence from India, Asia-Pacific, journal of business administration, V3, Issue n2, 2011.
26- Lochard jean, comprendre les documents comptable set financiers, Edition organization, Paris,1997.
27-Le comité de Bâle sur le contrôle interne, « Bâle III : dispositif réglementaire mondial visant à renforcer la résilience des établissements et systèmes bancaires », 2010, révisé 2011.
28- Macdonald ,s scoth, Koch timothy , management of banking , tomson, south, western, 6th,ed USA.

29- Madan lal bhasin, économique value added and shareholders, wealth création: évidence from developing country, International journal of finnance and acourting, 2013.
30- MARTINE MAADANI , kARIM Said, management et pilotage de la performance, Hachette livre, Paris, 2009.

30- Martory bernard, Contrôle de gestion sociale, Vuibert, 1999.
31- Md. anwanul kabir, suman dey, performance analysis through CAMELS rating:a comparative study of selected private .commercial banks in Bangladesh, journal of politics & governance vol 1, N2/3, September 2012.

32- Miller Kent, Broonily philip, Strategic rick and corporate performance an Analis of alternative risk measures, Academy of management journal, Vol 33 N°(4), 1990,
33- Mohammad Kamrul Ihsan, Measuring Financial Performance Based On CAMELS: A Study on selected ISLAMIC Banks in Bangladesh, Asian Business Review, V6, N1, Issue 13, 2016.

- Naas Abdelkrim, le système bancaire algérien de la décolonisation a l'économie de marché. France 2003

34- Nabilah Rozzani and Rashidah Abdul Rahman, CAMELS and performance evaluation of banks in Malaysia: conventional versus Islamic, journal of Islamic ,finance and business, research, Vol 2 , N1 September 2013.
35- Parvesh Kumar Aspal, Sanjeev Dhawan, CAMELS RATING FOR EVALUATING FINANCIAL PERFORMANCE OF BANKING SECTOR A THEORETICAL PERSPECTIVE, International Journal Of System Modeling And Simulation, V1, 2016.

36- Peter.D.Easton, james.AOhlson Trevor S.Harris, aggregate accounting earnings Can explan Most of Security return the case of long évent Windows, journal of accounting and économiques, V15, N2-3, 1992.

37- Philippe Lorino , Méthodes et Pratiques de la Performance Processus et les compétences, édition d'organisation, 3éme édition, 2003
38- R.Alton Gilbert, Andrew P. Meyer, Mark D. Vaughan, Could a CAMELS Downgrade Model Improve Off-Site Surveillance?, The federal reserve bank of ST Louis, Review, January/February 2002.
39 - R.S. Kaplan, David. P.Norton, using the balanced score card as a stratégie management system, HARVARD BUSINESS REVIEW, JANUARY 1996.

40- Rachida Hennani ; De bale I a bale III : les principales avancées des accorts prudentiels pour un système financier plus résilient ; LAMETA ;études et synthèses ; université Montpellier ; France ; Mars 2015 .
41- Ranjana Sahajwala , Paul Van Den Bergh, SUPERVISORY RISK ASSEMENT AND EARLY WARNING SYSTEMS, Basel Committee On Banking Supervision Working Papers, N4, 2000.
42- Rapport annuel , commission d'organisation et de surveillance des opérations de bourse (COSOB) 2013.

43- Richard S Barr, Kory A Killgo, Evaluating the productive efficiency and performance of US Commercial Banks, Federal Reserve Bank of DALLAS, TEXAS, December 1999.
44- Rubayah yakob ; Zulkornain yosop, Camel rating approach to assess the insurance operators financial strength; jurnal EKonomi.Malaysia. 2012.
45- Serhat Yuksel, Hasan Dincer, Umit Hacioglu, CAMELS-based determinats for credit rating of turkish deposit banks, International Journal Of Finance & Banking Studies;V4, N4, 2015.
46- STEWART.GB, EVA: factor fantasy, journal of applied corporate Finance, v 16. Issue n2-3, 1994.
-Tawfiq Ahmed Mousa , Measuring Financial Performance Based On CAMEL Rating Model On Islamic Banks In Jordan,2016
47- Vincent Plauchu, Mesure et Amélioration des Performances des Entreprises, 2eme édition , Editions Campus Ouvert, France, 2015.
48- Y.Dupuy et autres, des systémes des gestion, Vuibert, paris 1989
49- Yasemin Turker Kaya, turk bankacilik sektorunde CAMELS Analizi, Bankacilik duzenleme ve denetleme kurumu, 2001.
50- Clifford Griep Ratings in the changing gredit risk management environment, the 2nd EIBFS international conference. Emirates institution for banking & financial studies, abu dabi UAE, 2001.

قائمة الملاحق

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS

code	COMPTES DE RESULTATS		31/12/2015	31/12/2014 pro-forma	31/12/2014	Evolution
1	(+) INTÉRÊTS ET PRODUITS ASSIMILÉS	1	42 476 997 168,07	45 409 068 489,59	45 409 068 489,59	(2 932 071 321,52)
2	(-) INTÉRÊTS ETCHARGES ASSIMILÉES	1	(18 939 839 422,85)	(17 029 528 841,08)	(17 029 528 841,08)	(1 910 310 581,77)
3	(+) COMMISSIONS (PRODUITS)	1	39 295 400 091,03	25 334 576 267,77	25 334 576 267,77	13 960 823 823,26
4	(-) COMMISSIONS (CHARGES)	1	(1 453 800 520,94)	(1 161 215 315,32)	(1 161 215 315,32)	(292 585 205,62)
5	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DÉTE		725 351 916,62	245 175 148,75	245 175 148,75	480 176 767,87
6	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DISP		20 795 047,45	(10 039 433,75)	(10 039 433,75)	30 834 481,20
7	(+) PRODUITS DES AUTRES ACTIVITÉS	1	53 089 328 001,92	27 390 672 334,38	27 390 672 334,38	25 698 655 667,54
8	(-) CHARGES DES AUTRES ACTIVITÉS	1	(45 640 462 996,41)	(18 515 490 104,56)	(18 515 490 104,56)	(27 124 972 891,85)
9	**PRODUIT NET BANCAIRE**		**69 573 769 284,89**	**61 663 218 545,78**	**61 663 218 545,78**	**7 910 550 739,11**
10	(-) CHARGES GÉNÉRALES D'EXPLOITATION	2	(15 554 386 404,97)	(11 923 830 567,37)	(11 923 830 567,37)	(3 630 555 837,60)
11	(-) DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET AUX PERTES DE V	2	(1 136 916 591,83)	(1 172 560 172,17)	(1 172 560 172,17)	35 643 580,34
12	**RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION**		**52 882 466 288,09**	**48 566 827 806,24**	**48 566 827 806,24**	**4 315 638 481,85**
13	(-) DOTATIONS AUX PROVISIONS, AUX PERTES DE VALEUR E	3	(8 510 055 069,80)	(8 521 557 270,87)	(13 632 119 620,08)	11 502 201,07
14	(+) REPRISES DE PROVISIONS, DE PERTES DE VALEUR ET R	3	1 478 849 936,04	5 445 841 399,41	5 445 841 399,41	(3 966 991 463,37)
15	**RÉSULTAT D'EXPLOITATION**		**45 851 261 154,33**	**45 491 111 934,78**	**40 380 549 585,57**	**360 149 219,55**
16	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR AUTRES ACTIFS		4 176 419,88	47 504 447,83	47 504 447,83	(43 328 027,95)
17	(+) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS)	4	-	-	-	-
18	(-) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES)	4	-	-	-	-
19	**RÉSULTAT AVANT IMPÔTS**		**45 855 437 574,21**	**45 538 616 382,61**	**40 428 054 033,40**	**316 821 191,60**
20	(-) IMPÔTS SUR LES RÉSULTATS ET ASSIMILÉS	5	(12 436 772 493,64)	(11 795 830 550,81)	(10 620 401 210,49)	(640 941 942,83)
21	**RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE**		**33 418 665 080,57**	**33 742 785 831,80**	**29 807 652 822,91**	**(324 120 751,23)**

BILAN AU 31/12/2015 - SCF

ORDRE	ACTIF	CODIFICATION	31/12/2015	31/12/2014 proforma	31/12/2014
1	CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHÈQUES POSTAUX	BA0100	365 814 996 127,37	517 009 936 048,72	517 009 936 048,72
2	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	BA0200	75 977 416 237,67	18 795 666 164,46	18 795 666 164,46
3	ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	BA0300	24 564 952 630,24	32 236 411 241,32	32 236 411 241,32
4	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	BA0400	518 947 756 822,39	753 788 692 933,06	753 788 692 933,06
5	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE	BA0500	1 234 797 639 435,82	882 763 155 838,52	877 652 593 489,31
6	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU' À L'ÉCHÉANCE	BA0600	251 291 422 928,43	259 323 152 927,62	259 323 152 927,62
7	IMPÔTS COURANTS - ACTIF	BA0700	11 511 947 904,03	13 830 575 074,44	13 830 575 074,44
8	IMPÔTS DIFFÉRÉS - ACTIF	BA0800	1 047 199 011,06	1 134 525 481,73	1 134 525 481,73
9	AUTRES ACTIFS	BA0900	72 080 078 469,85	62 861 985 215,20	62 861 985 215,20
10	COMPTES DE RÉGULARISATION	BA1000	4 013 914 090,32	3 943 606 412,04	3 943 606 412,04
11	PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉES ASSOCIÉES	BA1100	24 915 995 356,59	22 492 525 053,60	22 492 525 053,60
12	IMMEUBLES DE PLACEMENT	BA1200	0,00	0,00	0,00
13	IMMOBILISATIONS CORPORELLES	BA1300	17 568 937 660,87	18 090 155 628,13	18 090 155 628,13
14	IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	BA1400	279 362 028,38	233 665 470,60	233 665 470,60
15	ÉCART D'ACQUISITION	BA1500	0,00	0,00	0,00
		TOTAL DE L'ACTIF	2 602 811 618 703,02	2 586 504 053 489,43	2 581 393 491 140,22

ORDRE	PASSIF	CODIFICATION	31/12/2015	31/12/2014 proforma	31/12/2014
1	BANQUE CENTRALE	BP0100	0,00	0,00	0,00
2	DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	BP0200	1 655 980 034,31	1 953 504 231,22	1 953 504 231,22
3	DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE	BP0300	2 074 079 456 466,09	2 095 068 384 544,79	2 095 068 384 544,79
4	DETTES REPRÉSENTÉES PAR UN TITRE	BP0400	43 629 430 673,16	42 418 434 786,52	42 418 434 786,52
5	IMPÔTS COURANTS - PASSIF	BP0500	15 371 993 030,98	14 425 603 015,55	13 250 173 675,23
6	IMPÔTS DIFFÉRÉS - PASSIF	BP0600	2 766 767,39	8 484 787,24	8 484 787,24
7	AUTRES PASSIFS	BP0700	94 751 560 067,87	77 179 878 618,55	77 179 878 618,55
8	COMPTES DE RÉGULARISATION	BP0800	31 958 249 295,06	34 156 781 360,81	34 156 781 360,81
9	PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	BP0900	4 890 667 049,49	6 188 913 084,81	6 188 913 084,81
10	SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS	BP1000	0,00	0,00	0,00
11	FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX	BP1100	22 873 741 238,70	18 514 668 052,27	18 514 668 052,27
12	DETTES SUBORDONNÉES	BP1200	67 276 520 000,00	67 276 520 000,00	67 276 520 000,00
13	CAPITAL	BP1300	100 000 000 000,00	100 000 000 000,00	100 000 000 000,00
14	PRIMES LIÉES AU CAPITAL	BP1400	0,00	0,00	0,00
15	RÉSERVES	BP1500	76 871 890 294,50	62 064 237 471,59	62 064 237 471,59
16	ECART D'ÉVALUATION	BP1600	12 414 124 056,48	9 889 283 055,85	9 889 283 055,85
17	ECART DE RÉÉVALUATION	BP1700	12 456 077 117,23	12 456 077 117,23	12 456 077 117,23
18	REPORT À NOUVEAU (+/-)	BP1800	11 160 497 531,20	11 160 497 531,20	11 160 497 531,20
19	RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+/-)	BP1900	33 418 665 080,57	33 742 785 831,80	29 807 652 822,91
		TOTAL DU PASSIF	2 602 811 618 703,02	2 586 504 053 489,43	2 581 393 491 140,22

ANNEXE 2 : COMPTE DE RESULTATS

N°	COMPTES DE RESULTATS	31/12/2016	31/12/2015	VARIATION
1	(+) INTÉRÊTS ET PRODUITS ASSIMILÉS	49 790 060 282,97	42 476 997 168,07	7 313 063 114,90
2	(-) INTÉRÊTS ETCHARGES ASSIMILÉES	(15 909 026 497,58)	###############	3 030 812 925,27
3	(+) COMMISSIONS (PRODUITS)	43 566 559 974,38	39 295 400 091,03	4 271 159 883,35
4	(-) COMMISSIONS (CHARGES)	(1 827 383 181,66)	(1 453 800 520,94)	(373 582 660,72)
5	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE T	1 393 501 667,99	725 351 916,62	668 149 751,37
6	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	(98 184 954,53)	20 795 047,45	(118 980 001,98)
7	(+) PRODUITS DES AUTRES ACTIVITÉS	19 467 571 135,96	53 089 328 001,92	(33 621 756 865,96)
8	(-) CHARGES DES AUTRES ACTIVITÉS	(9 116 556 076,22)	-45 640 462 996,41	36 523 906 920,19
9	**PRODUIT NET BANCAIRE**	**87 266 542 351,31**	**69 573 769 284,89**	**17 692 773 066,42**
10	(-) CHARGES GÉNÉRALES D'EXPLOITATION	(12 261 685 541,11)	-15 554 386 404,97	3 292 700 863,86
11	(-) DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET AUX PERTES DE VALEUR SUR IMMOBILI	(1 152 105 696,13)	-1 136 916 591,83	(15 189 104,30)
12	**RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION**	**73 852 751 114,07**	**52 882 466 288,09**	**20 970 284 825,98**
13	(-) DOTATIONS AUX PROVISIONS, AUX PERTES DE VALEUR ET CRÉANCES IRRÉCO	(28 256 120 022,65)	-8 510 055 069,80	(19 746 064 952,85)
14	(+) REPRISES DE PROVISIONS, DE PERTES DE VALEUR ET RÉCUPÉRATION SUR CF	245 517 563,96	1 478 849 936,04	(1 233 332 372,08)
15	**RÉSULTAT D'EXPLOITATION**	**45 842 148 655,38**	**45 851 261 154,33**	**(9 112 498,95)**
16	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR AUTRES ACTIFS	21 577 850,00	4 176 419,88	17 401 430,12
17	(+) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS)	-	0,00	-
18	(-) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES)	-	0,00	-
19	**RÉSULTAT AVANT IMPÔTS**	**45 863 726 505,38**	**45 855 437 574,21**	**8 288 931,17**
20	(-) IMPÔTS SUR LES RÉSULTATS ET ASSIMILÉS	(11 291 313 329,39)	-12 436 772 493,64	1 145 459 164,25
21	**RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE**	**34 572 413 175,99**	**33 418 665 080,57**	**1 153 748 095,42**

ANNEXE 1 : BILAN

N°	ACTIF	31/12/2016	31/12/2015	VARIATION	%
1	CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHÈQUES POSTAUX	458 780 715 263,71	365 814 996 127,37	92 965 719 136,33	25%
2	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	46 102 921 604,62	75 977 416 237,67	(29 874 494 633,05)	-39%
3	ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	88 120 803 157,19	24 564 952 630,24	63 555 850 526,95	259%
4	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	90 583 911 657,68	518 947 756 822,39	(428 363 845 164,71)	-83%
5	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE	1 589 151 710 206,70	1 234 797 639 435,82	354 354 070 770,88	29%
6	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU' À L'ÉCHÉANCE	236 805 268 019,32	251 291 422 928,43	(14 486 154 909,11)	-6%
7	IMPÔTS COURANTS - ACTIF	13 271 543 605,26	11 511 947 904,03	1 759 595 701,23	15%
8	IMPÔTS DIFFÉRÉS - ACTIF	1 191 164 618,25	1 047 199 011,06	143 965 607,19	14%
9	AUTRES ACTIFS	1 719 819 546,34	72 080 078 469,85	(70 360 258 923,51)	-98%
10	COMPTES DE RÉGULARISATION	5 522 461 865,20	4 013 914 090,34	1 508 547 774,87	38%
11	PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉES ASSOCIÉES	25 166 513 952,22	24 915 995 356,59	250 518 595,63	1%
12	IMMEUBLES DE PLACEMENT	0,00	0,00	-	
13	IMMOBILISATIONS CORPORELLES	17 286 738 035,80	17 568 937 660,87	(282 199 625,07)	-2%
14	IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	302 616 949,37	279 362 028,38	23 254 920,99	8%
15	ÉCART D'ACQUISITION	0,00	0,00	-	
	TOTAL DE L'ACTIF	**2 574 006 188 481,65**	**2 602 811 618 703,04**	**-28 805 430 221,39**	**-1%**

N°	PASSIF	31/12/2016	31/12/2015	VARIATION	%
1	BANQUE CENTRALE	55 161 600 000,00	0,00	55 161 600 000,00	
2	DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	20 728 868 885,73	1 655 980 034,31	19 072 888 851,42	1152%
3	DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE	1 992 943 041 699,63	2 074 079 456 466,09	(81 136 414 766,45)	-4%
4	DETTES REPRÉSENTÉES PAR UN TITRE	38 033 422 593,89	43 629 430 673,16	(5 596 008 079,27)	-13%
5	IMPÔTS COURANTS - PASSIF	14 699 315 474,80	15 371 993 030,97	(672 677 556,16)	-4%
6	IMPÔTS DIFFÉRÉS - PASSIF	5 754 838,27	2 766 767,39	2 988 070,88	108%
7	AUTRES PASSIFS	28 835 611 685,26	94 751 560 067,87	(65 915 948 382,61)	-70%
8	COMPTES DE RÉGULARISATION	56 892 536 211,70	31 958 249 295,09	24 934 286 916,61	78%
9	PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	5 396 474 091,85	4 890 667 049,49	505 807 042,36	10%
10	SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS	0,00	0,00	-	
11	FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX	29 314 631 911,56	22 873 741 238,70	6 440 890 672,86	28%
12	DETTES SUBORDONNÉES	67 276 520 000,00	67 276 520 000,00	-	0%
13	CAPITAL	150 000 000 000,00	100 000 000 000,00	50 000 000 000,00	50%
14	PRIMES LIÉES AU CAPITAL	0,00	0,00	-	
15	RÉSERVES	43 790 555 375,07	76 871 890 294,50	(33 081 334 919,43)	-43%
16	ECART D'ÉVALUATION	12 738 867 889,47	12 414 124 056,48	324 743 832,99	3%
17	ECART DE RÉÉVALUATION	12 456 077 117,23	12 456 077 117,23	-	0%
18	REPORT À NOUVEAU (+/-)	11 160 497 531,20	11 160 497 531,20	-	0%
19	RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+/-)	34 572 413 175,99	33 418 665 080,57	1 153 748 095,42	3%
	TOTAL DU PASSIF	**2 574 006 188 481,65**	**2 602 811 618 703,04**	**-28 805 430 221,39**	**-1%**
		0,00	0,00		